الجات

المجلد الأول

(١٢٠٥٧ / ٢٠٠٠)

إعـــداد

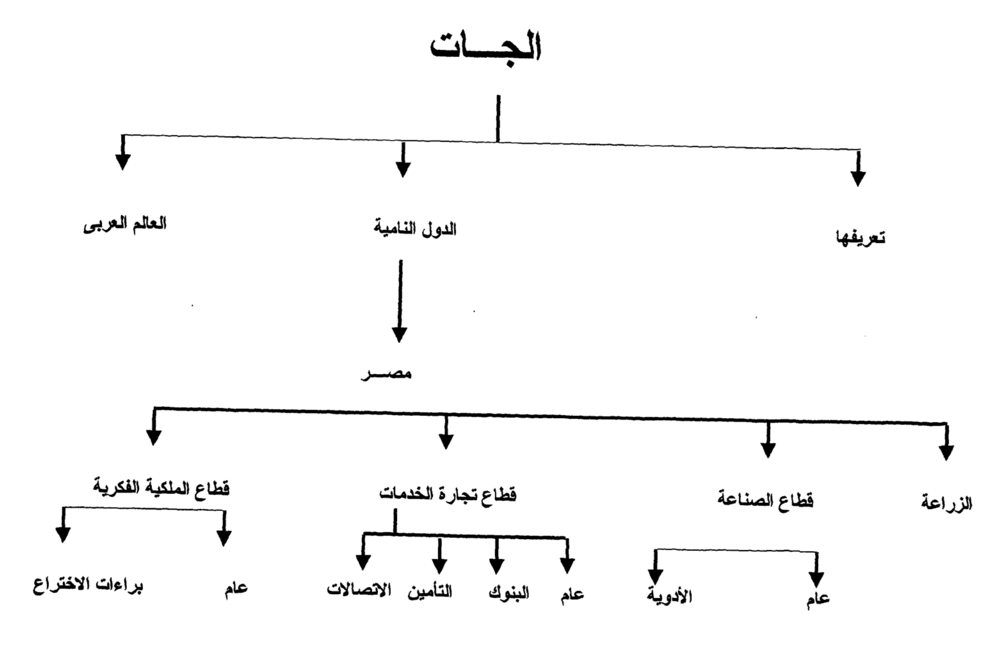
مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الجـــات

٢٠٠٠

إعـــــداد

مكتبة الأهرام للبحث العلمي


الجـــات
تعريفها
الدول النامية
العالم العربى
مصـــر
الزراعة
قطاع الصناعة
قطاع تجارة الخدمات
قطاع الملكية الفكرية
عام
الأدوية
عام
البنوك
التأمين
الاتصالات
عام
براءات الاختراع

قائمة المصادر

أولا: الجرائد

الحياة – العالم اليوم – السياسة الكويتية – الشرق الاوسط ٢٠٠٠

ثانيا : المجلات

مجلة الاهرام الاقتصادى ٢٠٠٠

تعريفها

الجات

تعريفها

عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
تحديات منظمة التجارة العالمية	لويس حبيقة	السياسة الكويتية	١١٤٠٧	٢٠٠٠/٨/٣١	١

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	لويس حبيقة
الموضوع الفرعي :	تعريفها	رقم العــــــدد :	١١٤٠٧
المصــــــدر :	السياسة الكويتية	تاريخ الصــــدور :	٢٠٠٠/٨/٣١

تحديات منظمة التجارة العالمية

بقلم: الدكتور لويس حبيقة☆

■ من اهم تحديات منظمة التجارة العالمية بدء جولة تاسعة من المفاوضات تعثرت السنة الماضية مع مشاغبات سياتل وهذه السنة مع مظاهرات واشنطن. فالمهم ليس فقط حصول الاجتماع الهادىء، وانما الوصول الى برنامج عمل يتفق عليه الاغنياء والفقراء. فمفاوضات الانضمام الى المنظمة تأخذ الوقت الطويل بحيث تتحول الدولة المرشحة الى عضو مراقب ثم الى عضو نهائي. فالدخول الى عضوية المنظمة يتطلب التفاوض مع كل الشركاء داخلها ضمن المبدأين الرئيسيين المعروفين، وهما الدولة الاولى بالرعاية MFN والغاء كل القيود الكمية على التجارة الدولية وتحويلها الى تعريفات ثم تخفيضها. لهذه الاسباب تأخذ مفاوضات الانضمام وقتا طويلا اذ على كل الدول الاعضاء التأكد من حسن مناسبة القوانين الوطنية للدولة المرشحة للانضمام مع قواعد المنظمة، اي حاليا مع قواعد الجولة الثامنة او جولة الاوروغواي. وتختلف هيكلية المنظمة جدا عن هيكلية البنك وصندوق النقد الدوليين حيث ان لكل من الولايات المتحدة واوروبا وغيرهما حصة في راس مال البنك والصندوق توازي قوة الاقتصاد. اما منظمة التجارة العالمية، فهي مبنية على مبدأ ان لكل دولة صوتا وان القرارات تتخذ بالاجماع مما يبطىء عملها كثيرا. والدليل الاكبر على ذلك هو عدم مقدرة المنظمة السنة الماضية على انتخاب مدير عام لها بين مرشحين من نيوزيلاندا وتايلند ، مما استدعي تقسيم الولاية الحالية الى قسمين متوازيين.

اما الانجاز الاكبر في عمل المنظمة فهو استطاعتها فض الكثير من المنزاعات بين الكثير من الدول بحيث اراحت الجميع بفضل الثقة التي تتمتع بها حتى الآن وما يدعو للعجب هو ان اهم النزاعات المقدمة الى اجهزة المنظمة هي بين الدول الغربية التي تتهم بعضها البعض بخرق القواعد التي وضعتها هي لنفسها. ومن التحديات الكبيرة التي تواجه المنظمة الاتفاق على آلية لتحرير التبادل السلعي الزراعي العالمي اي ادخال القطاعات الزراعية ضمن اتفاقات المنظمة وهذا ما يقلق الدول الغربية خاصة ، والتأكد من حسن تطبيق اتفاقية حماية الملكية الفكرية وتطويرها وهذا ما يقلق الدول النامية. فالدول الغربية في معظمها تدعم قطاعاتها الزراعية بسخاء ولاتناسبها رفع الحماية لاسباب اقتصادية وسياسية داخلية. وعلى عكس ما يعتقد البعض، من مصلحة مجموعة الدول النامية ادخال الزراعة في اتفاقات المنظمة بحيث يخف الدعم في الاقتصاديات الغربية. فكلفة الانتاج الزراعي في الدول النامية قليلة نسبيا وامكاناتها على الدعم محدودة بحيث تستفيد من الغاء الدعم في الغرب. اما تطبيق حماية الملكية الفكرية وتطويرها لتشمل جميع انواع الفكر، فيقلق الدول الفقيرة لتأثيره السلبي المحتمل على سرعة توافر واسعار المنتجات الغربية المستوردة، التربوية منها خاصة. ومن اهم التحديات الاخرى التي تواجه المنظمة في السنوات القليلة المقبلة استيعاب دولة الصين الشعبية في صفوفها.

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الرئيسي : الجات
الفرعي : تعريفها
المصدر : السياسة الكويتية

اسم كاتب المقال : لويس حبيقة
رقم العدد : ١١٤٠٧
تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٨/٣١

وفي الواقع تشكل دولة الصين الشعبية نواة المنطقة الصينية التي تأخذ أهمية متزايدة في الاقتصاد العالمي .

تضم المنطقةالصينية تايوان الشهيرة بصناعتها وبالتكنولوجيا التي تعتمدها هونغ كونغ، المعروفة بقطاعها الخاص المتطور جدا، سنغافورة المجهزة ربما بأفضل شبكة للاتصالات في العالم، بالاضافة طبعا الى الصين الشعبية صاحبة الموارد البشرية والطبيعية الهائلة. ويعتمد الاقتصاد الصيني على الشركات العائلية المتوسطة الممتدة الى كل المنطقة الصينية. وما يدعو للعجب هو ان اليابان تعاني حاليا من مصاعب جمة ونمو منخفض، بينما تزدهر المنطقة الصينية بسرعة مع نسب نمو مرتفعة جدا قدرت ب 7,8 في المئة السنة الماضية مقارنة ب 0,9 في المئة لليابان، 3,9 في المئة للولايات المتحدة ، 3,4 في المئة لفرنسا ، 1,9 في المئة لالمانيا و 6 في المئة للهند. فالصين هي القوة الاقتصادية السابعة في العالم والمصدر التاسع وتحتوي على اكثر من بليون و 200 مليون شخص اي الدولة الاكثر سكانيا. فالميزان التجاري فائض خصوصا مع الولايات المتحدة الاميركية حيث بلغ السنة الماضية نحو 50 بليون دولار. اما الاحتياطي المتوافر من العملات الاجنبية، فيكفي لتغطية استيراد 8 اشهر وهذا جيد جدا. كما قدرت الاستثمارات الاجنبية المباشرة بـ 40 بليون دولار سنة 1999، اي ما يوزاي خمس مجموع هذه الاستثمارات في الدول النامية. هذه الوقائع تدل على ان الاقتصاد الصيني سيشكل احدى الركائز الرئيسية التي سيبنى عليها اقتصاد الالفية الثالثة.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو لماذا نجحت الصين اقتصاديا وفشلت روسيا على الرغم من ان الاقتصادين اعتمدا الشيوعية لسنوات طويلة ويحاولان منذ الثمانينات الخروج منها واعتماد النظام الحر. الفارق الرئيسي بين الاقتصادين هو ان القطاع الخاص الصيني ازدهر بينما تقلص القطاع الروسي. فالحكومات المحلية الصينية ساعدت القطاع الخاص على النمو والانتاج كما سهلت عملية تأسيس الشركات، والعكس كان صحيحا في روسيا بسبب الفساد المتفشي والقوانين المهترئة والضرائب المرتفعة. ومما ساعد الصين ايضا هي قوة وحكمة السلطة المركزية التي وجهت السلطات المحلية كي تعطي افضل ما عندها للقطاع الخاص. بينما التهت السلطات الروسية في تغيير الحكومات وتبديل الرؤساء وتوسيع دوائر الفساد على كل المستويات بالاضافة طبعا الى مشاركتها في حروب مجاورة اثقلت كاهل اقتصادها لسنوات قادمة. وكان لنمو الاسواق السوداء ولتفشي الاجرام الاقتصادي المنظم التاثير السلبي المؤكد على النهوض الاقتصادي الروسي.

انضمام الصين الى منظمة التجارة العالمية يعتمد على ثلاثة امور، اولها نجاح المفاوضات مع الولايات المتحدة وثانيها مع اوروبا وهذا ما حققته الى حد بعيد منذ اشهر قليلة. اما الشرط الثالث فهو تعديلها للكثير من القوانين الداخلية، اي نحو 170 قانونا، بحيث تصبح مطابقة لمبادئ المنظمة وهذا ما يمكن ان يأخذ بعض الوقت اي من اشهر عدة الى خمس سنوات. دخول الصين الى المنظمة يعني انضمامها النهائي الى المجتمع الدولي وفتح ابوابها على الاستثمارات الاجنبية واعتمادها لقوانين العمل الدولية وللقواعد البيئية. فعلى الصين ان تحدث مختلف قوانينها ومؤسساتها بحيث يتفعل اكثر دور القطاع الخاص الذي يساهم الآن فقط بـ 33 في المئة من الناتج المحلي الاجمالي. ومن التحديات الكبيرة التي تواجه الصين هي تحديث قطاعها المالي عبر تخصيص شركاتها المالية وفي طليعتها المصارف الاربعة الرئيسية التي تشكل اصولها نحو ثلثي مجموع اصول القطاع المصرفي.

ومن المتوقع ان يغير الدخول الى منظمة التجارة العالمية هيكلية الاقتصاد الصيني بحيث تخف العمالة في الزراعة وتزيد في الصناعة وخصوصا في الخدمات. كما من المتوقع ان يصبح حجم الاستثمار الاجنبي المباشر اليها بحدود مئة بليون دولار سنة 2005 . ولكن اذا اخذنا الناتج المحلي الاجمالي الفردي، تتبين لنا المسيرة الطويلة الشاقة التي يجب ان تتبعها الصين في السنوات المقبلة. فالناتج الفردي الصيني كان السنة الماضية في حدود 794 دولارا مقارنة بـ 30 الف دولار لليابان و 31,5 الف للولايات المتحدة و 28,5 الف لالمانيا و 25,5 الف دولار لفرنسا. اما مؤشر التضخم، فكان سلبيا في الصين (- 2,5 في المئة)، مقارنة بـ 6,9 في المئة للهند و 1 في المئة لالمانيا و0,7 في المئة لفرنسا و 1,6 في المئة للولايات المتحدة و (- 0,1 في المئة) في اليابان. فالصين تملك دون شك مقومات النهوض الاقتصادي الطويل الامد وستنجح اذا استمرت حكومتها في فتح كل الابواب للاستثمارات الاجنبية وفي تطوير قوانينها ومؤسساتها القضائية والقانونية والاجتماعية ، اي اذا نجحت في خلق الاجواء السياسية والاقتصادية المناسبة لعمل القطاع الخاص الوطني والاجنبي.

☆ خبير اقتصادي - استاذ العلوم المالية والمصرفية - الجامعة الاميركية - بيروت.

الدول النامية : عام

الجات

الدول النامية – عام

	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	دراسة لاقتصادى ليبى عن الغات	الجريدة	السياسة الكويتية	١١٣٥١	٢٠٠٠/٧/٦	٣
٢	حماية المنتوجات الوطنية	مصطفى سلامة	الحياة	١٣٦٩٩	٢٠٠٠/٩/١٣	٥

في دراسة لاقتصادي ليبي عن «الغات» ومستقبل الدول النامية

د.حسون: لابد من استراتيجية عربية تواكب المتغيرات وتحقق التكامل

دمشق - السياسة.

■ شهدت (الغات) مجموعة من الجولات واللقاءات المكثفة على مدار الخمسين عاما المنصرمة من عمرها الزمني ، وقد انعقدت هذه الجولات كما يلي.

جولة جنيف عام 1947، جولة انسي فرنسا 1949، جولة توكي بريطانيا 1951، جولة جنيف 1956 ، جولة جنيف ديلون 1960 - 1961، جولة جنيف لوكندي 1964 - 1967، جولة طوكيو 1973 - 1987، وجولة الاوروغواي 1986.

وتشير مختلف الجولات المذكورة الى الامر التي تم الاتفاق عليه لوضع هيكلية جديدة لمنظمة جديدة تنضم الى الثنائي الصادر عن بريتون وودز كي يتم تشكيل الثلاثي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير ومنظمة الغات التي تلتقي جميعها دون شك في الاهداف والسياسات للسيطرة على مقدرات العالم من خلال التوظيف الكامل لمختلف عوامل الانتاج لصالح الدول الصناعية المسيطرة دوليا على معظم حركة التجارة الدولية.

وقد استعرض الدكتور عبدالعزيز صبحي حسون استاذ الاقتصاد الدولي في كلية الاقتصاد بجامعة زلتين الليبية في دراسة حديثة له بعنوان الغات ومستقبل اقتصادات الدول النامية بعض الجوانب التي تتعلق على طبيعة هذه المنظمة واثارها السلبية فاشار الى ان التسلسل التاريخي لنشوء منظمة الغات كان نتيجة لوجود تعاون متصاعد دولية حتى شمل مختلف المجالات الاقتصادية التي تساهم في تطور وزيادة معدلات النمو الاقتصادي وتجنب الاثار السلبية لقيام التعاون الثنائي او الجماعي المحدود على الاقتصاد الدولي كلية، وللاسباب مجتمعة فقد نمت ونشات منظمات دولية عقب الحرب الكونية الثانية ومنها كانت اتفاقية الغات التي سارعت الدول الى الانضمام اليها حيث بلغ في عام 1993 عدد اعضائها نحو 117 دولة وارتفع هذا العدد مع قمة سياتل الى 134 دولة.

وحول الاثار المترتبة على الدول النامية يقول د. عبدالعزيز حسون ان الاثار السلبية والايجابية ستكون متفاوتة بين دولة واخرى وذلك يعود لاسباب جوهرية مردها الى درجة التقدم الاقتصادي ونوع صادراتها ووارداتها ومراحل التصنيع التي تمر بها .. واضاف،

ان الدول الاعضاء داخل الغات يتساوى في الحقوق لكنها تختلف من جانب الالتزامات والواجبات ، فالدول النامية تحصل على ميزات كثيرة منها انها تقدم تنازلات جمركية اقل من الدول المتقدمة او يسمح للدول التي تواجه عجزا في موازين مدفوعاتها ان تتحلل من التزاماتها بان ترفع رسومها الجمركية وتفرض قيودا غير جمركية لذلك يرى ان انتهاء جولة الاوروغواي المتعددة الاطراف كان بمثابة الحدث المهم على الساحة الدولية التجارية والتي كان من مميزات هذه الجولة هو حضور ومشاركة الدول النامية بدرجة ملحوظة بهدف توضيح وتوسيع مفهوم التجارة العالمية حيث عملت هذه المجموعة على تخفيض او تجميد مجموعة اكبر من الرسوم الجمركية كما ان للباحثات اتسعت لتشمل مجالات ذات اهتمام خاص بالنسبة للدول النامية منها التجارة في البضائع الاستوائية والمنتجات الزراعية والمنسوجات . .

واشار د. حسون الى ان الدراسات الاولية تشير الى ان اتفاقية الغات وما سيرافقها من اجراءات بتحديد التجارة العالمية ستقود الى ارتفاع معدل الدخل الحقيقي العالمي بما يقدر ما بين 213 - 274 بليون دولار اميركي في السنة مع عام 2002 وهذا ما يقدر بنحو 1 في المئة من الناتج الاجمالي العالمي وان المعدل الاجمالي العالمي وان المعدل الذي سيكون من نصيب الدول النامية من الزيادة السابقة الذكر سيكون 80 بليون دولار سنويا اي ما يعادل 1,5 في المئة سنويا وفي الوقت ذاته فان كثير من الاقتصاديين والدارسين يعتقدون بان مسالة تحديد التجارة العالمية امر يخص بالدرجة الاولى الدول الصناعية وشركاتها المتعددة الجنسية وبالتالي فان المتضرر الاساسي ستكون الدول النامية التجارة نتيجة لبعض الاتفاقيات التي تم التوصل اليها في جولة الاوروغواي وفقا للاسباب التالية.

1- من المتوقع ان تواجه الدول النامية نتائج سلبية لتطبيق نطاق الاصلاح الزراعي منها ارتفاع كلفة الواردات من الغذاء نتيجة للارتفاع المتوقع في الاسعار بسبب انخفاض فوائض الغذاء المدعوم بسبب تخفيض الدعم الذي تقدمه الدول الصناعية للقطاع الزراعي مما يودي الي تدهور في ميزان مدفوعات الدول المستوردة للغذاء بشكل عام .

ضوع الرئيسي : الجات
ضوع الفرعي : الدول النامية :عام
ـــدر : السياسة الكويتية
اسم كاتب المقال : الجريدة
رقم العـــــدد : ١١٣٥١
تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠/٧/٦

2ـ من المتوقع ان تتراجع المزايا التفضيلية في التجارة والتي كانت تتمتع بهـا الدول النـامية بموجب اتفاقيـة لومـي والنظام العام للافضليات حيث ان تحرير التجارة العالمية من شانه القضاء على تلك المزايا بسبب فتح الباب للمنـافسة من الدول المتقدمة مما يؤدي الى تأكل نـظام الافضليات الـتي تتمتـع به صادرات الدول النامـية في اسواق الدول الصناعية.

3ـ ان الاتفاقـيات العامة للـغات كانت قد اشارت الـى تنظيم الملـكية الفكرية وهذا بالتاكيد امر يتعـلق ويهم الاول الصناعية والتي عملت جاهدة على وضع الصيغ والقواعد المناسـبة لها وخصوصا فيما يتعلق بحمايـة حقوق المؤلفين وبـراءة الاختراع ومكافحـة التزوير لكن فـيما يتعلق بـالدول النامية ليس مـعروفا مدي استفادتـها من هذه التي وعدت الالتزام بها.

لقد تعزز الرأي السـابق بالنتائج التي توصلت الـيها احدى الدراسات للبنك الـدولي ومنظمة التعـاون الاقتصادي والتنميـة مخاوف الذين يرون بان الدول الناميـة لن تستفيد كثيرا من تطبيـق بنود اتفاقية الغات وقد توصلـت الدانسة الى انه في الوقت الذي سيسـتفيد العالم ككل بمقدار يفـوق 213 بليون دولار سنويا بحلول عـام 2002 نتيجة اتفاق الغات فان الدول الافريقية جنـوب الصحراء ستخسر 2,6 بليون دولار نتيجة للاتفاق نفسه.

مما تقدم يؤكد د. حسون على ان الاثار السـلبية والايجابية وتوزيعها بين الدول امر يختلف من دولة الى اخرى.

وهنا نلاحظ ان التطورات التي رافقت اتـفاقية الغات لاتعدو وكانها في بدايتها عام 1947 والتي قامت اساسا عـلى تحرير التجارة العالمية من اي قيود جـمركية او مـا يمثلهـا وبالنتـيجة ستـأتي لصالـح الدول الصناعية الغنية.

وفيمـا يتعلق بالاثـار على الدول العربـية يقول الدكـتور حسون ان المتـتبع لجريـات المناقشـات التي رافقت جولة الاوروغواي يـجد ان الساحة الدولية قد شـهدت اراء مختلفة ومتباينة فيمـا يتعلق بالاثار المتوقعة والمحتمـلة لتحرير التجارة الدولية عـلى الاوضاع الاقتصادية لدول العالم المتقدم او الصناعي من جانب ، و الدول النامية من جانب أخر ، وفي هذا المجال هنـاك من يعتقد ان تحرير التجـارة سيزيد من حدة فقر الـدول الفقيرة لتـحقق الدول الغنـية «المتقدمة» المـزيد من الارباح والفوائض، كما انه في الوقت ذاته هناك من يقول ، «ان تحرير التجـارة سيساعد عـلى مواجهة حالات الـركود والكساد الاقـتصادي العالمي، وتـزيد من الرفاهيـة الاقتصادية لدول الـعالم المتقدم مـنها والنامي على حد سواء».

ويتعرض د. حسون الـى ثلاثة مواضيع تتعلق بالـوطن العربي والآثار التي ستترتب على تحرير التجارة العالمية وهي :

1ـ الاثار عـلى الـزراعة 2ـ الأثار عـلى الـصناعـة 3ـ الأثار عـلى الخدمات

ففي الموضوع الاول حيث تعد السلع الزراعية من اهم القطاعات السلعية التي توقع لـها ان تتأثر بشكل ملـموس في ظل تطبيق بنـود اتفاقية التحـرير ، فالتغيـرات ستشمل مـختلف المسـتويات السعريـة وحجم المعروض الدولي منـها، وتزداد هذه التاثيرات حدة لدى الـدول النامية بصفة عامة والدول العربية لاعتبارات كثيرة، اهمها كون الدول العربية تعد من الـدول المستوردة الصافية لـلسلع الغذائية الـى جانب كون ان صادرات الدول العربية من السلع الغـذائية فهي محدودة. وعموما فان اغلب الدراسات تتوصل الى تحديد الآثار التالية.

أـ ان تحرير التجارة العالمية في السلع الـغذائية سينجم عنه ارتفاع في اسعار الحبوب لاغراض الغذاء ، في الوقت القصير.

ب ـ ان تحرير الـتجارة الزراعـية العالـمية وما يصـاحبها مـن الغاء او تخفيـض للدعم الممنوح لقطاع الانتاج الحيواني فـي دول المجموعة الاوروبية سيترتب عليه انخفاض انتاج ذلك القطاع في دول المجموعة مما يساهم في ارتفاع الاسعار العالمية للحوم والالبان.

ج ـ تتـوقع مختـلف النمـاذج ايضا ارتفـاعا في اسـعار اغلب السـلع الزراعية. وامام هذا الواقع والنتـائج يرى د. حسون انه لابد من وضع سيـاسات معـينة تـعمل عـلى كـبح ذلك الـتدهور فـي المردودات الاقتصـادية التي يمكـن ان تنتج عن ذلك ، وتـتجنب اكثـر قدر من الخسارة نتيـجة لتحرير التجارة العـالمية، مثل تنفيذ بـرنامج تحرير التجارة الخارجية لزيادة الصادرات وتخفيض تكاليف المرحلة الانتقالية لتحريـر التجارة الخارجيـة ، وزيادة مرونة عرض الانتـاج الزراعي ... الخ.

وحول اثار اتفـاقية (الغات) على قطـاع الصناعة في الدول الـعربية يقول د. حـسون انه يوجـد توقعات مـفادها ان الصـناعة العـربية ستتاثر بـنتائج اتفاقات (الغـات) بصورة مباشرة من جراء تـطبيق: السياسات المتعلقة بتجارة المنسـوجات والالبسة والمنتجات الصناعية والمتضمنة تخفيض الرسوم الجمركية او الغاء القيود غير الجمركية او اعادة ترتيب الاوضاع الـتجارية بين الدول الصناعيـة او بصورة غير مباشرة مـن خلال تطبيق السيـاسات المتعلقة بالـقواعد والاجراءات العامة لـلاتفاقات ، وبامكاننـا ادراج موجز مبسط عن الاثار المـتوقعة على الصناعة في مجموعة الدول العربية على النحو التالي .

ـ من المـتوقع أن تكـون الآثار الباشـرة نتيجـة لخفض في الـرسوم الجمركية عـامة والغاء التدريج للقـيود غير الجمركية المطـبقة على صناعـة المنسوجات ، حـيث ترمي الاتفاقـات الى احداث تخفيـضات مهـمة في جـدول الرسوم الجـمركية المـفروضة عـلى المواد الاولـية الداخلـية في الصـناعة بنسـب تصل الى 70 فـي المئة من الـنسب السابقة. اما السلع نصف المصنعة والـنهائية فقد تضمنت الاتفاقية بنودا لتخفيض الرسوم المفروضة عـليها بنسبة تتراوح ما بين 32-47 في المئـة في حين ان الـتخفيضـات في الرسوم الجـمركية عـلى مجموعة السـلع المصنعة الاساسية تتـراوح ما بين 25-43 في المئة الامر الذي يجعل متوسط الانخفاض في الرسوم الجمركية سيكون في حدود 37 في المئة.

اما فيما يتعلق بقطاع الخدمات والاثار التي ستترتب على هذا القطاع مـن جراء اتـفاقـات «الغـات» يرى د. حـسون ان اطـراف «الغـات» استطاعـت ولاول مرة وضع اتفاقيـة عامة لتجارة الخـدمات وتسري الاتفاقية على التدابير التي تفرضها الدولة العضو وتؤثر في استهلاك الخدمة والتي يكون منشاها اقليم اعضاء اخرين كما تتضمن الاتفاقية نطـاقا واسعـا مـن الخدمات منـها ، خدمات الاتـصالات والتحـويلات الجارية وخدمات السياحة والعلاج والـتعليم وخدمات الخبراء والعمالة بشكل عام والخدمات المصرفيـة والتامين والمقاولات والاستشارات وان من الخصـائص المميزة لـهذه الاتفاقية فـي الخدمات انها تضـمنت تسهيـلات خاصة بالدول النـامية ومنها الدول العربية ومن اهـمها تسهيل مهمة مشاركتها على نحو متزايد في التجارة العالمية من خلال التزامات محدودة يتـم وضعها بطريقة التفاوض تتـعلق بالاستفادة من التكـنولوجيا على اسـاس تجاري وتحسين الاستفـادة من قنوات الـتوزيع وشبـكات المعـلومات وتحريـر دخول السـوق في قطـاعات الـتصدير الـتي تهـمها وضرورة انشاء اتصـالات من قبـل الدول الصناعية لـتسهيل استفادة موردي الخدمات في الـدول النامية من المعلومات بخصوص الجوانب التجارية والفنية لخدمات محددة.

ان قطاع الخدمـات قد تطور في السـنوات العشر الاخيـرة في بعض الدول العربـية سواء كان هذا الـتطور كمصدر من مـصادر الدخل او كوعاء لاستخدام متزايد من الخدمات والعمالة اضافة الى كونها موردا مهما مـن موارد الصرف الاجنبي كقـطاع السياحة في كـل من مصر وتونس والمغرب والاردن وقطاع النقل والاتـصالات لكل من السعودية ومصر وقـطاع التمـويل في دول الخليـج وليبيـا والاردن ولقد زادت القيمة المـضافة في القطاعات الاجـنبية الخدمية في مـجموعة الدول العربية من نحو 62 بليون دولار عام 1980 الى نحو 109 بلايين دولار عام 1990 وتـقدر بـنحو 136 بـليون دولار عـام 1994 وبمعـدل نمو سنوي يبلغ في المتوسط 5,8 في المئة.

وخلاصـة القول ان الاثار الـسلبيـة والايجابية وتوزيـعها بين الدول امر يختلف من دولة لاخرى لكن ما يخـص الوطن العربي ان الخسائر التي ستترتب على الانضمام الى منظمة «الغات» ستكون كبيرة جدا كون الوطن العربي تابع في تجارته العالمية لان وارداته الغذائية كبيرة جدا والحالة هذا اذا على الوطن العربي ان يعمل ويرسم اقتصاداته بشكل افضل كي يقلل الفروقات تلـك ويدخل الى هذا المجال من موقع افضل ومنافس على اقل تقدير.

ومن منـطلق الحرص علـى اقتصادات الـوطن العربي لابـد ان تقوم البلدان العربية بوضع استراتيجية صناعية عربية تجارية حيث تنحو من خلالـها الى سياسـة تكامليـة مستـفيدة في الوقـت ذاته من معطيـات الواقع التجاري الدولي ذي الاسـواق المنفتحة كمـا انه على البلدان العربيـة اعطاء القطاع الخدمي دعما مميزا وخـصوصا القطاع المصرفي كـي يتبوا المسـتوى المطلوب عاليـا لمواكبة التغـيرات التي تتعـرض لها السـوق الدولية عـلى طريق خـدمة مختـلف القضـايا الاقتصادية محليا واقليميا ودوليا.

الموضوع الرئيسي : الجات | اسم كاتب المقال : مصطفى سلامة
الموضوع الفرعي : الدول النامية :عام | رقم العدد : ١٣٦٩٩
المصدر : الحياة | تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٩/١٣

حماية المنتوجات الوطنية في إطار منظمة التجارة الدولية

مصطفى سلامة *

■ على رغم ان الهدف الرئيسي لاتفاق مراكش للعام ١٩٩٤ بتأسيس منظمة التجارة الدولية يتمثل في العمل على حرية التجارة الدولية، بإسقاط العوائق والحواجز والقيود التي تعرقل انسياب السلع وما في حكمها من خدمات وحقوق ملكية فكرية، وعلى رغم الاتجاه المتشدد من واضعي هذا الاتفاق بملاحقه المختلفة من اجل القضاء على كل من الاستثناءات القائمة لدى سريانها، والأوضاع السائدة التي تذرعت بها الدول للخروج على حرية التجارة الدولية بفرض انماط متعددة من اوجه الحماية، فإن واضعي الاتفاق المذكور لم يغفلوا حقيقة وجود حالات تتطلب فرض الحماية (الوقاية). إن مسألة الحماية التجارية كانت من اهم المسائل التي استقطبت ولا تزال، الاهتمام لدى محاولة تنظيم العلاقات الدولية التجارية. فالحماية بما تتضمنه من فرض لتدابير وقائية تسمح للدول التي يتبعها من العمل على وقاية صناعتها المحلية او سلعها من منافسة الواردات لدى إحداث الاخيرة لاضرار جسيمة للصناعة او السلعة المحلية، تعرقل وتقيد انسياب التجارة الدولية. فالحماية والحرية للمعاملات الدولية التجارية دائماً في صراع، ولوحظ انه في ظل «الغات» ١٩٤٧، وعلى رغم ما اورده هذا الاتفاق لتنظيم مسألة الحماية التجارية، فإن انماطاً متعددة من الحماية تم فرضها، وقيدت حرية التجارة الدولية.

إن اهمية التعرف على إمكان حماية المنتوجات المحلية تنبع من حقيقتين: الاولى تزايد عدد الدول النامية المنضمة الى منظمة التجارة العالمية. والثانية، التزايد غير المسبوق لواردات هذا الدول من السلع الاجنبية والذي يواكبه زيادة عجز ميزان المدفوعات.

■ تكفلت المادة الـ١٩ من اتفاق الغات في اطار منظمة التجارة الدولية بايجاد نظام يسمح بتحقيق قدر من التوازن بين مصالح الدول المستوردة من جهة ومصالح الدول المصدرة للسلع من جهة اخرى.

وهكذا، تم السماح للدول المستوردة للسلع والتي تصبح صناعاتها الوطنية مهددة من جراء تزايد الواردات من فرض تدابير لحماية لهذه الصناعات إذا توافرت شروط معينة، وفي الوقت نفسه تم النص على مجموعة من الضمانات تكفل تحقيق التوازن المنشود من وراء وضع هذا التنظيم.

اولاً: الشروط

وهي بدورها تنقسم الى نوعين: موضوعية وشكلية:

١- الشروط الموضوعية: تطالب: (أ) بوجود فعل معين يتحقق من خلال استيراد دولة لمنتج بكميات متزايدة بشكل مطلق او نسبي مقارنة بالانتاج المحلي، فيعتد في هذا الصدد بمعيار الكمية وليس بمعيار السعر.

(ب) ترتيب أثر على الفعل الضرر: فلا بد ان يفضي تزايد الكمية المستوردة الى إلحاق ضرر كبير او التهديد بإلحاقه بالصناعة المحلية التي تنتج منتجات مشابهة او منافسة لها بشكل مباشر. ويلاحظ انه يعتمد بالضرر الخطير والمتحقق بإحداث اضعاف كلي كبير وليس جزئياً او صغيراً لمركز صناعة محلية معينة، هذا الى ضرورة استناد حدوث الضرر الى وقائع وليس الى مجرد التكهن باحتمال حدوثه. كما أن ثمة توسيعاً في نطاق الضرر المعتد به، فكل العوامل ذات الصلة المتسمة بالطابع الموضوعي والقابلة للقياس والتي تؤثر في وضع الصناعة الوطنية ويعتد بها في هذا الشأن، كمستوى المبيعات والانتاجية واستغلال الطاقات والارباح والخسائر والعمالة.

(ج) واخيراً فلا بد ان يكون الفعل المعتد به من زيادة الكميات المستوردة مؤدياً بصفة مباشرة، وغير منبت الصلة بإحداث الضرر الخطير او التهديد بوقوعه للصناعة الوطنية، فعلاقة السببية بين الفعل والضرر تستبعد بالتالي العوامل الاجنبية التي تسبب الضرر كارتفاع اسعار الخامات المحلية او اجور العمال او فرض رسوم الوقاية.

٢- الشروط الشكلية: وتجمعها فكرة محورية مؤداها انه لا يمكن لنظام الصناعة الوطنية بمقتضى قواعد «الغات» ان يسري الا باقتضاء اوضاع تحقق الجدية والشفافية لسريان تدابير وقائية، وهكذا، يجب إجراء تحقيق من جانب السلطات المختصة للدولة، وإبلاغ الاطراف المعنية بذلك، واصدار تقرير بنتائج التحقيق.

ثانياً: مضمون تدابير الحماية (الوقاية)

وفقاً لقواعد «الغات»، ولدى توافر الشروط الموضوعية والشكلية السابقة، فإن للدولة المعنية (المستوردة) حق اتخاذ التدابير التي بمقتضاها تواجه التزايد الكبير في حجم الواردات، وتنقسم الى تدابير سعرية باستخدام تعريفات ورسوم اضافية للتأثير في حجم الواردات او تدابير كمية من خلال التأثير في حجم التجارة وكمياتها بطريقة مباشرة وفقاً لنظام

الموضوع الرئيسي : الجات — اسم كاتب المقال : مصطفى سلامة
الموضوع الفرعي : الدول النامية :عام — رقم العدد : ١٣٦٩٩
المصدر : الحياة — تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٩/١٣

الحصص.

وأياً كان مضمون التدابير فهناك تفرقة واضحة بين نوعين من التدابير:

(أ) التدابير العادية: وهي التي يحق لدول الاستيراد اتخاذها لدى توافر الشروط الشكلية والموضوعية السابق بيانها، وعلى الدولة المعنية ان تراعي في اتخاذها ان يكون ذلك للحد الضروري لمنع الضرر، والا يفضي ذلك الى خفض كمية الواردات عن مستواها في فترة الرؤية، وان يراعي توزيع الحصص لدى الاتجاه اليها، على جميع الدول المعنية.

(ب) التدابير المؤقتة: وهي تلك التي يمكن تطبيقها في الظروف الاستثنائية او الحرجة، إذ يتوافر دليل واضح نتيجة لبحث أولي بحدوث ضرر كبير او التهديد بحدوثه نتيجة زيادة الواردات، هذا الى انه يسري لمدة ٢٠٠ يوم فقط وللدولة ان تبادر الى فرض زيادة في التعريفات.

[illegible]

وفقاً لقواعد «الغات»، فإن حماية الصناعة الوطنية لدى توافر الشروط السابقة، وبالسماح باتخاذ التدابير السالف ذكرها تقترن بمراعاة مجموعة من الضمانات، الموضوعية والشكلية، والأولى تشمل احترام المبادئ التالية:

أ- مبدأ التناسب بين الضرر وتدبير الحماية: حيث يفرض التدبير الوقائي فقط الى الحد الضروري لمنع الضرر الخطير ولتيسير التكيف، والا يسري التدبير الا للفترة التي تعتبر ضرورية لمنع إلحاق الضرر الخطير او لمعالجته. فالتدابير الموقتة تسري فقط لمدة ٢٠٠ يوم، والتدابير العادية تسري لمدة اقصاها اربع سنوات ولا يجوز في كل الاحوال تمديد التدابير عن ثماني سنوات مع ضرورة اعادة النظر في التدابير عند الاقتضاء.

ب - مبدأ الاعتداد بمصالح الدول الاخرى: ويتحقق من إعادة الزيادات التعريفية الى دافعيها عندما يثبت التحقيق عدم حدوث ضرر، والحفاظ على مستوى التنازلات والالتزامات للمستوى المقرر بموجب اتفاق «غات» ١٩٩٤، مع منح التعويض اللازم نتيجة فرض التدابير لدى توافر ما يقتضي ذلك.

جـ- مبدأ مراعاة الطبيعة الاقتصادية لمسألة الحماية وذلك من خلال الحفاظ على سرية المعلومات، ومراعاة اوضاع الدول النامية، وبالذات منحها الحق في تمديد فترة السريان الى عامين اضافة الى المدة العامة وقدرها ثمانية اعوام.

٢- الضمانات الشكلية: وهي بدورها تنقسم الى انفرادية وجماعية.

اما الضمانات الانفرادية فتتضمن العمل على احترام مبدأ حسن النية، وتتحقق الضمانات الجماعية من خلال الرقابة العامة التي تمارسها لجنة الوقاية التي تتبع مجلس التجارة في السلع (احدى اجهزة منظمة التجارة العالمية)، هذا الى جانب الية فض المنازعات لهذه المنظمة والتي تستطيع أن تباشر دورها بصدد مسألة الحماية.

وأخيراً، فإن هناك مجموعة من الملاحظات لا بد من تسجيلها:

١- ان كل ما سبق بيانه بشأن نظام «الغات» لمواجهة تزايد الواردات، لا يتعلق بمسألة استيراد سلع معينة بأقل من كلفتها الحقيقية، فهذا محله نظام «الغات» لمواجهة الاغراق غير المشروع بالسلع.

٢- ان قواعد «الغات» اضافة الى منح الدول الحق في فرض تدابير لحماية صناعاتها الوطنية تسمح للدول ايضاً فرض تدابير اخرى لاغراض غير تجارية لكل ما يتعلق بالاخلاق العامة والصحة (المادة ٢٠) او لمراعاة اعتبارات الامن القومي (المادة ٢١).

٣- في ضوء كل ما تقدم بيانه لا ينبغي أن تكون قواعد «الغات» ذريعة للتخلي عن الصناعة الوطنية. فالغات تنشد التوازن، ومن الضروري حسن التعامل مع قواعدها، هذا الى أن الدول المتقدمة، لا تتوانى عن فرض تدابير متعددة لحماية صناعاتها المحلية.

ان كل ما تقدم بيانه ليس دعوة للانغلاق، بل استخدام لحقوق تم منحها لكل الدول ولا ينبغي التقاعس عن اعمالها.

٤- لقد استغلت الدول المتقدمة، بالذات الاوروبية منها، اتساع نطاق الضرر، لتفرض قيوداً على وارداتها من الدول النامية، لذا يجب في المقابل ان نتبع الاتجاه نفسه، فكما سبق بيانه يتسع الضرر الذي يعتد به لفرض تدابير لحماية الصناعة الوطنية ليشمل كلاً من مستوى المبيعات، والانتاجية واستغلال الطاقات والارباح والخسائر والعمالة.

٥- بفرض تدابير لحماية الصناعة الوطنية، يمكن بالتالي الإقلال من الطلب المتزايد على العملات الاجنبية، وما يسببه ذلك من اثار على الاحتياط النقدي من هذه العملات.

* عميد كلية الحقوق في جامعة الاسكندرية.

الدول النامية

مصر

قطاع الزراعة

الجات

قطاع تجارة الخدمات :الزراعة

عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
تحرير تجارة السلع الزراعية بين	هبه نصار	الاهرام الاقتصادى"مجلة"	١٦٤٧	٢٠٠٠/٧/٣١	٧
التنمية وتحرير التجارة الزراعية	لويس حبيقه	السياسة الكويتية	١١٣٨١	٢٠٠٠/٨/٥	١٤
تحرير تجارة السلع الزراعية بين ...	هبه نصار	الاهرام الاقتصادى"مجلة"	١٦٤٨	٢٠٠٠/٨/٧	١٦

ندوة الاقتصادي تناقش:

تحرير تجارة السلع الزراعية بين نار الاستيراد



الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	هبةنصار
الفرعي :	قطاع تجارةالخدمات:الزراعة	رقم العـــــدد :	١٦٤٧
المصـــدر :	الاهرام الاقتصادى"مجلة"	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٧/٣١

تشهد الساحة الدولية تطورات سريعة نحو تحرير تجارة السلع الزراعية فى ظل المفاوضات داخل منظمة التجارة العالمية سيترتب على تحرير تلك السلع آثار ايجابية قدرتها الدراسة التى اعدتها المنظمة الاسترالية للزراعة واقتصاديات الموارد ABARE بنحو ٥٣ مليار دولار حتى عام ٢٠١٠ منها ٤٠ مليار دولار للدول المتقدمة و١٤ مليار للدول النامية فى حالة خفض ٥٠٪ من معدلات دعم الزراعة فقط.

السلع الزراعية تمثل حساسية خاصة لمصر باعتبارها دولة مستوردة ومصدرة للسلع الزراعية وأن كانت وارداتها من السلع الغذائية تفوق صادراتها بما يعادل عشرة اضعاف الصادرات الا أن مصر تسعى الى زيادة صادراتها بشكل كبير مما يجعل قضية تحرير تجارة السلع الزراعية قضية ذات اهمية خاصة فى ظل اعتبارات محلية ودولية تتعلق بحجم الدعم والسياسات الحمائية والاثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على تحرير تجارة السلع الزراعية.

ونظرا لاهمية الموضوع نظم الاهرام الاقتصادى بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ندوة تحت عنوان «الاثار الايجابية والسلبية لتحرير الزراعة فى الدول النامية بالتطبيق على مصر» شارك فيها نخبة من المهتمين بتلك القضية من الباحثين والسياسيين والخبراء واعضاء المجالس التشريعية ومراكز البحوث.

كان وفد من الخبراء الاقتصاديين فى المنظمة الاسترالية قد قاموا بزيارة لمصر مؤخرا لمناقشة نتائج الدراسة البحثية التى اعدتها المنظمة وضم الوفد فيفيك تيلبولية وفران فريمان وكبير المفاوضين التجاريين بوزارة الخارجية والتجارة الاسترالية هينمش ماكورميك والتقوا مع عدد من متخذى القرار فى الحكومة وقطاع الاعمال المصرى وشاركوا فى ندوة الاقتصادى لعرض الدراسة ومناقشتها حيث جاء بالدراسة :

انه على الرغم من الاعتراف بمنافع التحرير التجارى الا أن بعض الدول النامية مهتمة بالتحقق من اثر هذه السياسة على قدرتها تحقيق اهداف الامن الغذائى كما تدرك هذه الدول ايضا حدود قدرتها على المنافسة على قدم المساواة مع الدول المتقدمة وعبرت الدول النامية ايضا وبنفس درجة الاهتمام عن تحفظاتها تجاه التعديل المصاحب للسياسية الليبرالية والذى يمكن ان تكون تكلفته عاليه خاصة اذا كان ذلك يعني فقدان التواجد المتميز داخل الاسواق الهامة للدول المتقدمة .

وعلى الرغم من تفهم هذه التحفظات الا أن هناك مكاسب عظيمة سوف تعود على الدول النامية والمتقدمة على حد سواء من وجود أسواق اكثر انفتاحا واقل تشتتا .

والدليل واضح على أن الدول الاكثر انفتاحا اقتصاديا هى التى حققت اعلى معدلات نمو بالاضافة الي تحقيقها مكاسب هائلة نتيجة التخصص والانفتاح المتزايد على التطور التكنولوجى والمعرفى .

وينبع اكبر تشتت فى اسواق العالم بالنسبة للمنتجات الزراعية من السياسة الحمائية للدول المتقدمة والتى تتميز بالتكلفة العالية لاقتصادياتها بالاضافة الي فرضها تكاليف باهظة على الدول النامية كمجموعة .

ولكن اذا تمت مناقشة هذا التشتت فمن الضرورى ان تضغط الدول النامية بقدر استطاعتها من اجل تحرير التجارة وخفض درجة الدعم المشتت للاسواق .

وقالت الدراسة هناك العديد من المكاسب الهامة العائدة على الاقتصاد العالمى من جراء زيادة درجة الانفتاح فيما يتعلق بتجارة السلع الزراعية فمن المتوقع ان الربح الذى سيتحقق على مستوى العالم نتيجة لخفض ٥٠٪ اخرى من معدلات دعم الزراعة فقط يصل الي ٥٣ بليون دولار امريكى سنويا كزيادة فى الناتج المحلى الاجمالى عالميا بحلول عام ٢٠١٠ مقارنة بحالة عدم وجود اى تغيير فى السياسات .

وع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	هبةنصار
وع الفرعي :	قطاع تجارةالخدمات:الزراعة	رقم العـــــدد :	١٦٤٧
ـــــدر :	الاهرام الاقتصادى"مجلة"	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٧/٣١

تحديات تحرير السلع الزراعية

د. هبة نصار :

مما لاشك فيه أن موضوع تحرير تجارة السلع الزراعية يعد من أهم الموضوعات المطروحة علي الساحة الدولية داخل منظمة التجارة العالمية ومن أهم التحديات امام الدول النامية ويرجع السبب فى كون هذا الموضوع من أهم التحديات الي عدة اعتبارات اهمها :

- انعكاساتها علي قضية الامن الغذائى فى هذه الدول .
- كيفية المنافسة مع الدول المتقدمة .
- قدرتها علي المساومة فى تحقيق توزيع عادل للمكاسب عند تحرير التجارة .
- مقدرة الدول النامية علي القضاء علي السياسات الحمائية للدول المتقدمة .

ولقد توقعت الدراسة المقدمة من المكتب الاسترالى للزراعة وتنمية الموارد ان الربح الذى سيتحقق علي مستوى العالم نتيجة لخفض ٥٠٪ من معدلات الدعم علي الزراعة فقط يصل الي ٥٣ مليار دولار امريكى سنويا كزيادة فى الناتج المحلى الاجمالي بحلول عام ٢٠١٠ وسوف تحصل الدول المتقدمة على مايقرب من ٤٠ مليار دولار من اجمالى هذا الربح والدول النامية علي ١٤ مليار دولار .

سوف تحصل الدول المتقدمة علي مايقرب من ٤٠ بليون دولار من اجمالي المبلغ المشار اليه عاليا وهذا وضع مفهوم عند الأخذ فى الاعتبار ان اعلي معدلات الدعم المشتت موجودة فى تلك الدول وبرغم ذلك فان الدول النامية سوف تحصل علي مايقرب من ١٤ بليون دولار بحلول عام ٢٠١٠

ان اثار اصلاح تجارة السلع الزراعية بالدول المتقدمة علي الدول النامية كمجموعة سوف يتضمن تواجدا اكثر بالاسواق مما هو عليه الان بالاضافة الى اسعار اعلي للكميات الاكبر من السلع المستوردة ومنافسة اقل من ناحية المنتجات المدعمة من قبل الدول المتقدمة فى الاسواق العالمية وبشكل عام فان الدول النامية كمجموعة سوف تنتج وتصدر منتجات زراعية اكثر وتحصل على دخل اكبر لانها ستستطيع بالمقارنة ان تحقق ميزات نوعية فى مجال الزراعة .

والاسئلة المطروحة عديدة :

- هل سوف يترتب بالفعل علي تحرير تجارة السلع الزراعية تواجد اكثر بالاسواق مما هو عليه واسعار افضل علي الكميات الاكبر من السلع المستوردة ومنافسة اقل من ناحية المنتجات المدعمة من قبل الدول المتقدمة فى الاسواق العالمية ؟
- هل بالفعل سوف يؤدي تحرير اسعار المنتجات الزراعية الي انتاج وتصدير منتجات زراعية اكثر والحصول على دخل اكبر لتحقيق ميزات تنافسية فى مجال الزراعة ؟
- فى أى مجالات سوف يتحقق اقصى مكاسب للدول النامية ؟ هل هى فى مجال الحبوب والزيوت ، الفواكه ، الخضراوات ، التصنيع الزراعي ؟
- ماهي الاثار العالمية اذا تم بجانب التحرير الزراعى تحرير التصنيع ؟
- ماهو اثر اجراءات التواجد المتميز فى الاسواق لبعض منتجات الدول النامية ؟
- ماهي الاساليب الاكثر فعالية لتقديم المنفعة ؟
- هل تم تحرير التجارة فى ظل دراسة مستوفية للاختلافات الهامة بين الدول النامية والدول المتقدمة ؟
- هل تم تحرير التجارة مع الاخذ في الاعتبار الاختلافات بين الدول النامية (دول تحصل علي امتيازات ودول لا تحصل) .
- ماهو الشرط الضرورى لتحقيق منافع تحرير التجارة فى الدول النامية ؟

الدعم الزراعى يتزايد

فيضيك تيلبوليه،

- مدير البحوث السياسية والتجارية الدولية فى المنظمة الاسترالية لاقتصاديات الزراعة والموارد :

الملاحظ انه منذ انعقاد دورة اوروجواى منذ عام ٩٣ كان المتوقع هو انخفاض الدعم للمنتجات الزراعية ولكن الذى لوحظ ان هذا الدعم مازال يزداد والذى يقدم هذا الدعم للمنتجات الزراعية هو الاتحاد الاوروبى والولايات المتحدة واليابان وهى الدول المتقدمة قاموا بتصميم نموذج اقتصادى فى اطار منظمة التجارة العالمية وطبقا لهذا النموذج تم حساب المكاسب التى يمكن جنيها من تحرير تجارة

الموارد الزراعية وازالة الحماية تبلغ ٤٠ مليار دولار امريكي والمتوقع ان يزداد هذا الي ٤٥ مليار دولار .

هذه الزيادة ستؤدى الي زيادة فى اجمالى نمو الناتج القومى عن طريق ازالة الحواجز الجمركية كذلك هذه الموارد تشمل ايضا الزيادة فى العمالة وتقليل نسبة البطالة .

التقرير شامل فى اجماله ويستند الى بيانات مأخوذة من الدول النامية والمتقدمة، كذلك يضع فى اعتباره ظروفا اجتماعية واقتصادية وعوامل كثيرة اخرى يتضمنها هذا التقرير .

تسويق القطن

د. سمير شعراوى

رئيس بحوث بمعهد بحوث القطن مركز البحوث الزراعية :

ابرز مشكلة لنا فى مصر هى مشكلة القطن وتسويق القطن ، كما تعرفون كان النظام الاول التسويق التعاونى ، المزارع يورد القطن الخاص به للجمعيات بالسعر الذى تحدده الدولة ، تغير اليوم بعد تحرير تسويق القطن محليا ، هذا تمهيدا للخطوة العالمية ان نكون منافسين للدول الاخرى ، عندما نتعامل معهم فى السوق الخارجية ، تعرضنا لبعض المشكلات التى نشعر بها وهذه المشكلات منها : ان السعر اصبح غير مجز للمزارع وعندما بدات الدولة تدعم ثمن البذرة لتشجيع المزارع وتتحمل معه نصف ثمن البذرة وجدنا الولايات المتحدة تقول مصر تدعم القطن ونحن لانريد هذا الدعم فى الوقت الذى انا حضرت فيه مؤتمر «البيلت وايت» فى امريكا فى يناير السابق كانت هناك مشكلة انخفاض سعر علي مستوى الولايات المتحدة وكانت هناك اقتراحات ان شركات التقييم تقوم بتعويض المزارع أو المنتج الامريكى علي انخفاض السعر.

اذن المزارع المصرى حرام عليه ان يدعم بـ نصف ثمن البذرة والمزارع الامريكى له الحق كل الحق بأن يدعم بتعويضه عن فرق السعر اذا كان هناك انخفاض فى السعر كما حدث الموسم السابق وهذا يترتب عليه مشكلة اخرى ان نتيجة انخفاض العائد للمزارع جعل المزارع يعزف عن زراعة القطن وعندما يبدأ المزارع العزف عن زراعة القطن يقل المنتج وتقل القدرة علي المنافسة فى الاسواق العالمية لأن كمية المنتج عندى سوف لاتكفى الاستهلاكى المحلى

وليست هذه هى المشكلة الوحيدة ولكن هناك مشكلة اخرى اننا كنا فى البداية نتيجة التسويق التعاونى كان يكون سيطرة بمعنى انى اقول ان سلالة ما من صنف ما سوف تذهب الي محلج معين ويحلج فى هذا المحلج .

بعد تحرير التجارة اصبحت الشركة تشترى السلالة التى يمكن ان تشتريها اكثر من شركة وبالتالي تشتت علي اكثر من محلج ويكون منها سلالات حديثة لاتعتمد لتحديد النقاوة هذه السلالة تشتت فى اكثر من محلج ونتيجة تشتيتها فى اكثر من محلج انا كنوع من الحرص علي النقاوة باستبعد جزء من الذرة فى اول الحلج للاطمئنان على نظافة المحلج وعندما استبعد جزءا فى هذا المحلج وجزءا فى هذا المحلج وجزءا فى محلج ثالث سوف اجد أن السلالة الحديثة التى لدينا التى اعتمد عليها على تجديد النقاوة ذهبت كلها منى تجارى واصبح معدل الاكثار والتجديد اقل .

هذه مشاكل نحن نشعر بها ولما دخلنا علي تحرير التجارة دخلناها من الباب الخطأ وكما قالت الدكتورة هبة لم نعد الدراسات المتانية قبل ان ندخل هذا المجال وبماذا نحتاط فى الانتقال من التسويق التعاونى الي التسويق الحر .

يعني يمكن انا فكرت ما البديل لتفادى معظم هذه المشاكل ؟ وكان البديل الذى جاء فى ذهنى وكان صعب الى حد ما ان يكون هناك حرية تجارة نعم ولكن حرية تداول لا بمعنى ان يكون للمزارع الحق أن يبيع لمن يريد بالسعر الذى يريد لكن ان يتداول القطن الزهر لا ، والبديل لذلك امنع تداول القطن الزهر وممكن ان تعمل المحالج بنظام البنوك بمعنى اننى كمزارع ادخل القطن الخاص بى المحلج كرصيد لى بمواصفات معينة فى المحلج وهذه المواصفات وهذا الرصيد هو الذى يعرض للبيع .

التحرير المتوازن

د. مجدى فرحات

وزير مفوض تجارى وعضو وفد التفاوض المصرى فى جنيف :

انا اريد ان اعلق تعليق بسيط ولكن ارجو ان يؤخذ بصدر رحب : اساسا نحن فى مصر منذ بداية التسعينات ويمكن حتى من منتصف الثمانينات ونحن نتبع برنامج التحرير الاقتصادى وبرنامج لاعادة الهيكلة الهدف منه اصلاح الهياكل الانتاجية فى مصر عامة ومنها الهياكل الزراعية .

بسبب هذه السياسات حدث عندنا تحول حتى فى قطاع الزراعة الذى نحن بصدد مناقشة الدراسة المقدمة من الحكومة الاسترالية عنها وحدث تغيير فى النوعية واسلوب الزراعة والمنتجات نفسها وحجمها وكمياتها.

وحدث خلال ١٥ سنة تغيير كبير فى التوجة

ع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	هبةنصار
ع الفرعى :	قطاع تجارةالخدمات:الزراعة	رقم العـــــدد :	١٦٤٧
ـــدر :	الاهرام الاقتصادى"مجلة"	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٧/٣١

للتصدير واصبح لدينا صادرات لاباس بها من المنتج الزراعى المصرى وخاصة من السلع الجديدة كالسلع البستانية وبعض انواع الخضر والفواكه واصبح التوجه اساسا للتصدير وليس للسوق المحلى .

واصبحت العوامل المؤثرة فى حجم ونوعية وطبيعة الانتاج هى عوامل خارجية وليست داخلية .

وزارة الاقتصاد بالتعاون مع وزارة الزراعة وبعض الوزارات الاخرى اجرت بمعاونة من المراكز الاكاديمية فى مصر مجموعات متتالية من الدراسات عن اثر تحرير التجارة على المستوى العالمى فى السلع الزراعية وخلصنا الى انه فى ضوء مايتم من تغير فى الاقتصاد العالمى عامة والاقتصاد المصرى بصفة خاصة ان التحرير شئ نافع وهذا جزء مما نتفق عليه مع الدراسة الاسترالية ، ان تحرير التجارة عالميا وليس التحرير من جانب واحد والجانب الاخر لايحرر وهو شئ نافع لانه سوف يعود علينا بالنفع .

والذى اريد ان اقـوله فى هذه المرحلة ونحن نتفاوض مع بداية الجولة الجديدة فى مفاوضات الزراعة ان المفاوضات فى الزراعة فقط وجولة اورجواى كانت جولة متعددة الجوانب كانت تشمل الزراعة والصناعة والصحة والصحة النباتية والملكية الفكرية اى انها كانت شاملة وكان المستهدف ان يكون اجتماع سياتل الشهير بداية لدورة شاملة جديدة.

انما مانحن بصدده الان مفاوضات على محورين محور الزراعة ومحور الخدمات ومحور الزراعة ، بالنسبة لنا كما انه بالنسبة لاستراليا وللعديد من الدول المتقدمة والنامية فى نفس الوقت وهو محور ذو حساسية وذو اهمية اقتصادية واجتماعية .

احنا مبدأنا العام فى التفاوض سوف يكون التحرير ولكن التحرير العاقل والتحرير المتوازن بحيث ان الفوائد والالتزامات تكون متوازنة للجميع .

د. منير فوده :

رئيس قسم بحوث التمويل والتعاون فى معهد البحوث الزراعية مركز البحوث الزراعية:

حقيقة القطاع الزراعى فى الدول النامية يمس قاعدة عريضة من السكان نتيجة انه مصدر الدخل للغالبية العظمى من السكان ومن هنا تأتى الحساسية الناتجة عن اى تغييرات للغالبية فى السياسات .

وجه نظرى الشخصية اننا ذهبنا الى اكثر مما هو مطلوب فى تحرير او الغاء الدعم بسرعة فائقة وبالتالى هذا مؤثر على تحول المزارعين ومايحدث فى البحوث الزراعية نتيجة هذه التغيرات التى حدثت فى جزئيتين هامين وهما الغاء الدعم وعدم استقرار الهياكل التسويقية فى ضوء التحولات التى حدثت فجاة واذا نظرنا الى مزارع البطاطس على سبيل المثال ومزارع الارز ومزارع القطن معظمهم يتعرض حاليا لمخاطرة سعرية بشكل أعلى بكثير من المخاطرة الانتاجية يمكن عندما نرى الدراسات التى تتم فى الخارج غير ان شيلى ظروف طبيعية وظروف جوية غير مناسبة نجد ان المزارع فى الخارج يمكن ان يتعرض الى مخاطرة اعلى مما يتعرض لها المزارع المصرى احنا لدينا استقرار فى الظروف الجوية ولكن كل الدراسات وانا اشتركت فى بعض هذه الدراسات تشير الى ان المزارع المصرى اصبح يتعرض الى مخاطرة مالية جدا .

الامن الغذائى

محمود منصور :

مدير معهد بحوث الزراعية حقيقة ان الموضوع الذى نتحدث فيه هو موضوع شديد الاتساع وماسمعته من السيد المتحدث بخصوص النموذج الذى عمل فى اطار الدراسة التى قامت بها المنظمة الاسترالية وانه متوقع تحقيق مكاسب ٤٠ مليار ومتوقع ان تزيد الى ٤٥ مليار. طبعا هذا النماذج فى الواقع اعتقد انها نماذج نظرية اكثر منها نماذج واقعيه وهى دعاية مصاحبة لقيام منظمة التجارة العالمية والدليل على ذلك ان الميزان التجارى المصرى منذ بداية انضمامنا وتنفيذ الاتفاقية عام ٩٥ يعانى من تدهور من حوالى ٨ مليارات اصبح عام ٩٩ ١٣ مليار دولار وهذه هى اول ملاحظة على الموضوع.

طبعا استراليا عضو فى المنظمة التجارة العالمية وعضو فى مجموعة الكينز وعضو فى مجموعة الميامى جروب وتحريد ان تفتح المجال تماما لحرية التجارة فى القطاع الزراعى ومعاملته مثل معاملة القطاع الصناعى وهذا طبعا شئ لنا عليه تحفظات فالقطاع الزراعى له خصائص وله سمات ومن ابرز هذه الخصائص مايسمى بالاعتبارات غير التجارية .

فالامن الغذائى على سبيل المثال هو اعتبار غير تجارى وقد اعترفت به منظمة التجارة العالمية ومستثنى من القيود والالتزامات الشديدة المفروضة والامن الغذائى فى مصر له جناحان : الاول قدر من الاكتفاء الذاتى فى قدر من الغذاء وهذا شئ اساسى لكن لايمكن التمادى فى هذه السياسة لانها مكلفة وبالتالى هناك الشق الاخر العام وهو الميزة التنافسية او الاعتماد على التجارة الدولية .

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	هبةنصار
الموضوع الفرعي :	قطاع تجارة الخدمات:الزراعة	رقم العــــدد :	١٦٤٧
المصــــدر :	الاهرام الاقتصادى"مجلة"	تاريخ الصــدور :	٢٠٠٠/٧/٣١

والميزة التنافسية والاعتماد علي التجارة الدولية اذا طبقت وفقا للمفهوم الاستاتيكى للنظرية الاقتصادية ستكون هناك صعوبة لانها لابد ان توثر علي طبقات وفئات معينة من السكان ليسوا ذوى كفاءات بحيث يتحملون ماياتيهم من الخارج بانفتاح كامل كما تطالب به مجموعة كيرنز .

وبالتالى ، فى الواقع نحن فى مصر لدينا اسئلة كثيرة مهمة جدا ماذا ننتج للاستهلاك المحلى ؟ وماذا ننتج للتصدير؟ وماذا نستورد ؟ ثلاثة اسئلة مهمة جدا ومن ثم فهناك مراعاة لهذين الجانبين جانب الاعتماد علي الذات فى الغذاء والجانب الاخر الميزة التنافسية وهذا موضوع يعطى اهمية كبيرة وبالتالي بجانب البحوث الزراعية هناك اهتمام كبير جدا بترقية واجراء بحوث فى المحاصيل التى لنا فيها ميزة نسبية .

التحرير التجارى هو الحل

مستر تونبكيه

يتحدث علي أن النموذج كان متحفظ الي حد ما فى اظهار النتائج ولكن هذه النتائج فى الواقع متفقة مع البحوث التى اجريت فى دول اخرى .

استراليا ايضا لديها عجز كبير فى الميزان التجارى والحل كان الانطلاق فى مجال التحرير التجارى .

اعتراض علي الدراسة

د. موسى عبدالعظيم :

استاذ متفرغ بمعهد البحوث والدراسات الزراعية : فى الحقيقة لى بعض النقاط فى الاعتراض علي هذا التقرير منها :

ان التقرير وضع افتراضات معينة منها ان الدول كلها فى مستوى اقتصادى وتكنولوجي واحد لكن هناك اختلافات بين الدول فى المستوى الاقتصادى والتكنولوجى ايضا اعتبر ان الدول المتقدمة والنامية لها نظام تسويقى ونظام انتاجى واحد ، وأن التصدير يتطلب دائما نظام انتاجى جيد ونظام تسويقى جيد . وهذا لايتوافر فى الدول النامية وان خلق نظام انتاجى جيد نظامن وتسويقى جيد يحتاج وقت طويل فى الدول النامية حتى تستطيع ان تتعامل مع التجارة خاصة ان معظم الدول النامية مازالت تحت نظام التدخل الحكومى وليست فى نظام الاصلاح الاقتصادى وانه لايمكن الاستفادة من الاصلاح الاقتصادى الا اذا واكبه اصلاح اجتماعى وادارة ، وهذا يأخذ وقتا كبيرا جدا فى الدول النامية تمتد عقود وليست الي سنوات .

كذلك فان المنافع التى تعود علي الدول النامية لايمكن تحقيقها فى القريب لذلك فهى تحتاج لعون فنى ومالي خلال فترة انتقالية من الدول الصناعية حتى تستطيع تنفيذ هذا النموذج .

والدول المتقدمة لا تحسن النوايا ولا تقوم بتنفيذ التزاماتها فقد تم رفض تحرير التجارة وربطها بقضايا البيئة والعمال ولم تقم بتنفيذ التزاماتها فى مجال تقدم التعويضات المالية للدول المستوردة عن طريق تقديم المعونات الغذائية والقروض الميسرة كما انها مستمرة فى تقديم الدعم لصادراتها رغم اتفاقية الجات فقد كنا نتوقع ان الدول النامية سوف تتقدم كثيرا ويمكن مصر هى اكثر الدول النامية تقدما من حيث اقامة نظام انتاجى جيد ونظام تسويقى يتجه الى أن يكون جيدا انها الان تتوسع فى الزراعة العضوية اختارت المحاصيل تصديرية ذات ميزة تنافسية لم تستخدم اسمدة ومبيدات فى الاماكن المستصلحة واقامت موانى مجهزة لحفظ السلع الزراعة قريبة من المطار وستقيم تلك الموانئ قريبا وتتجه السياسة الزراعيه ايضا الي دعم وتدعيم مجال الهندسة الوراثية والبيوتكنولوجية لانتاج سلالات قصيرة العمر ذات احتياجات مائيه اقل .

اذن نحن فى سبيل الي تطور اكثر من الدول الاخرى ولكن علي الرغم من ذلك هناك مشكلة فى التجارة الخارجية فنحن حتى الان لم نستطع التصدير ولم نرتفع بمرتبة الصادرات المصرية نتيجة اتفاقية التجارة العالمية فما بالك فى المنافع التى قلتها سيادتك ان هذه المنافع لايمكن تحقيقها فى فترة زمنية وجيزة حتى بالنسبة للدول المتقدمة فى مجال الاصلاح الاقتصادى مثل مصر .

اننا ناخذ فى الاعتبار عندنا ان الزراعة تكون نظيفة حتى اننا خصصنا زراعات خالية من الامراض الفطرية وحددنا اماكن لهذه الزراعات النظيفة .

وبالرغم من ذلك لم نتقدم ولكن نحن ننظر الى المستقبل فى هذا التقدم والنقطة الاخيرة وحتى فى استراليا الميزان التجارى فى صالح استراليا بين مصر واستراليا فاننا نصدر فقط لاستراليا ١ .٠٪ من كل صادراتنا فهل هناك خطة لتوسيع تلك الصادرات حتى يمكن سداد العجز بيننا وبينكم .

الحماية وسعر الصرف

فيفيك تيلبوليه :

نوع الرئيسي : الجات | اسم كاتب المقال : حمدنصار
نوع الفرعي : قطاع تجارة الخدمات:الزراعة | رقم العدد : ١٦٤٧
المصدر : الاهرام الاقتصادى"مجلة" | تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٧/٣١

اوافق علي الكثير مما قيل واعترف بوجود صلة بين السياسة الاقتصادية والسياسة الاجتماعية وكذلك هناك فارق تكنولوجي بين الدول المتقدمة والدول النامية اهتممنا بدراسات كثيرة من مصر وحاولنا ان نبحث لماذا لاتطبق مصر بصورة جيدة وبالمقارنة بين التحرير الجزئي المحلي وتحرير الشامل نجد ان مصر من الناحية الاقتصادية لديها حماية كبيرة جدا تقلل من الطلب علي منتجاتها كذلك سعر الصرف مغالي فيه والحماية عن طريق التعريفة الجمركية يجعل من انتاج السوق المحلي اكثر ربحا عنه بالنسبة للتصدير، الاستثمار فى ضوء هذه الظروف ممكن يضيع دون فائدة علي الاقتصاد القومي .وبالتالي فان الحل هو حرية التجارة وخفض الحماية وجعل سعر الصرف يتحدد بطريقة طبيعية .

مقاومة من الدول المتقدمة

د. ماجدة شاهين :

سوف اتناول بعض النقاط الرئيسية :

اولا اود ان اقول ان قطاع الزراع من اكثر القطاعات المعقدة فى اطار المفاوضات التجارية وان صعوبة هذا القطاع اساسا والمقاومة التى اتت بتحرير هذا القطاع ليس من الدول النامية وانما اكثر من الدول المتقدمة ولهذا واجهت الدول التى تبغي تحرير قطاع الزراعة مقاومة فعلية وموضوعية من قبل الدول المتقدمة اكثر منها من قبل الدول النامية ولو أن استراليا ارادت بهذا الكتاب ان ترفع قضيتها أو تسعى الي تعبئة الدول النامية الي قضية تحرير التجارة فكان من الاجدى الاننظر الى

تحرير التجارة كدواء بشكل مطلق للقطاع الزراعي ولكن كان يجب ان ننظر الي اهمية التوازنات فى هذا القطاع الزراعي ونجد فى بعض الاجزاء فى الدراسة تطرح استراليا انه ليس جميع الدول النامية سوف تستفيد من تحرير القطاع الزراعي وعلى هذا الاساس كان من الافيد ان ننظر الى كيفية الافادة من تضمين قطاع الزراعة فى المفاوضات التجارية اكثر من ان نركز علي مجرد تحرير القطاع الزراعي وبالنسبة للدول النامية طبعا يجب ان تبنى مؤسساتها وان تستعد لهذا التحرير المطلق الي جانب انه يجب ان نجد البدائل المطروحة للاستفادة من تحرير القطاع الزراعي وان ننظر ايضا الي تزايد الاجراءات الحمائية المستترة فى قطاع الزراعة بالذات نتيجة للتحرير المستحدث

انفصال بين العرض والطلب

د. طارق مرسي.

استاذ اقتصاد : المناقشات التى تمت الآن جانبين .. جانب مع منظمة التجارة العالمية والجانب الاخر يرى أن الاقتصاد المصرى فى ظل منظمة التجارة العالمية لن يكون مناسبا .. لماذا يوجد اختلاف ؟ فى تصورى أنه يوجد انفصال تام بين جانب العرض وجانب الطلب فى الدراسة التى قدمت لنا وهذا يؤدى الي وجود اختلاف بين وجهات النظر وفى اثناء التقديم انه سيكون هناك ارتفاع فى الاجور الحقيقية ومع هذا الارتفاع سيكون هناك انخفاض فى معدلات البطالة وارتفاع فى العماله وهذه نتيجة غريبة .

وهنا تشير الدراسة انه سيكون هناك ارتفاع فى الدخول الحقيقية ومع هذا الارتفاع فى الاجور ومع الكلام الذى يقال عن البطالة ونتساءل كيف ؟ من الطبيعي ان يكون هناك تغيرات هيكلية والسؤال يكون كالاتي مع الاخذ فى الاعتبار النتائج الخاصة بالنموذج علي أنها صحيحة ومسلم بها ماهى الاليات والديناميكيا والتغيرات والتحولات الاجتماعيه التى ستؤدى الي أن يكون هناك ارتفاع فى مستويات العمالة ؟ واذا لم ترتفع وهذا السؤال هو خطير واذا لم يحدث هذا التغيير بالانتاجية الخاصة بالعمل وارتفعت الاجور الحقيقية كيف يتعامل هذا النموذج المقدم مع مثل هذه الاشكالية هذه تشوهات وليست تغيرات هيكلية لأنها لو كانت تغيرات هيكلية فالنموذج بافتراض انه صحيح يستطيع النموذج ان يتعامل مع هذا لكن فى ظل هذه التشوهات ماهو اثر التغذية المترجعة علي التوازنات المفترضة من قبل هذا النموذج ؟ اننى اريد ان اشير مرة اخرى الي الفقرة التى يحذرون فيها من الاثار السلبية ، ان الدول النامية لاتستطيع أن تفعل هذه التغيرات الهيكلية فى انتاجية العامل ومن الممكن تعميم هذا المثال علي الجوانب الاخرى المذكورة والخاصة بانتاجية القطاع الزراعي ككل وبشأن الصادرات والواردات والمشكلة انه يوجد عدم اتساق بين جانب العرض والطلب خاصة لو طبقنا هذا مع الاقتصاد المصري .

الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	لويس حبيقة
الفرعي :	قطاع تجارة الخدمات: الزراعة	رقم العـــــدد :	١١٣٨١
المصـــدر :	السياسة الكويتية	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٨/٥

التنمية وتحرير التجارة الزراعية

■ يقول الاقتصادي العالمي روستو في كتابه «مراحل النمو» الصادر في سنة 1960 ان هناك خمسة مراحل لنمو الدول وهي المجتمع التقليدي، مرحلة ما قبل الاقلاع، الاقلاع الاتجاه نحو النضج واخيرا مرحلة المجتمع الاستهلاكي وهي حال الدول الغربية اليوم. ويقول روستو ان الدول النامية تقع في المراحل الثلاث الاولى، اي ان اقتصادها لم يصل بعد الى مرحلة النضج. طبعا لا يوجد اجماع على نظرية روستو ومراحله، الا ان افكاره حازت على اهتمام كبير من الباحثين الاقتصاديين والاجتماعيين ومازالت تدرس في كبر الجامعات العالمية.

ويضع روستو كتابه بموقع المواجه لبيان الحزب الشيوعي لماركس وانجلس، الذي يصف نمو الاقتصاد بمروره في مراحل اربعة وهي الاطلاع، البورجوازية الراسمالية، الاشتراكية واخيرا الشيوعية.

ويصف روستو التنمية بخلق الظروف المناسبة لتحقيق الشخصية الانسانية وذلك عبر تحقيق اهداف ثلاثة هي تخفيف الفقر والبطالة وسوء توزيع الدخل. وفي الحقيقة ، يمكن للناتج الوطني الاجمالي الحقيقي ان يزداد من دون ان تحقق الدولة اي تقدم في المعايير الثلاثة المذكورة، بل على العكس تتأخر احيانا بها كما حصل في الكثير من الدول النامية . لذلك وجب الدخول الى عمق الاقتصاد الوطني قبل اعطا اي رأي في وجود تنمية اقتصادية اجتماعية او عدمها.

وفي الحقيقة ما زال في العام 2000 الكثير من الدول ، خصوصا في افريقيا وجنوب اسيا، في المرحلة الاولى من مراحل روستو اي لم تدخل بعد الى الاقتصاد العالمي المعاصر ولا تستطيع اطعام شعوبها. كما ان ميزانها التجاري عاجز او ان صادراتها لا تكفي حتى لشراء الواردات الغذائية ، مما يحدث مجاعة مؤلمة تشاهد على شاشات التلفزيونات العالمية. والمشكلة هي اولا انتاجية وثانيا تسويقية، اذ ناقش الاقتصاديون لسنوات طويلة السياسات الانتاجية الزراعية الواجب اتباعها لانقاذ هذه الدول من واقعها الزراعي المؤسف. وكان هناك رايان رئيسان وهما انتاج ما يتم استيراده ، اي محاولة تطبيق نظرية الاكتفاء الذاتي او انتاج ما يمكن تصديره. وانتصر الراي الاول لسنوات طويلة من دون ان يحقق النتائج المرجوة. اما اليوم، فالغلبة هي للراي الثاني الذي اصبح اكثر واقعية مع ازدياد التبادل التجاري العالمي والتحرير التدريجي لكل اسواق السلع بدأ من الصناعية الى الزراعية مرورا بالخدمات على مختلف انواعها. اما التسويق، فلا يمكن لصغار المزارعين القيام به بمفرهم بل عليهم التضامن ضمن اتحادات او تعاونيات متخصصة . كما يمكن للدولة ان تساعدهم عبر اتفاقات ثنائية او جماعية شاملة.

الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	لويس حبيقة
الفرعي :	قطاع تجارة الخدمات: الزراعة	رقم العـــدد :	١١٣٨١
المصدر :	السياسة الكويتية	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٨/٥

ومن المشكلات الملحة التي يمكن ان تسيء الى التربة والبيئة كما تعرقل عملية التنمية هي السخونة الارضية، اي ارتفاع الحرارة في كل اجواء الكرة الارضية وما يتبع ذلك من انخفاض في الامطار وكميات المياه المتوافرة للري والشرب. وبما ان الدول النامية في معظمها تتكل على الزراعة لتحسين اوضاعها الاقتصادية، لابد للسخونة المذكورة من ان تؤثر سلبا على انتاجية الزراعة وعلى النمو الاقتصادي فيها. ولابد لنا من القول ان كفاءة المزارعين وخبرتهم تؤهلهم لتطوير نوعية وكمية انتاجهم ضمن الوقائع المذكورة.

ويمكن اخذ التجربة الزراعية في دول الخليج العربي كمثال للزراعة الناجحة في الطقس الساخن. ولكن الفارق يكمن في ان معظم الدول النامية يعاني من مشكلات مالية مزمنة، وبالتالي لا يملك الامكانات المالية الموجودة عند الخليجيين. ان مساعدة الدولة للقطاع الزراعي لا تعني مطلقا تطبيق سياسات دعم او حماية ؛ بل لعبت دوا المرشد الكفوء والشريف للمنتج حفاظا على حيوية القطاع واستمرارية الحياة الريفية. فالمطلوب من وزارات الزراعة في الدول النامية هو ارشاد المزارعين على التكيف مع المعطيات المناخية الجديدة اي مساعدتهم على انتقاء التكنولوجيا المتطورة والاسمدة الحديثة المناسبة كما ان عليها ان تمول او تقوم بنفسها بالبحث والتطوير العلمي الزراعي وباختصار على هذه الوزارات القيام بدور المرشد الزراعي على اكمل وجه وهذا يقع ضمن امكانات الاكثرية الساحقة من الدول النامية.

ومع بدء الجولة التاسعة من مؤسسة «الغات» التي اصبحت تعرف منذ سنة 1995 بمنظمة التجارة العالمية WTO، يبدا البحث من جديد عن ايجاد قواعد عادلة وواقعية وعلمية لتحرير تجارة السلع الزراعية. والتحرير يعني الالغاء الفعلي والتدريجي لمعظم اشكال الدعم والحماية المطبقة بسخاء في كل الدول وخصوصا في الغربية منها. ان الخطاب السياسي والاقتصادي الغربي يدعو دائما الى الالتزام بمبادىء الاقتصاد الحر وهذا جيد جدا الا اننا نرى في الوقت نفسه انهم اول من يخالفون مبادئهم الصحيحة كما هو الحال في الزراعة وبعض الصناعات والخدمات. ان تحرير تجارة السلع الزراعية يصب في راينا في مصلحة الدول النامية التي يجب ان تعمل جاهدة كمجموعة لتحقيقه في اسرع وقت ممكن. ان وقف الدعم الوطني للسلع الزراعية الغربية وفتح حدودها للواردات يخففان من حجم الصادرات الغربية ويعززان من حجم الواردات الاتية اليها من الدول النامية. ان وقف الدعم والحماية المذكوران يرفعان اسعار السلع الزراعية المنتجة في الغرب ويدفعان المستهلك الغربي الى شراء السلع المنتجة بكلفة اقل في الدول النامية. فعلى هذه الاخيرة المطالبة بجراة بتحرير تجارة السلع الزراعية وذلك لمصلحتها ومصلحة المستهلك العالمي على المدى الطويل واينما وجد. لتحرير تجارة السلع الزراعية نتائج مهمة قصيرة وطويلة الاجل على الاسعار وكمية ونوعية الانتاج الزراعي نوجزها كما يلي:

اولا : سترتفع الاسعار تدريجيا في المدى القصير نتيجة تخفيف الدعم الذي يزيد من كلفة الانتاج الزراعي الغربي وبالتالي يخفف من كمياته المنتجة كما بسبب الوقت الذي تطلبه الدول النامية لزيادة انتاجها الزراعي وسد النقص الحاصل. ان اتخاذ قرار رفع الدعم او الحماية في الغرب يتطلب شجاعة كبيرة من الحكومات المعنية وذلك لاهمية القطاع الزراعي فيها ولقوة المزارعين الانتخابية المنظمة داخلها. ان ارتفاع الاسعار في هذه المرحلة يضر بالمستهلكين اينما وجدوا وخصوصا بفقراء الدول النامية مما يزيد في عجز ميزان مدفوعات هذه الدول ويؤثر سلبا على خدمة دينها الخارجي العام. فهذه المرحلة لابد وان تكون صعبة على مواطني الدول النامية وعلى امكانية حفاظهم على مستوى لائق للعيش الكريم. ولكن لابد للاسعار من ان تنخفض تدريجيا بعد ان تضبط هذه التغيرات من دون ان تعود بالضرورة الى مستوياتها السابقة.

ثانيا : لابد للاسعار المرتفعة في المدى القصير من ان تؤثر ايجابا على ربحية القطاع الزراعي في الدول النامية وان تخفف من الانفاق العام على الزراعة وعلى الحاجات الاجتماعية المرتبطة بها. كما تشجع هذه الاسعار على استمرار المزارعين في القيام باعمالهم وعدم نزوحهم الى المدن. يجب على الدول النامية الاستفادة الى اقصى الحدود من هذه المرحلة المهمة التي لن تطول وبالتالي تطور اقتصادها بما فيه البنية التحتية والاجتماعية. اما في الدول الغربية فلا بد للدول من ان تقدم للمزارعين المساعدة المالية المناسبة ليتأقلموا مع المنافسة الجديدة شرط ان تنخفض تدريجيا ضمن برنامج معلن ومدروس.

ثانيا : استفادة الدول النامية على المدى الطويل من تحرير التجارة الزراعية يعتمد على مدى تنويع زراعتها التصديرية اي تسعى عبر سلة زراعية جديدة او معدلة الى توسيع اسواقها العالمية بغية الحصول على قيمة اكبر لصادراتها ، ان تحرير التجارة الزراعية هي خطوة اولى مهمة في طريق النهضة الزراعية الريفية على ان تتبعها خطوات اخرى تساهم في تفعيل الانتاجية الضرورية لاستمرارية هذا القطاع الحيوي في الدول النامية.

☆ الدكتور لويس حبيقة الامين العام لغرفة التجارة الدولية في لبنان واستاذ محاضر في العلوم المالية في الجامعة الاميركية في بيروت

ندوة الاقتصادى تناقش:

تحرير تجارة السلع الزراعية بين نار الاستيراد وجنة التصدير

في الحلقة الاولى من الندوة استعرضنا ملخص الدراسة التي اعدتها المنظمة الاسترالية للزراعة واقتصاديات الموارد، وعددا من التحديات التي تواجه تحرير تجارة السلع الزراعية طرحتها د. هبة نصار، والمشكلات التي تواجه انتاج وتسويق القطن المصرى طرحها د. سمير شعراوى رئيس البحوث بمعهد بحوث القطن، ورأى د. مجدى فرحات الوزير المفوض التجارى وعضو وفد التفاوض المصرى في جنيف حول التحرير المتوازن، ورأى د. منير فودة رئيس قسم بحوث التمويل في معهد البحوث الزراعية حول تأثير الغاء الدعم على دخول المزارعين، ورأى مدير معهد البحوث الزراعية د. محمود منصور حول الاعتبارات غير التجارية للقطاع الزراعى وعدم واقعية الدراسة الاسترالية، ورأى د. موسى عبد العظيم الاستاذ بمعهد البحوث والدراسات الزراعية حول اعتراضاته على الدراسة والافتراضات التي استندت اليها والمنافع التي يمكن ان تعود على الدول النامية من تحرير تجارة السلع الزراعية، كما تناولت د. ماجدة شاهين مساعد وزير الخارجية عدة موضوعات حول صعوبة المفاوضات التجارية في قطاع الزراعة واهمية التوازنات في قطاع الزراعة والاستعداد لتحرير هذا القطاع، وتحدث د. طارق مرسى استاذ الاقتصاد عن الانفصال بين جانبى العرض والطلب في الدراسة الاسترالية.

الاوروبى الذى يعد السوق الرئيسنية للاسواق الزراعية لمصر قام باغلاق كل الفرص . هناك نقاط مهمة نثيرها خاصة انه توجد عوائق كثيرة للصادرات الزراعية المصرية للاتحاد الاوروبى وفى المقابل فان الواردات الزراعية الاوروبية لا تواجه باية عوائق ومن ثم فان الوضع غير متكافئ وهناك ضغوط كبيرة علي القطاع الزراعى والموارد الاقتصادية الزراعية والاتفاقيات ايضا التى تعقد لا تساعدنا علي نفاذ جزء كبير من الصادرات الزراعية الي الدول المتقدمة .

الغاء الدعم ... كارثة

المهندس سعد هجرس : الموضوع له أهمية ويحتاج الي حلقات كثيرة جدا لأنه لايتناول الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى مصر بل يتناول استقرار الاوضاع الاقتصادية فى مصر ، واتفاقيات التجارة اجمالا فى صالح الدول الغنية اكثر منها فى صالح الدول الفقيرة .. الظروف الاقتصادية للدول المتقدمة اكثر راحة من الظروف الموجودة فى الدول النامية التى تعد مصر منها الورقة التي تمت كتابتها بمنظور يختلف عن المنظور الذى نعيشه فى مصر • فاستراليا صادراتها الزراعية حسب الاحصائيات ١٦ مليار دولار ووارداتها الزراعية ٢,٥ مليار دولار وفى مصر صادراتنا الزراعية ٤٠٠ مليون دولار ووارداتنا الزراعية قاربت ٤ مليارات دولار ، استراليا تزرع ١٢٠ مليون فدان وانتاجها من القمح ٢٨ مليون طن وفى مصر نزرع ٨ ملايين فدان والانتاج لايتوازن مع الضغط السكانى.. استراليا عدد سكانها ١٨ مليون نسمة ومصر عدد سكانها ٦٥ مليون نسمة .. ظروف الدول تختلف بالنسبة لمصر .. الدعم الاقتصادى للمحاصيل هو بالنسبة للمنتجين ضرورة .. نحن نحتاج الي هذا الدعم .. مصر لا تستطيع ان تلغى الدعم ولو حدث هذا ستحدث كارثة للتنمية الزراعية فى مصر بمعنى عندما اقول ان مصر لها ميزة نسبية فى الانتاج الزراعى من اعلي انتاجيات فى العالم فى ٦ محاصيل ولكن الميزة التنافسية ضعيفة جدا لاسباب كثيرة لأن تكلفة الانتاج عالية فاصبح دخولنا فى الاسواق العالمية يواجه بصعوبة كبيرة فانتاجية الارز فى مصر تبلغ ٣,٦ طن للفدان او ما يقرب من ٨ اطنان للهكتار وعندما تسعى لتصدير الارز تجد منافسة شديدة جدا لأن تكلفة انتاج الارز فى بلدان كثيرة ارخص وكذلك بالنسبة للموالح ومحاصيل كثيرة جدا تكلفة انتاجها مرتفعة جدا وايضا المدخلات التى تدخل فى الانتاج مرتفعة ولو نظرنا الي تكلفة العمالة سنجد أن انتاجية العامل فى مصر منخفضة وفى القطن اذا لم يحصل الفلاح علي دعم لن يقوم بزراعته ونحن مقبلون علي موقف حرج جدا .

ومحصول القطن اصبح غير مجز للفلاح .. نحن علمنا امريكا زراعة القطن وقمنا باستنباط اصناف لم تستطع ان تستنبطها امريكا والحاصل ان الانتاج الزراعى فى القطن لايحقق ربحا للفلاح واخشى ما اخشاه من الغاء الدعم بالنسبة للقطن واذا لم نقدم دعما للفلاح لزراعة القطن فان القطن ستنمحى زراعته من مصر فالدعم يجب ان ينظر له بمناظير علي حسب كل دولة وبالنسبة للرسوم الجمركية لو تم الغاؤها كيف نواجه الكميات الكبيرة من السكر القادمة من البرازيل ؟ حيث ان طن السكر يصل الي رصيف الاسكندرية بسعر ٦٠٠ أو ٧٠٠ جنيه ولكن تكلفة انتاج طن السكر فى مصر تتراوح بين ١١٠٠و ١٢٠٠ جنيه .. فلو سمحنا للانتاج الاجنبى بالدخول الي مصر سيقلع المزارعون عن زراعة البنجر وقصب السكر.. الظروف الحمائية تختلف .

الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	هبة نصار
الفرعي :	قطاعتجارة الخدمات:الزراعة	رقم العـــــدد :	١٦٤٨
المصــــدر :	الاهرام الاقتصادى"مجلة"	تاريخ الصــدور :	٢٠٠٠/٨/٧

نظام الشراكة لو طبق بعدالة ولو تم اعطاء حصص لمصر على قدر احتياجاتها سيكون نظام الشراكة عادلا وعندما تتدخل العوامل السياسية تهدر عدالة هذا النظام نظام الشراكة لابد من تطبيقه بنظام يحمى الدول النامية ويحمى انتاجها وبالنسبة لحماية البيئة لايوجد اى شخص فى العالم ضد هذا الموضوع ولكن هذا الموضوع يتم التعامل معه بشئ من التعنت وهذا الكلام ينطبق ايضا علي قضية العالم

ظهور الحماية الجديدة

د. اشرف كمال عباس - معهد بحوث الاقتصاد الزراعى . فى واقع الامر كانت هناك نماذج كثيرة سابقة لتقدير المنافع التى ستحصل عليها الدول النامية نتيجة لتحرير التجارة العالمية وفى الحقيقة ان هذه النماذج كان بها كثير من المغالاة فى المنافع التى ستحصل عليها الدول النامية ويلاحظ فى هذه النماذج انها لم تأخذ فى الاعتبار العوامل غير الكمية ولم تدخل فى الاعتبار عملية تطبيق قواعد S.P.S والتى لها دور كبير فى ظهور الحماية الجديدة والحماية المقنعة وفى واقع الامر ان هذا العامل يمكن ان يبتلع كل مايحدث نتيجة تحويل القيود الكمية الى قيود تعريفية أو حتى عملية الغاء حظر الاستيراد نفسها لأن هذه العملية تؤدى الي حظر للاستيراد اشد مما سبق وهذا لايعنى اننا ضد تحسين المواصفات فى الدول النامية أو أن هناك بعض القصور فى تطبيق المواصفات فى الدول النامية وانما هناك تمييز فى الدول المتقدمة فى استخدام هذا الجزء وهناك اتجاه لاستخدام هذه المواصفات عندما يكون هناك احساس بان هناك زيادة فى الانتاج المحلى فى دولة معينة وقد تكون المواصفات مطابقة للمواصفات العالمية ولكن يستخدم ذلك كسلاح ضد الدول النامية .. انتقالى الي جانب تطبيقى من هذه النقطة يجب ان يؤخذ فى الاعتبار فى المفاوضات القادمة ان يكون هناك تحديد وشفافية فى العبارات والاتكون هناك عبارات مطاطة فى تعريف قواعد المواصفات وفى واقع الامر ان تحديد التعريفات الجمركية فى المفاوضات السابقة كان خلال الفترة مابين ٨٦و ١٩٨٨ ويجب اعادة النظر فى هذه التعريفات .. ومن الواضح ان المعونات التى كانت تقدمها الدول قد انخفضت خلال الفترة مابين عامي ١٩٨٤ و ١٩٩٨ من حوالي ٦٠ مليون دولار الي حوالي ٤٧ مليون دولار .. هذه الآليات لو طبقت بشكل صحيح كانت تعوض جزءا من خسائر الدول النامية فى هذا الاتجاه ويجب اعادة النظر فى جميع هذه البنود من خلال تجمع تفاوضى قوى للدول النامية ويجب التأكيد علي ربط قضايا التنمية بالتجارة وتعضيد دور الاونكتاد لأنه فى واقع الامر ان انخفاض القوى الشرائية للدول النامية يؤثر على الاقتصاد العالمى ككل .

الغاء المعاملات التفضيلية

د. جمال صيام - معهد البحوث الزراعية : الموضوع واسع النطاق لكن الرسالة الرئيسية التى يريد أن يوجهها الاستراليون من خلال هذه الورقة الضغط علي الاتحاد الاوروبى وامريكا فيما يتعلق بالغاء الدعم علي السلع الزراعية لأن استراليا بطبيعة الحال ستكون المستفيد الاول من هذا بالطبع ، اما بالنسبة لمصر فان الوضع يدعو الي التدقيق هل ننضم الي هذه الحملة ام نتجنب هذه الحملة ونقف محايدين ؟ اعتقد ان من مصلحة مصر الغاء الدعم علي السلع الزراعية فى الاتحاد الاوروبى والحقيقة ان الورقة تدعو الي الغاء المعاملات التفضيلية التي تقدمها الدول المتقدمة للدول النامية وبالطبع من الممكن أن يؤخذ بذلك فى بعض مراحل المفاوضات ولايؤخذ بالغاء الدعم اخذا فى الاعتبار الملابسات واللوبى الحادث فى الاتحاد الاوروبى فيما يتعلق بالمزارعين والضغوط السياسية - الورقة تدعو الي المكاسب التى ستنجم عن الغاء المعاملات التفضيلية للدول النامية فى الدول المتقدمة وأن المكاسب ستكون اكبر.

الحقيقة فيما يتعلق بمصر فهى دولة مستوردة صافية للغذاء وهى حقيقة ثابتة واضحة وضوح الشمس ولذلك فان المردود منذ انضمام مصر للجات لم تحصل على شئ ولم تحصل علي فوائد حقيقية تذكر لتحرير التجارة فى اطار منظمة التجارة العالمية وهذه هى طبيعة مصر ولكى نصدر فهذا سيكون على حساب الامن الغذائى .. والاتحاد

وخاصة ان هناك كثيرا من المحاصيل فى مصر لاتتم زراعتها الا من خلال الاطفال مثل شتل الارز الذى يتم من خلال الاطفال ونقاوة الدودة وجمع القطن عن طريق الصبية

السلع الزراعية تحتاج الي دعم ومعونة من اجل ان يسير النظام التجارى فى مجراه الطبيعى .. فلابد أن يتم هذا النظام وهذا يحقق نهضة الدولة النامية واذا تحقق ذلك فانه يعد من مصلحة الدول المتقدمة لأن الدول النامية تقوم بتوفير الخامات التى تقوم عليها صناعات الدول المتقدمة . ويجب ان تؤخذ المنح والدعم فى الاعتبار بالنسبة للدول النامية وخاصة ان المنح والمعونات التى كانت تقدمها الدول المتقدمة للنامية انكمشت وقلت كثيرا فى الفترة الاخيرة .

الرئيسي : الجات | اسم كاتب المقال : هبة نصار
الفرعي : قطاعتجارة الخدمات:الزراعة | رقم العـــــدد : ١٦٤٨
المصـــدر : الاهرام الاقتصادى"مجلة" | تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠/٨/٧

نحتاج لتكتل الدول النامية

ابو بكر الباسل - رئيس لجنة الزراعة بمجلس الشعب : اتفق مع ما طرحه المهندس سعد هجرس ولكني اختلف معه في نقطة واحدة هي ان قطاع الزراعة في الوقت الحالي لا يحصل علي اى دعم ولايوجد شئ اسمه دعم لقطاع الزراعة فالمحاصيل اسعارها حسب السوق والاسمدة لايوجد عليها اى دعم واذا كان البعض ينظر علي ان دعم عملية الحرث في زراعة القطن علي انه دعم ولكنه في واقع الامر لا يعد دعما ولكن اود الحديث عن زاوية اخرى .. نحن وقعنا اتفاقية التجارة وواجهنا مشاكل كثيرة اقربها كان بالنسبة لمحصول السكر منذ عدة اشهر كادت تتوقف مصانع السكر عن الانتاج وكادت عملية صناعة السكر تتوقف تماما في مصر لولا مبادرة الحكومة برفع الجمارك علي السكر وصلت الى ٣٦٪ وتمكنا من احداث عدالة المنافسة بين السكر المصرى والسكر المستورد انني اشارك الجميع انه من خلال اتفاقية التجارة او الاتفاقيات التى يتم توقيعها لانحصل علي اى عائد حقيقي واذا نظرنا الي الميزان التجاري ارتفع من ٨ مليارات الي ١٣ مليار دولار عجزا في الميزان التجاري وهذا يدل علي أن هذه الاتفاقيات لم تحقق النتائج التى كنا نتوقعها ونتصورها ويمكن ذكر بعض المتحدثين ان مصر اندفعت في تحرير عمليات قطاع الزراعة بشكل اسرع من دول اخرى وفى منظمة التجارة العالمية هناك ١٤٠ دولة تختلف في ظروفها الاقتصادية والاجتماعيه اختلافات كبيرة وفى واقع الامر أن الدول الكبيرة الاقوى هى التى تفرض شروطها التى تحقق لها امكانيات زائدة على حساب الدول النامية .. التصور ما المانع من وجود قوى قريبة في ظروفها تكون رأيا عاما داخل هذا المنظمة ؟ والا اذا استمر الوضع بهذا الشكل سيكون مشكلة كبيرة هذا الوضع تمت مناقشته ايضا في مؤتمر برلماني في كوريا الجنوبية حيث تمت مناقشة وضع هذه الاتفاقيات وظروف الدول النامية وكان التوجه أن الاتحاد الاوروبي ضد امريكا لأن المؤتمر شاركت فيه دولتان من اوروبا هما فرنسا وبلجيكا فمن باب اولى أن توجد الدول النامية نوعا من التكتل يواجه الدول المتقدمة والا الامور ستنتهى الي اسوأ مما هى عليه الان .

لاتوجد اجابة واحدة !

جمال الدين بيومي : مناقشة اتفاقية الجات قضية تم حسمها منذ سنوات ولايفيد الحديث عنها الان ولو تم التصويت علي اتفاقية الجات الان فستكون الاغلبية رافضة لهذه الاتفاقية ولكن هل هذا الرفض يفيد مصر ؟ الجات جاءت وطبقت من عام ١٩٩٥ ولايوجد جمارك سيتم تخفيضها مثلمايشاع في الصحافة وايضا مصر عضو في منظمة التجارة العالمية وعضو في الجات منذ ايام جمال عبدالناصر .. الجات حقيقة عالمية والسؤال الان : هل نريد ان ننضم الي هذا النادي الذى يمثل اكثر من ٩٠٪ من التجارة الدولية أم لانريد؟ لم يجبرنا احد للانضمام الي الجات وهو ناد يعمل بشكل معين وعلينا ان ننضم اليه أو لا ننضم اليه وهناك ٦٪ من التجارة الدولية لم تنضم الى الجات من بينها الصين التي يفرضون عليها الشروط من قبل الاتحاد الاوروبي وامريكا بأن تسمح بوجود استثمارات اوروبية وامريكية حتى يوافقوا على قبولها كعضو في الجات .. المملكة العربية السعودية تتفاوض الان للانضمام الي الجات وبعض البلدان تضع شروطها للموافقة علي قبولها حيث قالوا ان الزكاة ضد التجارة الدولية وبالتالي فان شروط العضوية تزداد صعوبة ورسم الدخول يكون اصعب . والسؤال الخاص بانضمام مصر الي الجات غير مطروح اساسا .. مصر انضمت الي الجات وصار هذا جزءا من التشريع المصرى .. هناك حقيقة حياة اسمها الجات وان قوانينه بعضها عادل واكثرها غير عادل وبالنسبة لنقطة نادي الغنى والفقير من الذى قال أن مصر في نادى الفقراء ؟ ولايوجد شئ اسمه تجمع الدول النامية .. داخل الدول النامية هناك مصالح مختلفة هناك دول تدر البترول مثل مصر وتتمنى زيادة اسعار البترول وعلي النقيض هناك دول اخري نامية تتمنى انخفاض اسعار البترول وهذا الكلام ينطبق علي الشاي أو الخشب او الالومنيوم أو النحاس القضية الاساسية ليست شمالا وجنوبا ولكن بناء مصالح مشتركة وعندما عرض الجانب الاسترالي فكرة تحرير التجارة الدولية في الزراعة .. هل هذا العرض في مصلحة مصر لو انضمت اليه أم لا ؟ هل الكلام الذى تم طرحه علي هذه المائدة في مصلحة مصر أم لا ؟ هل مصر مستعدة لتحرير التجارة في السلع الزراعية أم لا ؟ نحن بحاجة الي بعض الدعم الزراعى الشرعي حتى لايحدث اغراق وهو حدث لاننا لم ندعم المزارع وقمنا بتحميل التكلفة علي الصانع فحدث الاغراق وهل مصر تريد أن تحرر التجارة في الزراعة؟ اذا كانت الاجابة بنعم فعلينا أن ننضم الي هذه المجموعة .. نحن لم نحرر الزراعة مع اوروبا ومع امريكا بل انه ليس من مصلحة مصر تحرير التجارة في الزراعة فطالما هناك نية لحماية المواد الزراعية فلماذا نهاجم اذن من يحمي الزراعة؟ اذن هناك انفصام في الشخصية بين اولئك الذين يريدون رفع العلم ويسقط الاستعمار وبين اولئك الذين يفكرون اين الصالح الوطني في هذا هناك انفصام في الشخصية فاين مصلحة مصر في اى قرار يتخذ خاصة ان

ع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	هبة نصار
ع الفرعي :	قطاعتجارة الخدمات:الزراعة	رقم العـــــدد :	١٦٤٨
ـــــدر :	الاهرام الاقتصادى"مجلة"	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٨/٧

هناك جانبين متعارضين في الفكر ؟ مسألة مصر مستورد صاف أم مستورد غير صاف ؟.. نعم مصر مستورد صاف للغذاء ولكن هذا لايعني أن مصر تمتنع عن التصدير حتى لايؤثر ذلك علي الامن الغذائي والمسالة التي اثيرت ايضا أن تاثير الجات لم يظهر الى الان فى الزراعة .. تأثير الجات لن يظهر الان لاننا بين نارين .. مسألة ازالة الدعم عن السلع الزراعية فى اوروبا والولايات المتحدة الامريكية .. مصلحة مصر في هذا تتراوح بين الشئ وضده .. اذا تم ازالة الدعم الزراعي سيجعل تكلفته مرتفعة وسيجعل قدرتي التنافسية اعلي ، وفى هذه الحالة استطيع ان اصدر له فهذا هو الجانب الايجابي .. اما الجانب السلبي ان ارتفاع التكلفة فى السلع الزراعية فى امريكا واوروبا سيجعلهم يبيعون لنا منتجاتهم بسعر اغلي ومصر مستورد صاف للغذاء وبالتالى ستصبح فاتورة مشترياتها اغلي .. لايوجد فى علم الاقتصاد ولا علم الاقتصاد التطبيقي اجابة واحدة لمشكلة واحدة .. احد الاساتذة الذى علمنى الاقتصاد عندما كنت اقوم باثبات شئ يقول لى قم باثبات العكس او المضاد له او الحالة العكسية واذا رفعت اوروبا وامريكا الدعم سترتفع فاتورة الغذاء فى مصر لكن نستطيع ان نصدر اكثر وهل ستظل مصر مستوردا صافيا للغذاء وتنضم لنادي الفقراء ام هناك محاولة للدخول فى التصدير بقوة ؟

الموضوع فى الزراعة ليس شمالا وجنوبا ويجب ان نأخذ فى الحسبان اذا كنا نحقق المصالح الاقتصادية العليا لمصر والتى لها بعد سياسي يجب ان المح الصراع بيت الشرق والغرب فى الزراعة وليس الشمال والجنوب الصراع عبر الاطلنطى شرق وغرب الاطلنطى وشرق وغرب المحيط الهادى .. وسياتل اثبتت هذا واننى اوجه اتهامات لكلا الطرفين فى العالم الغنى .انه عندما يستخدم الحق يتعسف فى استخدامه .. الحجر الزراعى هو بالفعل حق هذه الدول ولكن تعسف فى استخدام هذا الحق واذا استمرت النغمة ان القصور فى الطرف الاخر دائما لايمكن ان نحل المشكلة ولن اكون امينا مع المزارعين فى مصر .. هناك خلل فى الطرفين .. هل البطاطس المصرية بها عفن بنى ام لا ؟ بالفعل يوجد عفن بنى واشترط الاتحاد الاوروبى ٥ حالات رفض .. كل حالة رفض تعنى أن هناك ٨ اطنان بطاطس (تم تخريطهم) ويعنى ٢٠ الف حبة بطاطس من كل ١٠ الاف طن .مصر نجحت فى تصدير كميات بطاطس منذ ٧ مواسم الي الاتحاد الاوروبى دون رفض اى شحنة ولم ترفض اى شحنات وطوال الستة مواسم السابقة لم يكن نظام الرقابة على الصادرات فاعلا .. هذا العام اصدرت وزارة الزراعة والاقتصاد قرارا مشتركا ينص علي أن اى مصدر يقوم بتصدير شحنة واحدة ترفض يتم شطبه . المنافسة غير المنظمة جعلت مصر تقوم ببيع البطاطس بربع الثمن .. لماذا لايتم تنظيم المنافسة ؟ لاتوجد اجابة واحدة لسؤال طرح على هذه المائدة ... اننى افضل التراشق بالكلمات واننى اقيم مواقفى وحتى وأنا مدير ادارة اسرائيل فى وزارة الخارجية علي الرأى العلمى والصالح الوطنى والامن القومى .

تطوير الموقف التفاوضى

د. ماجدة شاهين : المفاوضات بدأت بالفعل فى جنيف عن تحرير التجارة فى اطار المادة (٢٠) من اتفاقية الزراعة وبدأت الدول تحضر مواقفها فى اطار التحرير الاضافى لقطاع الزراعة وتسعى استراليا وغيرها من البلدان لاستقطاب الدول وتوضيح مواقفها ويعد ذلك جزءا من التعبئة الخاصة باستراليا باعتبارها من الدول الرائدة فى مجموعة «كنز» لكى تجمع اكبر عدد من الدول النامية لتحرير التجارة ومن هنا جاء الاهتمام بالوفد الاسترالى وبالنسبة لمصر فى اطار جولة اوروجواى كان موقفها التفاوضى سهلا لاننا دولة مستوردة صافية للغذاء وبالتالي ليس لدينا مصلحة مع تحرير التجارة فى الزراعة لذا موقفنا واضح ضد التحرير وضد رفع الدعم لأن ذلك من شأنه

التاثير علي الأسعار الدولية وبالتالي سيزيد العجز فى ميزان المدفوعات المصرى أما بعد جولة اوروجواى فقد حدثت متغيرات كثيرة تتعلق بالاقتصاد المصرى منها :

اولا : زيادة الاقتناع بتحرير التجارة كاستراتيجية وكسياسة مع الاخذ فى الاعتبار أن الجدل لايتعلق بتحرير التجارة من عدمه انما يدور حول التوقيت والمدى الذى يمكن الوصول اليه ويتم التحرير علي اساسه وقوة الدفع والجذب بين الحكومة والقطاع الخاص لأن الموقف التفاوضى الحالى فى اطار منظمة التجارة العالمية لايمكن ان يتحدد من قبل الحكومة وهنا للقطاع الخاص دوره فى هذا المجال ومن هنا تبدو اهمية التوعية علي هذا المستوى ليس علي مستوى مراكز الدراسات والبحوث فى الجامعات أو وزارة الاقتصاد ووزارة الخارجية فقط ولكن ايضا علي مستوى الصحافة والتى يجب ان تهتم بهذا الموضوع لاننا فى مرحلة تفاوض جديدة فلو لم تكن علي دراية بأبعاد وتداعيات الموقف وتم تحديد موقف تفاوضى سليم لمصر ليكون لنا الوزن المأمول الذى نسعى اليه فى اطار المفاوضات وفى اطار الدول النامية ولذا ينبغى التركيز علي تطوير مصر التفاوضى وفقا للمتغيرات الدولية فى هذه المرحلة ونعرف ماهى الابعاد المتعلقة باتفاقية الزراعة ليس الدعم فقط انما هناك الاسواق ايضا ونحن من جانبنا نعتمد علي المراكز وعلي الاهرام الاقتصادي لعمل مثل هذه الندوات للتعريف بالقطاع الزراعى وقطاع الخدمات.

ويتسم القطاع الزراعى بانه اكثر حساسية من قطاع الخدمات لانه لم تكن لدينا المشاكل التى نواجهها حاليا فى قطاع الخدمات بل كان هناك اقتناع بان تطوير الخدمات يعد رئيسيا كبنية اساسية لتطوير الاقتصاد ولكن بالنسبة للزراعة قوى الجزر والمد اشد نتيجة لعراقة هذا القطاع ولان تأثيره اكثر شمولا .

الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	هبة نصار
الفرعي :	قطاعتجارة الخدمات:الزراعة	رقم العـــــدد :	١٦٤٨
المصـــدر :	الاهرام الاقتصادى"مجلة"	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٨/٧

اللاحقة لابد أن يتسلح بمجموعة من الأطر التى لايسمح بتعديها مع اعطائه مرونة باختيار الموقف الواقعى المناسب حسب مرحلة التفاوض وموضعها .

واذكر ان التحرير الحادث فى التجارة وبخاصة تجارة السلع الزراعية كان له اثر ايجابى الي حد ما بالنسبة لموضوع البطاطس المطروح للنقاش ، وكما اشار السفير جمال بيومى اننا بالفعل قمنا بتحسين نوعية المنتج سواء من الناحية الصحية أو من الناحية الجودة بحيث اصبحنا ننافس بشراسة فى الاتحاد الاوروبى جميع الدول التى سبق اعتبارها منافسة لمصر فى هذا الصنف .

واود الاشارة ايضا الي انه بالنظر الي التحرير الذى تم فى القطاع الزراعى عامة سواء بسبب الجات أو من جراء برنامج الاصلاح الاقتصادى الذى اتبعناه منذ منتصف الثمانينات تمكننا من ادخال صادرات جديدة لم تكن موجودة فى قائمة الصادرات المصرية فى السبعينيات ومنها على سبيل المثال الورد والعنب والفراولة واصناف اخرى من المهم جدا تحرير تجارتها داخل الاتحاد الاوروبى بحيث ترتفع كمية الانتاج عن المعدل الحالي .بداية ذكر السفير جمال بيومى انه جات أو لاجات فى حين ان هذا ليس هو السؤال الذى ينبغى طرحه ولكن المفترض ان نبحث عن التصرف الامثل الذى ينتهجه الاقتصاد المصرى لكى يحصل الى اكبر منفعة . ونحن نستطيع ان نجعل الجات ملزمة بالنسبة للاقتصاد المصرى والصادرات المصرية وللواردات ونستطيع ان نجعلها غير ملزمة عن طريق تغيير البنية الاساسية .

ولو هبط هيكل التعريفة الجمركية فى المستوى عن هيكل التعريفة الذى تنص عليه الـW.T.O فهذه الاتفاقية حبر علي ورق وليس لها اى قيمة بالنسبة لنا .

غياب معيار التقييم

د. جمال صيام : هناك خطأ شائع فى تقييم الاتفاقيات الدولية وهو غياب معيار التقييم وبالاضافة لما ذكره السفير جمال بيومى من اهمية اخذ الناحية العلمية ومصالح القوى المختلفة فى الاعتبار فهناك معياران اساسيان لذلك فعندما توجد اتفاقية مثل اتفاقية الشراكة لابد ان نعلم اننا نناقش سياسة زراعية متشددة جدا من الجانب الاوروبى وعندما ننظر الى ماتم انجازه نرى أن ماتم انجازه كبير .

ويكفى أن نعلم أن حصة مصر من البرتقال ارتفعت من ٧ الاف طن برتقال الي ٥٠ الف طن فى السنة الاولى . ورغم ان الانتاج المصرى متوافر من الناحية الكمية ومواصفات البرتقال ابو صرة المصرى عالية بارتفاع القدرات التسويقية الي ٦٠ الف طن للاتحاد الاوروبى فى اول سنة فهذا انجاز كبير .فيما يتعلق بوجود دعم فى الزراعة المصرية من عدمه ولايتجاوز الدعم الذى يحصل عليه المزارع المصرى الـ ٢٠٠ مليون جنيه فى مقابل الدعم المكلف فى الاتحاد الاوروبى لذا ينبغى ان يؤخذ فى الاعتبار . وبالنسبة لما اثاره د. مجدى فرحات عن اهمية استناد الموقف التفاوضى الي دراسات فذلك مانطالب به واعتقد انه غير متوافر والدراسات ليست كافية لدعم موقف المفاوض المصرى فى اى مجال من المجالات فقد تكون هناك دراسات ولكنها غير كافية .

لاشك ان الجات حقيقة وكذلك تحرير التجارة ولكن يظل السؤال الكبير : كيف يمكن لمصر الاستفادة من اتفاقية الجات وموائمة ظروفها وتعديل اوضاعها للحصول علي اكبر فائدة من الجات والتحرير .وبالنسبة لما قيل حول المحاصيل المدعومة يوجد بالفعل دعم وهناك ضرورة فلو لم يدعم

الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	هبة نصار
الفرعي :	قطاعتجارة الخدمات:الزراعة	رقم العـــدد :	١٦٤٨
المصـــدر :	الاهرام الاقتصادى"مجلة"	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٨/٧

محصول القمح لظل القمح المصرى فى انخفاض وكذلك الشان بالنسبة للقصب .. وقد يكون الدعم دافعا لزيادة الانتاج والانتاجية .واقترح ان يتم تشكيل الموقف التفاوضى المصرى فى لجنة يشارك فيها د . سعد نصار ومركز البحوث الزراعية بالكامل وخبراء اقتصاديون والعديد من القطاعات المهتمة بالقطاع المعنى بحيث تكون النتيجة علمية وواقعية .

د. هبة نصار : سيادة السفير جمال بيومي .. هل لديك رد؟

السفير جمال بيومي : لايوجد لأننا لانطرح رأيا ورأيا اخر بل علي العكس وفي وقت سابق عندما ناقشنا تلك المفاوضات وابدى د. سمير طوبار تخوفه من النواحى السياسية للاتفاقيات لاحظت بعد عدة مرات اننا انتقلنا من جات أولا جات الي جات ولكن باى شروط بالاضافة الي أن تلك الاتفاقيات بها الكثير من المرونة وضعها المفاوض الاجنبى لكى يستخدمها كيفما يشاء فرغم ان المفاوض الاجنبى وضع تشريعات الاغراق فاننا وجدنا ان اكبر دولة اقامت دعاوى اغراق فى العام الماضى هى جنوب افريقيا تليها الهند تليها الولايات المتحدة ثم اوروبا مجتمعة طالما هناك قاعدة بها عدم عدالة او تشتمل على التعسف فى استخدام الحق .

ولى رأى فيما يتعلق بالتحالفات .. ان مصر لاتعامل كدولة نامية فعند عقد مؤتمر المديونية فى افريقيا سنة ١٩٩٧ وعندما قمت بصياغة أراء الزملاء المشاركين حصلت على احسن معاملة فى العالم وتفوقنا على صفقة بولندا .بالنسبة للمساعدات نحن اكبر دولة متلقية للمساعدات فى العالم فمصر تحصل علي مساعدات من امريكا واوروبا فى حين تحصل اسرائيل علي مساعدات امريكية فقط وتحتل مصر المرتبة الثانية بعدها .وجدير بالذكر ان مصر تعامل معاملة مختلفة عن العالم النامى .. نحن فى البداية لكى نهاجم الطرف الذى يدعم سياسته الزراعية هى أن نظل نهاجم هذه السياسة لانها سياسية غير عادلة ومكلفة وهى سياسة غير اقتصادية بل اجتماعية فكلما نهاجم لايمكن الرد خصوصا ان نصف اعضاء الاتحاد الاوروبى يؤيدوننا سواء بريطانيا أو هولندا لاتريد الدعم وهذا هو الثمن او توازن العلاقات بين الدول الصناعية الاوروبية والدول الزراعية الاوروبية فما الحل اذن ؟ هل نظل نهاجم السياسة الزراعية الاوروبية . هذا الهجوم لن يؤدي لانهيار السياسة الزراعية الاوروبية باية حال لان هذه السياسة هوجمت فى الجات من قبل استراليا وامريكا وكندا ودول امريكا اللاتينية ولم يصلوا لحل بل ظل هناك اعتراف بالسياسة الزراعية الاوروبية .بالنسبة لنا فى مصر اذا افترضنا ان مصر نجحت فيما لم تنجح فيه الولايات المتحدة وكندا وتخلى الاوروبيون عن السياسة الزراعية فلن يعد ذلك مكسبا لانه سيؤدى لفتح السوق الاوروبية لمصر وللولايات المتحدة ولاستراليا اى للجميع .

فاذا كان هناك استمرار لمهاجمة السياسة الزراعية الاوروبية فمذلك اخدم الصالح الامريكي والاسترالى ولا احقق صالحا مصريا .

قطاع الصناعة

عـــام

الجات

قطاع الصناعة

عام

عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
الجات تحتم اصداره لمواجهة شبح السيطرة على الصناعة	حسام سليمان	العالم اليوم	٣٠٠١	٢٠٠٠/١٢/٣	٢٣

ع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	حسام سليمان
ع الفرعى :	قطاع الصناعة	رقم العـــــدد :	٣٠٠١
ـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصــدور :	٢٠٠٠/١٢/٣

الجات تحتم إصداره لمواجهة شبح السيطرة على الصناعة

قانون منع الاحتكار ضرورة لتوفير الحماية الذاتية للاقتصاد القومى

□ تحقيق-حسام سليمان:

أكد عدد من الخبراء ورجال الاعمال أن الحاجة أصبحت ملحة لاصدار قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار لوضع البنية التشريعية اللازمة لتوفير الحماية الذاتية التى يحتاجها الاقتصاد المصرى حاليا فى ظل نظام السوق الحرة.

وقالوا إن اقتراب موعد تطبيق اتفاقية التجارة الحرة «الجات» يتطلب رفع كفاءة المنتج المصرى من حيث الجودة والسعر المنافس وأضافوا أن هذا الهدف لا يمكن أن يتحقق إلا فى ظل وجود قانون لمنع الاحتكار.

وطالبوا واضعى القانون بضرورة وضوح النصوص أن يكون الهدف منها تحويل السوق المصرى إلى سوق تنافسى وتجريم كل أشكال الاحتكار سواء الكلى أو الجزئى واقترحوا أن ينص القانون على إنشاء هيئة مستقلة تكون مهمتها التحقيق فى قضايا الاحتكار بمنتهى الحيادية والموضوعية بعيدا عن الاهواء والمصالح. وتوقيع العقوبات الرادعة على المخالفين.

وأكدوا أن هذا القانون هو الكفيل بتحقيق الحماية الذاتية للصناعة الوطنية فضلا عن أنه يظل حائط الصد الأخير ضد محاولات الشركات الدولية احتكار السوق المصرى.

وحتى هذه اللحظة ـ كما أكد عدد من رجال الاعمال ـ لا يوجد مشروع قانون معتمد لحماية المنافسة ومنع الاحتكار. ولم تعرض الحكومة أى مقترحات بهذا الموضوع على رجال الأعمال أو اتحاداتهم النوعية حتى الآن إلا أن مشروع القانون الذى أعدته وزارة التجارة والتموين عام 1998 بإشراف وتوجيه من الدكتور أحمد جويلى وزير التجارة السابق يعد من القوانين التى لاقت قبولا كبيرا لدى منظمات رجال الأعمال.

ملامح

ويتكون مشروع القانون من 42 مادة وينص فى مادته الاولى على أن الهدف منه هو حماية المستهلك من خلال زيادة فرص الاستثمار لتوفير المناخ اللازم لإقامة مشروعات جديدة عن طريق تشجيع المنافسة الحرة ولتحقيق هذا الهدف فإنه يحدد ويحظر الممارسات الضارة بالمنافسة والتى تؤثر على كميات أو أسعار أو حرية تداول السلع والخدمات أو تحد من تطوير المنتجات أو امكانية الدخول للأسواق أو الخروج منها فى أى وقت دون عائق.

ويحدد مشروع القانون الممارسات المحظورة والتى تؤدى إلى الاخلال بقواعد المنافسة مثل التلاعب فى أسعار المنتجات والحد من حرية تدفق السلع إلى الاسواق وافتعال وفرة مفاجئة للمنتجات أو حجبها بشكل كلى أو جزئى وتعتبر المادة 13 من المشروع أن أى شخص طبيعى يجمع بين إدارة أكثر من جهة متنافسة تمتلك مجتمعة نسبة تجاوز 30٪ من إجمالى المنتج بالسوق يعد محتكرا.

وينص مشروع القانون كذلك على إنشاء جهاز لحماية المنافسة ومنع الاحتكار تكون وظيفته التحقيق فى دعاوى الاحتكار وابداء الرأى فيها ويبتكر مشروع القانون نظام خاص للتحكيم فى دعاوى الاحتكار.

كما يحدد سلطات الجهاز عند ثبوت المخالفة كتكليف الشخص المخالف بتعديل أو صناعة أو الزامه بأداء غرامة نقدية بحد اقصى يعادل نسبة 10٪ من حجم الأعمال المحققة خلال عام أو إلزامه كذلك بدفع غرامة يومية لا تقل عن ألف جنيه ولا تجاوز 10 آلاف جنيه حتى إزالة المخالفة.

وتنص المادة 36 من المشروع على أنه كل من يحاول افتعال عجز أو وفرة غير حقيقية أو الحد من حرية أى شخص فى دخول السوق يعاقب بالحبس لمدة لا تقل عن 6 أشهر وبغرامة تعادل نسبة 5٪ من حجم الأعمال المحققة خلال السنة المالية السابقة بحد أدنى 200 ألف جنيه وبما لا يجاوز نسبة 15٪ من حجم تلك الأعمال ويجوز الحكم بمصادرة السلعة موضوع المخالفة حال وجودها.

وحول أسباب تأخر اصدار القانون رغم أهميته

يقول الدكتور محمد النجار أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة جامعة بنها أن هذا القانون بطبيعته يمثل مشكلة لدى جزء كبير من القطاع الخاص حيث إن مناخ المنافسة يتطلب أشياء عديدة قد لا يتحملها السوق فى دولة نامية مثل مصر ويضيف أن المنافسة تحتاج إلى شفافية مطلقة وتعنى حرية الدخول والخروج أى حرية المنتج والبائع والمستهلك. ويؤكد أن المنافسة هى الجناح الاقتصادى للديمقراطية ولأن السوق المصرى لم يألف بعد هذه الصورة من المنافسة فإن القوى المؤثرة فى السوق قد لا تحبذ انهاء اشكال الاحتكار مرة واحدة بصدور هذا القانون.

ويقول إن الحاجة أصبحت ملحة لصدوره لأنه يعد سمة رئيسية للنظام الاقتصادى الحر حيث يجعل الأسواق تسير وفق قواعد العرض والطلب بأسلوب سليم وليس مشوه كما أنه يتيح الفرص المتكافئة لكل المنتخبين ويصبح المناخ الاقتصادى معبرا جيدا عن حالة السوق وتفاعلاته ويضيف أما فى ظل الاحتكار بصيغته المختلفة سواء كان احتكارا مطلقا أو منافسة احتكارية أو احتكار قلة فإن هذا يعنى تحكما فى الثمن بالرفع وتحكما فى كمية الإنتاج بالزيادة والنقصان ومن ثم تنتهى الفرص المتكافئة داخل السوق ويصبح النظام الاقتصادى الحر بلا معنى.

الهدف

وحول المواصفات المطلوبة فى المشروع المقترح يقول الدكتور النجار أن المسألة ترتبط بالدرجة الاولى بهدف الدولة من تقديم مشروع القانون وهدف مجلس الشعب من سنه فإن كان الهدف مجرد مجاراة للشكل الرأسمالى للأسواق فإن المسألة لا تعدو أن تكون شكلا بلا مضمون ويكون القانون عديم الأثر. أما إذا كان هدف صاحب القرار الاقتصادى ومشرعى القانون هو تحويل السوق المصرى إلى سوق تنافسى فى الداخل واكسابه امكانيات وعناصر للتنافس مع الخارج فلابد أن يأتى القانون لتجريم الاحتكار باعتباره عقبة فى طريق التحسين والتجويد وأن تكون غاية القانون هو تكريس إطار المنافسة والاعتماد على الكفاءة وانخفاض التكلفة وتحقيق هوامش معقولة من الارباح.

ويقول إن القانون بمفرده حتى إذا كان أفضل القوانين المصاغة ـ لن يحقق الهدف منه إلا إذا كان المعنيون بهذا القانون مهيئين لقبوله وليسوا متحايلين على بنوده وأن تقف السلطة بالمرصاد لكل محاولة لاضعاف أثر القانون فى بيئة ممارسته أو أن يكون القانون جزيرة منعزلة فى ظل سباق من القوانين يتناقض معه أو يضعف فعاليته.

المنافسة الكاملة

ويتفق الدكتور زين العابدين ناصر رئيس قسم الاقتصاد والتشريعات المالية بحقوق عين شمس مع الرأى السابق مؤكدا أن أهم مقومات نجاح الاقتصاد الحر هو أن تكون المنتجات والخدمات ذات أعلى جودة وبأقل سعر ويتحكم فى الاختبارنظرية العرض والطلب وهذا لن يتحقق إلا فى حالة حماية المنافسة الكاملة بين جميع المنتخبين بحيث يتبارى جميعهم فى الوصول إلى أعلى قدر من الجودة وأقل قدر من التكلفة لاغراء المستهلك بالشراء ويؤكد أن قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار يعد البنية التشريعية الاساسية لنظام الاقتصاد الحر ويضيف أن الوضع فى مصر حاليا أصبح فى حاجة ماسة لاصدار هذا القانون خصوصا مع اقتراب موعد تطبيق اتفاقية الجات-مؤكدا أن هذه الاتفاقية ستفتح الباب على مصراعيه أمام السلع والمنتجات الأجنبية فإذا لم تكن المنتجات المصرية مؤهلة للمنافسة فسوف تنهار الصناعة الوطنية ويرى أنه لا سبيل إلى تأهيل الصناعة المصرية وتطوير منتجها للمنافسة فى الداخل والخارج من حيث الجودة والسعر المنافس ويؤكد أن تحقيق هذا الهدف مرهون باصدار قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار.

يضيف الدكتور زين العابدين ناصر أن البعض يعتقد أن السوق المصرى غير مؤهل حاليا لقبول مثل هذا القانون حاليا وربما يكون هذا الكلام صحيحا إلى حدما نظرا لأن القطاع الخاص مازال فى أطواره الاولى إلا أن هذا لا يعنى تأجيل اصدار القانون لأن الظروف العالمية ليست فى صالحنا ولم يبق على تطبيق الجات سوى عامين فقط ويرى أن الحل هو اصدار القانون بسرعة حتى يمكن تأهيل الصناعة المصرية للمواجهة خلال هده الفترة.

ويطالب رئيس قسم التشريعات المالية بحقوق عين شمس الحكومة بعدم الاستعجال فى صياغة نصوص القانون وينصح بضرورة الاطلاع على قوانين الدول التى سبق وأن طبقت مثل هذه القوانين ودراسة الأوضاع فى مصر وإخراج نصوص تتوام مع ظروف الاقتصاد المصرى وطبيعة الصناعة الوطنية ويطالب أخيرا أن ينص القانون على إنشاء جهاز مستقل يضم متخصصين على أعلى درجة من الكفاءة والتحرر يكون وظيفته لتحقيق فى دعاوى الاحتكار بروح الاقتصاد الحر بعيدا عن بيروقراطية الاجهزة الحكومية.

روح اقتصادية

ومن جانبه يؤكد اللواء أحمد عرفة وكيل اتحاد الغرف التجارية حاجة الاقتصاد المصرى إلى اصدار قانون لحماية المنافسة ومنع الاحتكار ويضيف لابد قبل صياغة هذا القانون من الاطلاع على القوانين المطبقة في الدول المتقدمة حتى يمكن معرفة التجارب السابقة ويقترح أن ينص القانون على اعتبار المحتكر هو من يسيطر على أكثر من 25٪ من السوق ويؤكد أن هذه نسبة عادلة للغاية.

ويرى ضرورة أن تكون النصوص مرنة وغير جامدة بحيث يمكن تكييفها مع المتغيرات التى تشهدها الساحة الداخلية والخارجية في المجال الاقتصادى.

وبالنسبة للعقوبات يرى أن تكون المعايير واضحة وغير ظالمة وألا ينص القانون على أن يكون التحقيق فى قضايا الاغراق من خلال الأجهزة الرقابية ويؤكد على ضرورة أن يتولى مسئولية التحقيق جهاز اقتصادى على أعلى مستوى من الكفاءة وتكون قياداته فوق مستوى الشبهات ويطالب أخيرا بالابتعاد تماما عن عقوبات الحبس فى جرائم الاحتكار بحيث تكون روح التطبيق اقتصادية ويقترح اقتصار العقوبات على غرامات مادية ترتفع على حسب الجرم المرتكب.

مصلحة الاقتصاد

ويؤكد عبد العليم نوارة رئيس الغرفة التجارية بالقاهرة أن كل المكاسب التى حققها الاقتصاد المصرى فى الفترة الماضية مهددة بالضياع فى حالة عدم اصدار قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار مشيرا إلى أن وجود مثل هذا القانون يتيح نوعا من العدالة لجميع أطراف العملية الاقتصادية من منتج وتاجر ومستهلك.

ويطالب بوضع ضوابط حازمة للحد من أشكال الاحتكار المختلفة. وينبه رئيس غرفة القاهرة إلى أن تطبيق هذا القانون يحتاج إلى توافر شبكة من المعلومات المتطورة القادرة على رصد حركة السوق وتحديد نسبة المبيعات وأنواع الاصناف المبيعة ولذلك يطالب بتطوير أجهزة وزارة التموين بحيث تكون قادرة على تطبيق القانون بمجرد اصداره.

ويرى أن قانون منع الاحتكار يجب أن يأخذ الأولوية المطلقة فى مشروعات القوانين الواجب ادراجها على جدول أعمال مجلس الشعب فى أوائل دورته القادمة.

قطاع الصناعة

الأدوية

الجات

قطاع الادوية

عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
صناعة الدواء تكافح للخروج من مأزق..	سامح محروس	العالم اليوم	٢٩٤٠	٢٠٠٠/٩/٢٣	٢٦
اتفاقية "التربيس"تهدد بمضاعفة الاستهلاك	الجريدة	الشرق الاوسط	٧٩٩١	٢٠٠٠/١٠/١٤	٢٧

.. ولا يزال الجدل مستمراً حول التمسك بالفترة الانتقالية

صناعة الدواء تكافح للخروج من مأزق «التريبس»

□ كتب-سامح محروس:

«التريبس» أو الاتفاقية الدولية كحماية حقوق الملكية الفكرية تعد واحدة من أهم التحديات التى تقف أمام الصناعة المصرية بوجه عام وصناعة الدواء بوجه خاص..

فرغم أن صناعة الدواء تتميز بالتقدم النسبى مقارنة بالعديد من الصناعات الاخرى بالمجتمع فان ثمة العديد من الاضرار التى ستلحق بها بسبب اتفاقيتي حرية التجارة وحماية حقوق الملكية الفكرية «تريبس».. حيث أعطت الاتفاقيتان للدول النامية ومن بينها مصر فترة انتقالية مدتها عشر سنوات تحتم بانتهائها التطبيق الكامل لهاتين الاتفاقيتين الأمر الذى يعنى دخول ادوية منافسة لمنتجات الشركات المصرية ونظراً لان صناعة الدواء المحلية تغطى 94٪ من الاحتياجات المحلية فان هذه الصناعة ستكون من أكثر الصناعات تأثراً الامر الذى يهدد الاستثمارات القائمة بها فضلاً عن فرص العمل فى هذه الصناعة، هذا من ناحية.. ومن جانب آخر فان الادوية التى سوف تتمتع بحماية فكرية فى ظل الاتفاقية لن يكون فى مقدور الشركات المحلية محاكاتها وبالتالى سترتفع اسعار مثل هذه الادوية لعدم وجود منافس لها من المنتجات المحلية.

ورغم كل الاضرار المحتملة والتى ستواجهها صناعة الدواء بمصر ان اجلا أو عاجلا.. فان ثمة اقتراحا يقوده فريق من الخبراء يدعو للتطبيق الفورى للاتفاقية حيث يستند هؤلاء على فكرة ان التطبيق الفورى للاتفاقية لن يؤدى إلى زيادة كبيرة فى أسعارها على اساس ان اكثر من 90٪ من أدوية السوق المصرى لا تخضع للحماية.. وان 5٪ فقط من الادوية هى التى تتمتع ببراءات سارية.. فى الوقت الذى سوف تجنى فيه تلك الصناعة مزايا اخرى تتمثل فى ان التطبيق الفورى للاتفاقية سوف يشجع الشركات العالمية على الاستثمار فى مصر وعلى التعامل مع مصر كمركز للصناعات الدوائية فى المنطقة.

قال الدكتور جلال غراب رئيس الشركة القابضة للأدوية انه لا يجب التخلى عن الفترة الانتقالية الممنوحة لصناعة الدواء بمصر، لاننا سنضطر بعد ذلك إلى الاستيراد ولكن بالسعر الذى يحدده المنتج، ولذلك فالمطلوب من الجانب المصرى ان يتحول إلى الانتاج.. لان تلك الفترة تحمى السوق من ارتفاع الأسعار حاليا.. ولذلك يجب استغلالها الاستغلال الجيد وان نرتقى بمستوى الصناعة حتى نصل إلى التصدير الكفء

وبسؤاله عما يتردد عن امكانية الحصول على معونات مقابل التنازل عن تلك الفترة أوضح الدكتور جلال غراب ان تلك الفكرة تعنى انه مادمنا لم نحقق انجازا فى مجال صناعة الدواء فمن الأفضل ان نتنازل عن تلك الفترة فى مقابل الحصول على معونات فيما يتعلق بمجال التكنولوجيا والابحاث وانا اشك فى تلك النتيجة لان الحكومات لا تملك التكنولوجيا حتى تمنحها لنا.. وانما الشركات، ومن المعروف ان الحكومات فى الخارج لا سلطان لها على الشركات.. وبالتالى فان الغاء تلك المهلة لن يعطى جديدا.

اوضح الدكتور على لطفى رئيس الوزراء الاسبق انه ليس من مصلحتنا التنازل عن الفترة الانتقالية المحددة باتفاقية حقوق الملكية الفكرية.. فهذا ليس من مصلحتنا لانه سيؤدى إلى ارتفاع أسعار الدواء بمصر.

أشار الدكتور لطفى إلى ضرورة الاستعداد لانتاج الخامات الدوائية بدلا من استيرادها حاليا من الخارج وذلك حتى لا ترتفع اسعار الدواء بعد انتهاء تلك الفترة الانتقالية.

وقال الدكتور محمد يوسف استاذ التكاليف بتجارة القاهرة: ان الأمر يتوقف على العلاقة بين التكلفة والعائد المتوقع فى كل حالة فقد يكون التنازل عن تلك الفترة فى الوقت الحالى والتضحية بفترة المهلة التى تمنح لنا لا يقابلها حوافز موضحا عدم تناسبها مع التكلفة التى يتم التضحية بها. وبمعنى آخر فان بعض صناعات الدواء فى مصر بها تطور متميز وقادرة من خلال البحوث والتطوير على ابتكار العديد من الأدوية الجديدة والاستغناء عن بعض الأدوية ذات الملكية الفكرية الاجنبية ومن ثم فان التنازل عن فترة السماح قد يضر بمثل هذه الانشطة فى صناعة الدواء فى حين ان البعض الآخر من صناعات الدواء والتى تفتقر إلى وجود تمويل مناسب لاجراء البحوث والدراسات لتطوير الدواء فان الامل فيها يكاد يكون ضعيفا فى استغنائها عن الأدوية ذات الملكية الفكرية الأجنبية ومن ثم يصبح التنازل عن هذه الفترة قابلا للحصول على بعض الحوافز والمنح قد يكون املا فى احداث نوع من التطوير والدعم المالى لهذه الانشطة ولذلك يتوقف القرار النهائى فى ضوء المفاضلة ما بين الوزن النسبى لانشطة صناعة الدواء المتميزة فى مصر مع الوزن النسبى لانشطة صناعة الدواء العادية أو محدودة التطوير. فاذا كانت الكفة ترجح الانشطة الأولى فمن الافضل الابقاء على الفترة الممنوحة لتنفيذ حقوق الملكية الفكرية والعكس صحيح.

اتفاقية «التريبس» تهدد بمضاعفة الاستهلاك العربي من الدواء الى 33 مليار دولار سنويا

دعوة إلى ضرورة الإسراع في إقامة سوق دوائية عربية مشتركة للاستفادة من المواد الوسطية والمشتقات النفطية والنباتات الطبية

القاهرة: «الشرق الأوسط»

دعا برنامج تمويل التجارة العربية الى ضرورة الاسراع في اقامة سوق دوائية عربية مشتركة للاستفادة من المواد الوسطية والمشتقات النفطية والنباتات الطبية المتوافرة في الدول العربية، واوضح ان اجمالي استهلاك الدواء في المنطقة العربية تجاوز 5,2 مليار دولار، وان حجم الانتاج العربي من الدواء بلغ مليار دولار ويغطي نحو 46 في المائة من الاستهلاك، وان الانتاج الدوائي العربي تضاعف عدة مرات من 345 مليون دولار عام 1975 الى 815 مليون دولار عام 1987 ثم 1,3 مليار دولار عام 1993 قبل ان يصل الى 2,5 مليار دولار العام الماضي، واشار الى ان زيادة الانتاج العربي من الادوية ترجع الى عدة اسباب في مقدمتها ارتفاع استهلاك المواطن العربي من الادوية نتيجة تحسن مستوى المعيشة حيث تضاعف استهلاك الفرد خلال العقود الثلاثة الماضية من 5,6 دولار عام 1975 الى 12 دولارا عام 1993 ثم 15 دولارا العام الماضي، الامر الذي ادى الى انخفاض نسبة تغطية الانتاج العربي من الادوية الى الاستهلاك.

الاستثمارات 4 مليارات دولار

واقترح البرنامج في دراسة بعنوان «الصناعة الدوائية العربية في ظل النظام التجاري» انشاء مصنع عربي مشترك لانتاج الدواء برأسمال لا يقل عن 400 مليون دولار، واوضح ان الاستثمارات العربية في مجال صناعة الدواء تجاوزت 4 مليارات دولار موزعة على 195 مصنعا منها 31 مصنعا في منطقة مجلس التعاون الخليجي، كما اكد ان الصناعات الدوائية العربية من اكثر الصناعات نموا في هيكل الناتج الصناعي العربي واكثرها التصاقا بالتنمية البشرية من حيث توفير الدواء الضروري للمواطن بالسعر المناسب.

تداعيات «التريبس»

وحذرت الدراسة من خطورة التحديات التي يفترض ان تتعرض لها الصناعات الدوائية العربية في ظل النظام الاقتصادي العالمي خاصة ان هذا النظام يستند الى قواعد وانظمة تختلف وتتعارض مع الاسس التي نشأت عليها معظم الصناعات العربية، الى ذلك فإن الصناعات الدوائية دون غيرها ستواجه تحديا اضافيا يتمثل في اتفاقية حماية الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة المعروفة باسم «تريبس» والتي جاءت كواحدة من الاتفاقيات المنبثقة عن «الجات». واشارت الدراسة الى ان الاستجابة للضغوط التي تمارسها شركات الدواء العالمية متعددة الجنسيات من اجل التطبيق الفوري لاتفاقية «التريبس» ستضاعف اسعار معظم المستحضرات الدوائية المتداولة في الاسواق العربية بنحو 6 مرات كما سترفع قيمة الاستهلاك من 5,5 مليار دولار الى حوالي 33 مليار دولار سنويا وبالتالي وضع صناعة الدواء العربية في مأزق حرج خاصة ان هذه الصناعة ما زالت ناشئة في معظم الدول العربية.

وذكرت الدراسة ان تداعيات اتفاقية منظمة التجارة العالمية وخاصة اتفاقية حقوق الملكية الفكرية ستكون اكثر وطأة على الصناعات الدوائية العربية دون غيرها من القطاعات الصناعية والخدمية لاسباب عديدة في مقدمتها اهمية الدواء كسلعة اساسية لا غنى عنها، فضلا عن مسألة براءات الاختراع الى جانب تزايد اعداد المنتجات الدوائية وتنوعها خلال السنوات الاخيرة.

واقترحت الدراسة ان تتعامل الدول العربية مع اتفاقية منظمة التجارة العالمية المتعلقة بالدواء مثل الدول التي لها نفس ظروفها الاقتصادية كالهند والصين اللتين تعارضان التطبيق الفوري لبراءات الاختراع وتطالبان بحق الترخيص الاجباري لمستحضرات الشركات الخاصة وكذلك المساهمة المالية والفنية في الابحاث والتطوير والاستفادة من الفترة الانتقالية التي تمنح للدول النامية وفقا للاتفاقية ومدتها عشر سنوات، كما توقعت الدراسة ان تؤدي اتفاقية منظمة التجارة الحرة العربية التي تستحوذ على اكثر من 93 في المائة من اجمالي حجم التجارة البينية العربية الى رفع كفاءة قطاع صناعة الدواء العربية لا سيما ان منطقة التجارة الحرة العربية لا تقف عند حدود حرية التجارة وانما ترتبط بما تخلقه هذه الحرية من ديناميكية في الاستثمار والانتاج، وبالتالي ستساهم بفاعلية في توسيع نطاق مجالات الاستثمار والانتاج والتطوير التكنولوجي. واشارت الى ان شراكة القطاع

ع الرئيسي : الجات
اسم كاتب المقال : الجريدة
ع الفرعي : قطاع الصناعة: الادوية
رقم العـــــدد : ٧٩٩١
مصـــــدر : الشرق الاوسط
تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠/١٠/١٤

الخاص العربي في المشروعات التنموية خلال الفترة القادمة سوف تؤثر مباشرة على صناعة الدواء العربية، مشيدة على حاجة هذا القطاع لاستثمارات ضخمة تؤهله للحصول على التكنولوجيا المتقدمة وتمكنه من توفيق اوضاعه مع اتفاقية الملكية الفكرية التي سيبدأ سريانها اعتبارا من عام 2005.

البداية والتشريعات الحاكمة

وتناولت الدراسة تاريخ صناعة الدواء في الوطن العربي مشيرة الى حداثة التصنيع الدوائي في المنطقة العربية. واوضحت انه رغم بدايات الصناعة الدوائية العربية التي تعود الى الثلاثينات من القرن الماضي الا ان الخطوات الرئيسية التي خطتها هذه الصناعة تتركز في عقدي السبعينات والثمانينات وبشكل اكثر كثافة في بداية التسعينات مما يجعلها صناعة وليدة غير قادرة على منافسة الصناعات العالمية التي لها تاريخ يمتد الى القرن التاسع عشر. وذكرت انه على صعيد التقدم الذي حققته الصناعة الدوائية على المستوى القطري فقد تمكنت بعض الدول العربية من تغطية نسبة مرتفعة جدا من استهلاكها حيث تغطي الصناعات الدوائية في مصر نحو 90 في المائة من اجمالي الاستهلاك مقابل 85 في المائة في المغرب و75 في المائة في سورية وحوالي 40 في المائة في الاردن و20 في المائة في كل من السعودية والامارات واليمن و12 في المائة في لبنان. وتابعت الدراسة ان الصناعة الدوائية العربية تعمل بموجب تشريعات وطنية في الاردن ومصر وسورية وغيرها توفر الحماية لطريقة التصنيع فقط وليس للمنتج النهائي مما يتيح لها التعامل بالمواد الفعالة المصنعة بطريقة تختلف عن تلك المشمولة ببراءة الاختراع ومن ثم انتاج احدث الادوية حتى تلك التي تتمتع بالحماية في بلدانها وتقوم بتوفيرها للمواطن العربي باسعار معقولة تتناسب ومستوى المعيشة في البلدان العربية وتصل في بعض الاحيان الى حوالي 30 في المائة من سعر الدواء الاجنبي المستورد. كما ان العديد من المصانع العربية تعمل بموجب تراخيص من الشركات الاجنبية العالمية خصوصا في المغرب حيث تصل الى حوالي 80 في المائة مقابل 70 في المائة في سورية بنحو 50 في المائة في مصر.

واوضحت الدراسة انه رغم الفروقات في اسعار الادوية ومستوى المعيشة بين دولة واخرى فان متوسط استهلاك الفرد سنويا من الدواء له دلالة كبيرة مرتبطة بمستوى الدخل للفرد ويظهر جليا في البلدان العربية حيث ان متوسط استهلاك الفرد مقدرا بالدولار في دول مجلس التعاون الخليجي يبلغ نحو 60 دولار مقارنة بحوالي 6 دولارات فقط في الصومال وموريتانيا.

ولإدراك دور الصناعة الدوائية العربية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى القومي حددت الدراسة بعض الايجابيات التي تتميز بها هذه الصناعة وفي مقدمتها وجود نواة لقاعدة صناعة قابلة للتقدم والتطور حال توافر التخطيط السليم والادارة الحكيمة وكذلك وجود خبرات علمية وادارية حيث ساهمت صناعة الدواء على تنمية القدرات العلمية والفنية لعدد جيد من العلماء العرب والمتخصصين في الصيدلة وعلوم الكيمياء والبيولوجيا والعلوم الاخرى ذات العلاقة فضلا عن تنمية الخبرات الادارية والتسويقية الحديثة لدى العاملين لديها مما سيكون له الاثر الكبير في تطوير هذه الصناعات علميا واداريا بالاضافة لامكان استغلال الخامات المتوفرة في الوطن العربي كالبتروكيماويات والاملاح الموجودة في البحر الميت.

استراتيجية عربية

واضافت الدراسة ان المرحلة الحالية تتطلب وضع استراتيجية لصناعة الدواء العربي انتاجا واستهلاكا وتسجيلا وتسويقا بما يحقق التكامل في منظومة هذه الصناعة لمواجهة القيود الفنية لاتفاقية حقوق الملكية الفكرية والتي تشكل قيدا مستقبليا على صناعة الدواء العربية وكذا انشاء مركز عربي متخصص في مجال البحوث والتطوير للصناعات الدوائية والمنتجات المتممة لها تساهم في تمويله مؤسسات التمويل وصناديق التنمية العربية، فضلا عن تشجيع الاستثمار في الصناعات الدوائية والمستحضرات الصيدلانية المختلفة كاستثمار عربي مشترك او تعاون في مجال الانتاج والسعي لاستقدام التكنولوجيا المتطورة من الدول الرئيسية في هذا المجال مع التركيز في هذا الخصوص على الخامات الدوائية علاوة على انشاء قاعدة معلومات متخصصة من خلال برنامج تمويل التجارة العربية تضم مراكز البحوث العالمية في مجال الصناعات الدوائية والخبراء ومنافذ التوزيع وقواعد تسجيل الدواء وايضا تنظيم ملتقى عربي يتزامن مع معرض للصناعات الدوائية والمستلزمات الصيدلانية العربية يعقد سنويا بصفة دورية في احدى الدول العربية وينظمه برنامج تمويل التجارة العربية كاحد اليات توسيع التجارة البينية العربية في هذه الصناعة.

واوصت الدراسة بالتوسع في شركات دوائية عربية مشتركة في مجال تصنيع الخامات الدوائية والتصنيع الدوائي والتعبئة والتغليف وتوحيد اساليب التسجيل في الدول العربية مع ارساء قاعدة الاعتماد المتبادل في هذا الصدد بحيث يعتبر الدواء العربي المسجل في احدى الدول معتدا به في الدول الاخرى، وكذلك تعديل لوائح المناقصات الدولية التي تطرح في الدول العربية بحيث تمنح مزايا تفضيلية للدواء المنتج في الوطن العربي مع التوجيه بهذا المضمون للمستشفيات الكبرى في الوطن العربي بالتركيز على توصيف الدواء المنتج من منشأ عربي فضلا عن الدخول في اتفاقات للاعتماد المتبادل لقواعد التسجيل الدوائي العربي مع الدول الاخرى خاصة الافريقية لتحقيق انسياب الصادرات الدوائية العربية في اسواق تلك الدول دون معوقات.

قطاع تجارة الخدمات

عـــام

الجات

قطاع تجارة الخدمات : عـام

عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
الدول المتقدمة مطالبة بتطبيق التزامات جولة اورجواى	مجدى عبيد	العالم اليوم	٢٨٩٢	٢٠٠٠/٧/٢٩	٢٩
بداية العد التنازلى لتطبيق الجات	تيسير على	العالم اليوم	٢٩٠٨	٢٠٠٠/٨/١٦	٣٢
تقرير يدعو لتحرير كامل لقطاع الخدمات	عبد الوهاب الديب	الشرق الاوسط	٧٩٩٨	٢٠٠٠/١٠/٢١	٣٤

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	مجدى عبيد
الموضوع الفرعى :	قطاع تجارة الخدمات:عام	رقم العـــــدد :	٢٨٩٢
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٧/٢٩

السفير منير زهران لـ« العالم اليوم »

الدول المتقدمة مطالبة بتطبيق التزامات جولة اورجواى بشأن تحرير التجارة

◆ تعويض الدول النامية عن الأضرار الناجمة عن تحرير الزراعة والخدمات

◆ الدول الكبري تفرض شروطا تعسفية للدخول فى عضوية الـ W.T.O

□ **كتب ـ مجدى عبيد:**

طالب السفير منير زاهران ـ مستشار وزير الخارجية ـ الدول المتقدمة بمراعاة ما تم الاتفاق عليه فى جولة اورجواى حول تحرير التجارة فى قطاعى الزراعة والخدمات خلال المفاوضات الجارية حاليا حول هذا الموضوع فى منظمة التجارة العالمية.

وقال فى حوار خاص لـ «العالم اليوم» ان غالبية الدول النامية بحاجة إلى ضمانات قوية لمواجهة الاضرار الناجمة عن تحرير الزراعة بما فى ذلك الحصول على تعويضات كافية لدعم الأمن الغذائى والتنمية الريفية.

وأكد السفير منير زهران ان الدول المتقدمة حريصة على فتح حدود الدول النامية أمام منتجاتها فى الوقت الذى تضع قيودا مشددة على تدفقات حدمات الأفراد من الدول النامية اليها.

ودعا مستشار وزير الخارجية الى تطبيق القرار الوزارى الصادر فى جولة اوراجوى بتعويض الدول النامية المستوردة للغذاء عن زيادة فواتير استيراد الغذاء فى ظل تحرير الزراعة مؤكدا ان هذا القرار كان سببا رئيسيا لموافقة الدول النامية المستوردة للغذاء على انعقاد

٢٩ ـ

وحذر السفير منير زاهران من قيام الدول المتقدمة بالتلاعب بالإرادة السياسية للدول النامية مما أدى إلى عدم تنفيذ ذلك القرار حتى الآن.

رغم صدوره فى عام 1994.. مطالبا بتنفيذ هذا القرار فورا قبل بدء المفاوضات الخاصة بزيادة تحرير التجارة فى قطاعى الخدمات والزراعة.

وأشار السفير منير زهران إلى ان الدول النامية طالبت بمد الفترات الانتقالية التى نصت عليها عدة اتفاقيات فى جولة اورجواى بمد فى ذلك الاتفاقية الخاصة باوجه التجارة المتعلقة بالاستثمار واتفاقية التجارة المتعلقة بالملكية الفكرية.

فترات انتقالية

ووجه مستشار وزير الخارجية اللوم الى الدول المتقدمة لعدم تنفيذها ما سبق ان تعهدت به من

وع الرئيسى : الجات
وع الفرعى : قطاع تجارة الخدمات:عام
ـــدر : العالم اليوم
اسم كاتب المقال : مجدى عبيد
رقم العـــــدد : ٢٨٩٢
تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠/٧/٢٩

تقديم مساعدات مالية وفنية ونقل تكنولوجيا لصالح الدول النامية لتمكينها من الاستفادة من الفترات الانتقالية التى نصت عليها الاتفاقيات.

مما أدى الى انتهاء الفترات الانتقالية دون ان تستفيد منها غالبية الدول النامية الامر الذى دفعها للمطالبة فى مؤتمر «سياتل» بمد تلك الفترات الانتقالية وأشار إلى ان بدء المفاوضات حول زيادة تحرير التجارة فى قطاعى الخدمات والزراعة اعتبارا من عام 2000 جاء تنفيذاً لما سبق الاتفاق عليه فى جولة اورجواى اذ تمت الموافقة على بدء هذه المفاوضات بعد مرور 5 سنوات من دخول الاتفاقية المنشئة لمنظمة التجارة العالمية حيز التنفيذ ونظراً لان هذه الاتفاقية دخلت حيز التنفيذ فى أول يناير 1995. فانه من المفروض.ان تبدأ هذه المفاوضات فى بداية عام 2000 سواء انعقد المؤتمر الوزارى الثالث للمنظمة فى سياتل فى نهاية 1999. أو لم يعقد.

وقال مستشار وزير الخارجية ان المفاوضات حول زيادة تحرير التجارة فى الزراعة والخدمات غير مرتبطة باطار زمنى. بمعنى أن بدءها فى بداية عام 2000 لا يعنى انهاءها فى أى تاريخ محدد لذلك يجب ان تستمر تلك المفاوضات حتى تراعى مصالح وأولويات الدول النامية بالكامل. وفى حالة عدم مراعاة ذلك فان مسئولية فشل تلك المفاوضات يقع على عاتق كل الدول المتقدمة.

وأشار إلى ان بعض الدول المتقدمة رأت التعجيل بعقد الاجتماع الوزارى الثالث للمنظمة العالمية للتجارة قبل بداية عام 2000.. ومن هنا كان توقيت المؤتمر الوزارى الثالث فى اواخر نوفمبر حتى 3 ديسمبر الماضيين حتى يتم الضغط على الدول النامية للموافقة على الدخول فى جولة شاملة للمفاوضات التجارية المتعددة الاطراف تسمى «جولة سياتل» أو «جولة الالفية».

فشل مؤتمر سياتل

وقال السفير زهران ان فشل مؤتمر سياتل جاء نتيجة لعدم استجابة الدول المتقدمة لمطالب الدول النامية وعدم التنفيذ الكامل والأمين لجميع الاتفاقيات والالتزامات التى تمخضت عنها جولة اورجواى قبل البدء فى أى مفاوضات جديدة مشيرا إلى ان الدول المتقدمة مارست ضغوطا على الدول النامية لعقد جولة شاملة من المفاوضات تشمل عدداً كبيرا من الموضوعات بما فى ذلك الزراعة والخدمات والتوسع فى تحرير التجارة بالنسبة للسلع الصناعية وتحرير التجارة الالكترونية. وفرض معايير العمل والبيئة على اجندة تلك المفاوضات وغير ذلك من الموضوعات التى لم تنجح الدول المتقدمة فى فرضها على الدول النامية التى تشكل الغالبية العظمى من أعضاء المنظمة العالمية للتجارة.

وأضاف ان هناك اسبابا اخرى ثانوية وراء فشل مؤتمر سياتل اهمها الخلافات التى كانت قائمة فيما بين الدول المتقدمة نفسها حول «اجندة» الجولة الجديدة من المفاوضات. حيث اعطت بعض الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأولوية لتحرير التجارة فى مجال الزراعة وهو ما اعترض عليه الاتحاد الأوروبى وعدد اخر من الدول المتقدمة إلى جانب الخلاف حول الإجراءات الواجب اتخاذها تجاه قيام بعض الدول لتطبيق سياسات زراعية حمائية.

موقف مجموعة الـ15

وأشار السفير منير زهران إلى ان مجموعة الدول الـ 15 تبنت مواقف الدول النامية فى منظمة التجارة العالمية حيث ورد فى البيان الختامى للقمة العاشرة للمجموعة التى عقدت مؤخراً بالقاهرة ان الأولوية القصوى لتنفيذ ما سبق الاتفاق عليه فى جولة اورجواى.

كما طالبت مجموعة الـ15 بمراعاة اولويات ومصالح الدول النامية فى التفاوض فى مجال الزراعة والخدمات خاصة ما يتعلق بالأمن الغذائى وانتقال الاشخاص الطبيعيين بين الدول.

المعروف ان السفير منير زهران يشغل منصب الممثل الشخصى للرئيس مبارك فى مجموعة الـ 15. وقد قاد المفاوضات حول البيان الختامى للقمة العاشرة باعتباره رئيس الممثلين الشخصيين لرؤساء الدول والحكومات.

وأكد السفير زهران على أهمية ان تنضم الدول النامية الجديدة بنفس الشروط التى انضمت على اساسها الدول النامية ذات العضوية الكاملة فى منظمة التجارة العالمية وأهم هذه الشروط التزام الدول

النوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	مجدى عبيد
النوع الفرعي :	قطاع تجارة الخدمات:عام	رقم العـــــدد :	٢٨٩٢
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٧/٢٩

التى تنضم إلى المنظمة بنفس القواعد والاحكام وعلى اساس المعاملة الخاصة والتفضيلية لصالح الدول النامية. وبالتالى تتحمل ذات الالتزامات التى ارتبطت بها الدول النامية المؤسسة لمنظمة التجارة العالمية.

شروط صعبة

ورداً على سؤال حول الشروط الصعبة لانضمام دول جديدة إلى المنظمة العالمية قال مستشار وزير الخارجية ان السبب فى ذلك هو اصرار بعض الدول المتقدمة باعتبارها الطرف الاقوى الذى يمتلك القدرة على حشد الاراء اللازمة لصدور قرار الانضمام إلى المنظمة على الحصول على شروط قصوى من الدول النامية الجديدة مقابل انضمامها إلى المنظمة. موضحا ان هناك مجموعة من الاتفاقيات الاختيارية التى التزمت بها بعض الدول فى إطار جولة طوكيو. ولم تلتزم بها غالبية الدول الاخرى. مثل الاتفاقية الخاصة بالطيران المدنى والاتفاقية الخاصة بالمشتريات الحكومية وتريد الدول المتقدمة فرض تلك الاتفاقيات كشرط مسبق للموافقة على قبول انضمام الدول النامية إلى المنظمة.

وشدد السفير منير زهران على أهمية انضمام جميع الدول النامية بنفس الشروط وبنفس الاحكام التى التزمت بها الدول النامية الاعضاء فى المنظمة لان المنظمة العالمية للتجارة كما يوحى اسمها هى منظمة عالمية وهى فى الوضع الراهن ليست عالمية ولكى تكون عالمية يجب ان تنضم اليها جميع الدول النامية الاعضاء بنفس الشروط وبنفس الاحكام التى ارتضتها الدول الاصلية. مشيراً إلى ان هناك احكاما تخص الدول النامية تعفيها من تحمل جميع الالتزامات التى تقع على عاتق الدول المتقدمة وهناك احكام تتعلق بالمعاملة الخاصة والتفضيلية لصالح الدول النامية ومن ثم تحاول الدول المتقدمة نزع هذه الميزة من الدول النامية التى تتقدم بطلب العضوية.

عقبات جديدة

واضاف ان الدول المتقدمة تسعى من وراء تشديد شروط انضمام دول جديدة إلى المنظمة إلى تصدير منتجاتها وخدماتها بشروط ايسر الى الدول النامية ووضع عقبات أمام منتجات الدول النامية التى تتمتع بمزايا نسبية امام تصديرها الى الدول المتقدمة وفى هذا الإطار تحاول انتزاع كل ما يوفر الحماية اللازمة لصناعات ومنتجات الدول النامية

وقال مستشار وزير الخارجية ان هناك شروطا توافرت فى الاتفاقية المنشأة لمنظمة التجارة العالمية لحماية مصالح الدول النامية وتمكنها من الاندماج فى النظام التجارى الدولى وعندما تحاول دولة جديدة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية تحاول الدول المتقدمة ان تفرض عليها شروطا تعسفية فى محاولة لفرض هذه الشروط فى المفاوضات التجارية القادمة على الدول النامية بدعوى المساواة فى المعاملة.

وطالب السفير منير زهران باحترام الاحكام الخاصة بالدول النامية وتطبيقها على جميع الدول النامية بما يحقق المساواة فى المعاملة لمساعدة الدول النامية على الاندماج التدريجى فى النظام التجارى الدولى وانهاء تهميشها.

واخيرا وفى ختام حواره مع «العالم اليوم» شدد السفير منير زهران على ان الشروط القاسية التى تحاول الدول المتقدمة ان تفرضها على الدول النامية سوف تؤدى إلى عرقلة اندماجها الكامل فى منظمة التجارة العالمية كما حدث بالنسبة للصين والمملكة العربية السعودية والجزائر ودول نامية عديدة.

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	تيسير على
الموضوع الفرعي :	قطاع تجارة الخدمات:عام	رقم العدد :	٢٩٠٨
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٨/١٦

مع بداية العد التنازلي لتطبيق الجات

الاتحاد الجمركي العربي ضرورة للدخول في عصر التكتلات

□ كتبت - تيسير علي:

لا خلاف على اننا الان في عصر التكتلات السياسية والاقتصادية والعسكرية ولا خلاف على انه لا مكان في عالم اليوم لاية دولة تحاول البقاء منعزلة في دنيا التكتلات!

ومع بداية العد التنازلي للتطبيق الكامل لاتفاقية الجات وقيام اتحاد جمركي عالمي فان السؤال الذي يطرح نفسه هل يمكن اقامة اتحاد جمركي عربي وما الضمانات اللازمة لنجاح مثل هذا الاتحاد؟

في البداية يقول سيد عبدالفتاح زميل الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب، ان قيام اتحاد جمركي بين الدول العربية يستلزم حرية تبادل السلع والغاء الحواجز الجمركية بين الدول الاعضاء.

واستطرد قائلا: وتقوم الدول الاعضاء بتطبيق تعريفة جمركية موحدة في التعامل مع الدول الاخرى - غير الاعضاء - اي توحيد الضرائب الجمركية او يتم تنظيمها بما يحقق المصالح المشتركة للدول الاعضاء مع اعفاء السلع المتبادلة بين الدول الاعضاء من تلك الضرائب على قدر الامكان مشيرا الى ان مصر اهتمامها ينصب على الخزانة العامة مما يتطلب معرفة اثر قيام اتحاد جمركي على حصيلة الايرادات المالية لكل دولة من الاعضاء.

التعاون الاقتصادي

وأكد سيد عبدالفتاح على أهمية التعاون الاقتصادي بين الدول العربية في عصر سادت فيه التكتلات الدولية ونبذ التفرق وتجنب الخلافات وتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية لتوفير المناخ المناسب لاتحاد جمركي.

ولتعميق التعاون الاقتصادي بين الدول العربية اكد على ضرورة توافر الكفاءة الانتاجية وان يتم تنظيم وتعبئة الموارد الطبيعية والبشرية ويجب ان يتزايد التصنيع على اسس فنية واقتصادية سليمة وان ينمو التبادل التجاري بين تلك الدول التي يجب ان تحرص على تشجيع المشروعات المشتركة للتكامل والتنسيق بين هياكل الانتاج والخدمات.. كما يقتضي رفع كفاءة الادارة الاعتماد على العمالة المتوافرة في تلك الدول وتعبئة امكانات البحوث وتكنولوجيا الانتاج ونظم رقابة الجودة في ميادين الانتاج والخدمات.

واوضح ان مجلس الوزراء المصري اقر الصيغة النهائية لاعلان دمشق بشأن التنسيق والتعاون بين مصر وسوريا والسعودية والكويت والبحرين وقطر والامارات العربية المتحدة وسلطنة عمان - وهي الدول التي شاركت في اجتماع دمشق.

واشار الى ان التنسيق والتعاون بين هذه الدول يهدف الى تعزيز قواعد التعاون الاقتصادي كخطوة اولى يمكن البناء عليها مع دول عربية اخرى بهدف توسيع نطاق التعاون وتبني سياسات اقتصادية من شأنها تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة تمهيدا لاقامة تجمع اقتصادي عربي لمواجهة التحديات ومواكبة التطورات الناتجة عن اقامة تجمعات اقتصادية كبرى في العالم.

وتشجيع القطاع الخاص في الدول العربية على المشاركة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما في ذلك دعم الصلات بين غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية وافساح المجال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاستفادة من ثمرات التعاون.

ودعم مراكز البحث العلمي وتسهيل الاتصالات فيما بينها لكي تتمكن من اعداد الابحاث المشتركة التي تحقق التكامل والاستفادة من الخبرات والموارد البشرية.

إعلان دمشق

واضاف سيد عبدالفتاح ان اعلان دمشق يستند الى ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الامم المتحدة والمواثيق العربية والدولية الاخرى ويحرص على الاستعانة بالخبراء والمختصين لدراسة أوجه التعاون من اجل الوصول الى صيغة للتعاون تكون مفتوحة لجميع الدول العربية للمساعدة على قيام اتحاد جمركي عربي مستقبلا.

واشار الى بعض المشكلات التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي منها.. عدم اتفاق هذه الدول على توحيد الضرائب الجمركية وتواضع حجم التبادل التجاري بين هذه الدول بسبب الميل الى المنافسة بدلا من التكامل وغياب التعريفة الجمركية الموحدة في هذه الدول تجاه الدول الاخرى بالاضافة الى عوائد ترجع الى النقل وعدم توافر المعلومات المطلوبة في الوقت المناسب.

ومن جانبه اكد رزق احمد رزق نائب رئيس الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب: ان القيود في التبادل التجاري الدولي كثيرة نتيجة لتمسك كل دولة بتقييد الاستيراد وفرض ضرائب جمركية مرتفعة لحماية الانتاج المحلي سواء كان صناعيا أو زراعيا وتعمد كل دول التعامل مع الاخرى بالمثل.

واضاف ان الدول وجدت انه من الاوفق ان تتعامل فيما بينها على الوجه الذي يتيح الخروج من مأزق العراقيل والقيود المفروضة على التبادل التجاري.

ومن مظاهر التعاون ان تعقد دولتان اتفاقية تجارية ثنائية تفضيلية لتجنب القيود المفروضة في الدولتين المتعاقدتين ثم دعت الحاجة الى مزيد من التضافر فظهرت اتفاقيات تجارية تفضيلية تضم عددا من الدول المرتبطة فيما بينها بظروف متشابهة وظهرت الاتحادات الجمركية.

واوضح رزق احمد رزق ان هناك اختلافا بين الاتفاقية التفضيلية وبين الاتحاد الجمركي مشيرا الى ان الاتفاقية التفضيلية الدولية تتمثل في ابرام اتفاق ينظم التبادل التجاري بين دولتين أو بين دول عديدة بشأن السلع المذكورة في الاتفاقية.

شروط تفضيلية

واشار رزق احمد رزق الى ان هذا الاتفاق ينص على شروط تفضيلية واصبح من الشائع ابرام اتفاقيات تجارية تفضيلية سواء كانت ثنائية او متعددة الاطراف كمظهر من مظاهر التكتل او التعاون الاقتصادي وتستفيد الدول الاطراف في الاتفاقية من المزايا التفضيلية خلال مدة معينة وفق الاوضاع المحددة في نصوص الاتفاق الدولي.

واضاف.. غالبا ما تعقد الاتفاقيات التفضيلية بين الدول المجاورة او بين الدول التي يجمعها اقليم واحد او التي تتكلم لغة مشتركة ومع ذلك قد تعقد اتفاقيات تفضيلية بين دول متباعدة مرتبطة بظروف اقتصادية اولها اهداف مشتركة وليست مرتبطة برباط الاقليم او اللغة.

واوضح انه وفقا للاتفاقية التفضيلية تتمتع السلع بمزايا وتسهيلات ومن هذه المزايا اعطاء الاولوية في الاستيراد للسلع المذكورة في الاتفاقية وان توجد مزايا عند تطبيق التعريفة الجمركية والاعفاء من ضريبة الوارد او تخفيض فئة ضريبة الوارد بنسبة معينة على السلع المتبادلة وان تحرر السلع المتبادلة من جميع او من بعض القيود الاستيرادية ومنها ان تتضمن الاتفاقية اعفاء السلع المتبادلة من تقديم مستندات معينة.

اما الاتحاد الجمركي فهو كما يقول رزق احمد رزق: تضافر الدول اعضاء الاتحاد للتخلص من الحواجز الجمركية بين الدول الاعضاء التي تعهدت بالالتزام بتعريفة جمركية موحدة تجاه الدول غير الاعضاء.

ويتيح الاتحاد الجمركي زيادة التجارة بين الدول الاعضاء لان التخلص من القيود يساعد على التخصص الدولي ويشجع الانتاج لزيادة التبادل التجاري بين الدول الاعضاء.

ويشير الى ان الاتحاد الجمركي بمثابة خطوة للوصول الى اتحاد اقتصادي شامل ويقتصر على الجوانب المتعلقة بالتعريفة والغاء الحواجز الجمركية بين الدول اعضاء الاتحاد الجمركي بينما يتمثل الاتحاد الاقتصادي الشامل في تجميع الموارد المادية والبشرية وعوامل الانتاج مما يتيح ادماج اقتصاديات الدول الداخلة في الاتحاد الاقتصادي الشامل ويتيح حرية انتقال رؤوس الاموال والعمالة بهدف زيادة الانتاج وتدعيم الاستثمارات وتوسيع نطاق المعاملات السوقية.

تكتل اقليمي

واضاف الخبير المالي رزق احمد رزق ان السوق الاوروبية المشتركة هي من ابرز الامثلة على الاتحاد الاقتصادي الشامل وهي تكتل اقتصادي دولي اقليمي يتضمن ايضا وجود اتحاد جمركي بين الدول الاعضاء في تلك المجموعة.

واشار الى ان هذا التكتل يؤدي الى تعزيز موقف الدول الاعضاء في المساومات مع الدول الاخرى خصوصا عندما تتعامل دول السوق الاوروبية المشتركة مع الدول المصدرة للمواد الاولية.

وأكد ان من اهم اهداف السوق هي ان يتسع نفوذ اوروبا في المجال السياسي وان تسير عجلة التقدم التكنولوجي الى الامام وارتفاع مستوى معيشة المواطنين والتخلص من الحواجز الجمركية التي كانت تقسم اوروبا الغربية الى اسواق صغيرة محمية.

وحول عوامل نجاح الاتحاد الجمركي اشار فريد فتحي مستشار الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب الى ضرورة اختلاف الدول الاعضاء في منتجاتها بحيث يوجد ما يبرر تعامل الدول مع بعضها لاشباع حاجاتها المتبادلة وانخفاض تكاليف النقل بين الدول الاعضاء وان يكون الاتحاد الجمركي على درجة من الاتساع وان تكون الامكانات التكنولوجية متقاربة بين الدول الاعضاء والا تقع خلافات سياسية تؤدي الى انهيار الاتحاد الجمركي ولابد ان تكون الدول على وئام فيما بينها.

واكد فريد فتحي ان فكرة انشاء اتحاد جمركي تصطدم بمشاكل ناجمة من اختلاف نظم التعريفة والضرائب الجمركية فيتعين الاخذ بتعريفة جمركية مناسبة لاقتصاديات الدول الاعضاء في الاتحاد الجمركي مشيرا الى تقسيم ايرادات الجمارك بين الدول الاعضاء.

واضاف انه يمكن حسم هذه المشكلة بتقسيم حصيلة الجمارك وفقا لعدد سكان كل دولة او بالنظر الى حجم الانتاج والاستهلاك بالاضافة الى ان هناك صعوبات تتعلق بالسياسات النقدية التي يجب دراساتها لتوحيدها.

تقرير يدعو لتحرير كامل لقطاع الخدمات في مصر قبل تنفيذ اتفاقية الشراكة مع أوروبا

القاهرة: عبد الوهاب الديب

اعتبر تقرير اقتصادي مصري تحرير تجارة الخدمات قبل تطبيق اتفاقية الشراكة المصرية ـ الاوروبية بمثابة «حجر الزاوية» للاستفادة من الاتفاقية مستقبلا، خاصة بعد انخفاض مساهمة القطاع الزراعي المحلي الاجمالي في مصر من حوالى 40 في المائة الى 15 في المائة خلال الثلاثين عاماً الماضية.

واكد التقرير الذي اعدته الدكتورة أمنية امين حلمي استاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ان تحرير قطاع الخدمات سوف يساهم الى حد كبير في التجارة الكلية لمصر لقدرته على توفير فرص للعمل وحصيلة من النقد الاجنبي، مشيرة الى ان الصناعات التحويلية والخدمات من القطاعات المحركة للنمو تساهم في الاسراع بمعدلات نمو الناتج المحلي.

وأشار التقرير الى ان قطاع الخدمات عام 1999 نجح في توفير نحو 49 في المائة من القوى العاملة المصرية في ذات العام وبلغ نصيب الخدمات من التجارة الكلية لمصر الى 64,1 في المائة، وهو أعلى بكثير من المتوسط العالمي البالغ 19,6 في المائة. وان تخفيف القيود في قطاع الخدمات ليس مرتبطاً بالضرورة بالتحرير باعتبار ان التخفيف يؤدي الى تغيرات في أنماط الملكية بالنسبة لموردي الخدمة كما انه يقلل من العوائق البيروقراطية والروتين الحكومي.

وأوضحت ان تحرير التجارة الدولية للخدمات لا يعني الفوضى وغياب كل القواعد بل يجب العمل على توفير المناخ التنافسي في ظل قواعد واجراءات تنظيمية بخاصة على القطاع المالي.

ويشير التقرير الى ان الحكومة المصرية تسعى حالياً لمواجهة أوجه القصور والضعف في القطاعات الخدمية مثل الخدمات المالية شاملة التأمين، الاتصالات، الخدمات السياحية، التشييد، البناء، خدمات النقل، خدمات الاعمال، وسماح برنامج التخصيص للاجانب للاستثمار المباشر في العديد من القطاعات الخدمية، داعياً الى الاسراع في اصدار قانون المنافسة لضمان سيادة مناخ تنافسي عادل، وأوضح ان مصر تلتزم في مجال الخدمات المالية بمبدأ معاملة الدولة الأولى بالرعاية دون أية استثناءات.

وفي اطار الحكومة المصرية لتحرير تجارة الخدمات في مجال الانشطة المصرفية، قال التقرير انها سمحت بانشاء بنوك مشتركة وفروع ومكاتب تمثيل والسماح لراس المال الاجنبي بالمساهمة في البنوك المشتركة بنسبة قد تصل الى 100 في المائة من راس المال المصدر لاي بنك مشترك مع بعض الاجراءات، ضرورة الحصول على موافقة لحيازة أكثر من 10 في المائة من اسهم البنوك ويطبق على المصريين والاجانب دون تميز واخضاع النفاذ الى الاسواق في مجال البنوك لاختبار الحاجة الاقتصادية في ما عدا البنوك المشتركة.

وفي مجال خدمات التامين قال التقرير ان مصر سمحت لشركات التامين المباشر واعادة التامين بحق الحضور التجاري في المناطق الحرة بالنسبة للشركات المشتركة. أما بالنسبة للبنوك فتسيطر بنوك القطاع العام على ما يقرب من 73 في المائة من اجمالي فروع البنوك العاملة ويتاح لفروع البنوك الاجنبية التعامل في كافة الخدمات المصرفية، كما تطرق التقرير الى الجهود المصرية لتحرير خدمات السياحة والسفر والاتصالات والتشييد والبناء والنقل وغيرها.

قطاع تجارة الخدمات

البنوك

الجات

قطاع البنوك

عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
حذرت منها دراسة اقتصادية	خلاف محفوظ	العالم اليوم	٣٩٧٥	٢٠٠٠/١١/٢	٣٥

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	خلاف محفوظ
الموضوع الفرعى :	قطاع تجارة الخدمات: البنوك	رقم العـــــدد :	٢٩٧٥
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/١١/٢

حذرت منها دراسة اقتصادية

تأثيرات سلبية لاتفاقية التربس على القطاع المصرفى فى مصر

□ كتب ـ خلاف محفوظ:

حذرت دراسة اعدها فريق بحثي تابع لهيئة الاستثمار من التأثير السلبى لاتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية التابعة لاتفاقيات الجات ـ المعروفة باسم التربس ـ على القطاع المصرفى فى مصر.

وأشارت الدراسة الى ان تطبيق الاتفاقية سيؤدى إلى زيادة أسعار التكنولوجيا المتقدمة المستوردة من الخارج وأوضحت ان القطاع المصرفى فى مصر يعانى من فجوة كبيرة فى التكنولوجيا وبين القطاعات المصرفية فى الدول المتقدمة التى تعتمد على احدث التقنيات والمبتكرات المالية التى تدفع بالعمل المصرفى بسرعة وانسيابية عالية.

ومن ثم فعند قيام القطاع المصرفى المصرى باستيراد هذه التكنولوجيا سوف يتكبد اسعار عالية فى ظل اتفاقية التربس سوف يتأثر القطاع المصرفى سلبيا بصورة غير مباشرة. وأكدت الدراسة التى اشرف عليها الدكتور سامى عفيفى مستشار رئيس هيئة الاستثمار ان القطاع المصرفى فى مصر كقطاع خدمى اصبح يتأثر بدرجة كبيرة بالتطورات التكنولوجية فى ظل الفجوة الهائلة بينه وبين نظيره فى الدول المتقدمة.

واضافت ان فترة السماح الخاصة بتطبيق اتفاقية التربس لا مجال للحديث عن تحديدها الآن لانه من الاجدى ان نستعد ونحشد الجهود لمحاولة التعايش مع هذه الاتفاقية وتعظيم الاستفادة منها حتى يمكن الوصول لان يكون لمصر دور فعال ومؤثر فى مجال الملكية الفكرية.

وطالبت الدراسة ببذل الجهد فى سبيل ايجاد قاعدة تكنولوجية مناسبة لاستيعاب التكنولوجيا المنقولة وتطويعها بم يتلاءم واحتياجاتنا وأوضحت ان هذا يعتمد على تنشئة الاجيال الصغيرة وتوفير الرعاية والاهتمام بهم ومحاولة توجيه فكر رجال الأعمال نحو تبنى الافكار الممتازة من العناصر ومحاولة تطبيقها بما يعود عليهم وعلى المجتمع بالنفع والخير وبما يساعد على زيادة الدخل القومى وتحسين حالته ومحاولة ربط فكر العناصر المتفوقة بمشاكل الصناعات المختلفة وفق تخصصاتهم وتناسبهم مع تلك المشاكل. وطالبت بدفع البحث العلمى واعطائه أولوية كبيرة وزيادة المخصصات اللازمة لقيام الباحثين بواجباتهم اذ ان الانفاق على البحث العلمى فى العالم المتقدم يفوق بقدر هائل ما تنفقه مصر.

وطالبت الدراسة بانشاء جهاز يعتنى بقضايا الملكية الفكرية ويكون وحدة مستقلة يعمل به افراد متخصصون فى مجالات التكنولوجيا والاقتصاد والقانون والسياسة ويتم تدريبهم على مستوى عالى ويكون لهم دور حساس ومهم فى موضوع يعتبر موضوع القرن القادم.

ودعت الدراسة المؤسسات والشركات المصرية للاتجاه صوب التحالفات الاستراتيجية فى مجال البحث العلمى لخدمة الاقتصاد القومى. وأوضحت ان الاتفاقية يوجد بها بنود يمكن التفاوض فيها والاستفادة منها مثل براءات الاختراع التى يمكن الاستفادة منها على اساس الاغراض البحثية والتعليمية واستيراد المنتج من مكان لاخر بصناعة مشروعة أو يعرف بالواردات المتوازية حيث الأسعار الاقل.

وبالنسبة لحقوق المؤلف تشمل الاستثناءات الاستخدام الشخصى للسلع المنتهكة والتى لا تستعمل على مستوى تجارى وايضا لم تحظر الاتفاقية الاستفادة من الهندسة العكسية لبرامج الكمبيوتر واشباه الموصلات.

وقالت الدراسة ان الاتفاقية لم تنص على ما هو الاختراع ولكن نصت على شروطه بحيث يكون جديدا ويحتوى على خطوة ابداعية وقابلا للتطبيق الصناعى والدول ملزمة بحماية براءات الاختراع.

وقالت الدراسة ان اتفاقية التربس التزمت بحماية السلالات النباتية اما عن طريق براءات الاختراع أو عن طريق نظام خاص يعطى صاحب الحق حماية فعالة ولم يعرف ولم يحدد معيار هذه الحماية وبالتالى فان للدولة العضو الحرية فى تحديد نطاق وشروط الحق الممنوح.

وقالت الدراسة ان انضمام مصر لهذه الاتفاقية يساعد على زيادة صادراتها من الكتب والافلام السينمائية والكاسيت والحصول على السلع بأقل الأسعار المتداولة عالميا لحماية المستهلك ووسيلة للحد من تسلط اصحاب الحقوق. وأكدت الدراسة ان الاستراتيجيات المقامة أمام الدول أو الشركات بنقل التكنولوجيا تتمثل فى 3 خيارات منها الاعتماد على الذات وعلى قدرة المشروع على استيراد التكنولوجيا وحجم وعمر المشروع أو شراء التكنولوجيا من الخارج والداخل أو الاعتماد على الوفورات التكنولوجية وبصفة عامة يتأثر كل ذلك بالهيكل الصناعى الذى تعمل من خلاله الشركات وطبيعة المعرفة الفنية والمطلوبة والمتاحة والبيئية السياحية.

قطاع تجارة الخدمات

التأمين

الجات

قطاع تجارة الخدمات : التأمين

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	الجاتس تهدد سوق التأمين المصرى	عاطف فهيم	العالم اليوم	٢٨٧١	٢٠٠٠/٧/٤	٣٦

مع تطبيقها أول يناير 2005

«الجاتس».. تهدد سوق



التأمين المصرى

خيرى سليم: لا مجال للخوف.. تشريعاتنا قادرة على الحماية

سامى عفيفى: وداعا للروتين والتغطيات التقليدية

الآثار السلبية والمخاطر الجسيمة التى تحملها اتفاقية تحرير التجارة الدولية فى الخدمات المالية «الجاتس» تمثل اكبر تحد يواجه سوق التأمين المصرى خلال المرحلة القادمة.. اقل من 5 سنوات ويجتاحنا طوفان المنافسة الأجنبية الشرسة من شركات متعددة الجنسيات تمتلك المهارات الفنية المرتفعة والكوادر البشرية المدربة والمؤهلة والإمكانات المالية والتكنولوجية المتطورة.

تلك التحديات كانت محور الرسالة التى تعد الأولى من نوعها فى هذا المجال.. بما آثارته من الجدل بين أوساط خبراء التأمين فى السوق المصرى.

«أسواق التأمين» كان لها سبق التواجد فى مدرجات الجامعة ناقشت وحاورت العديد من الخبراء والمختصين حول سلبيات «الجاتس» ومدى إعداد ذلك القطاع الحيوى المؤثر فى الاقتصاد الوطنى لمواجهة تلك السلبيات القادمة.

أكد عادل أحمد موسى صاحب أول رسالة من نوعها فى هذا المجال أن للجاتس آثار خطيرة على اقتصاديات التأمين فى مصر وعلى الاقتصاد الوطنى الذى نسعى جميعا - حكومة ومؤسسات - لتنميته وتطويره وإنعاشه.

وأشار إلى أنه على سبيل المثال وليس الحصر تحرير التجارة الدولية فى خدمات التأمين وإعادة التأمين سيؤثر تأثيرا سلبيا على سياسات الاحتفاظ بمصر.. سيؤدى إلى تخفيض معدلات الاحتفاظ.. الاقساط المحتفظ بها بالسوق المصرى وزيادة الاقساط الصادرة للخارج.

أضاف أن ذلك من شأنه أن يؤدى إلى تسرب العملات الحرة الأجنبية للخارج وزيادة الطلب على الصرف الاجنبى وتخفيض الأموال المستثمرة بالسوق المحلى مع ما يمثله ذلك من الضغوط على ميزان المدفوعات علاوة على أن تحرير التجارة فى الخدمات وما ينتج عنها من إلغاء أو تخفيض للحصة الإلزامية للشركة المصرية لإعادة التأمين سيكون له انعكاساته السلبية على نشاط الشركة الناتج عن حرمان الشركة من أهم مورد اكتتابى لها، فى الوقت الذى يؤدى تخفيض المورد أو إلغائه إلى عدم النمو إلا إذا استطاعت أن تعوض الدخل لها من الاقساط من الخارج وهو أمر يصعب تحقيقه فى المدى القصير.

الموضوع الرئيسي : الجات
اسم كاتب المقال : عاطف فهيم
الموضوع الفرعي : قطاع تجارة الخدمات: التأمين
رقم العـــدد : ٢٨٧١
المصــــدر : العالم اليوم
تاريخ الصـدور : ٢٠٠٠/٧/٤

توصيات

دعا موسى القائمين على قطاع التامين في مصر إلى تنفيذ عدد من التوصيات المهمة لدعم وتطوير سوق التأمين المصري حتى يصبح قادرا على الصمود أمام المنافسة الأجنبية الشرسة بل وقادرا على المنافسة أيضا.

أشار إلى أن أهم التوصيات قيام شركات التأمين العاملة في السوق بالعمل على زيادة معدلات احتفاظها مع الاهتمام بسياسة إعادة التامين الوارد من الخارج من المناطق ذات الأخطار الجيدة لتحقيق التوازن مع أقساط إعادة التأمين الصادر وكذلك الاهتمام بوضع سياسة «اكتتابية» سليمة للسوق من خلال الهيئة المصرية للرقابة على التأمين والاتحاد المصري للتامين والمجلس الأعلى للتأمين وعمل تنظيم للسوق لمنع الممارسات التنافسية الضارة بين الشركات العاملة سواء في الأسعار أو قبول الأخطار الرديئة بغرض تخفيض النتائج الفنية السيئة للأخطار المؤمن عليها بالسوق وتحفيز شركات القطاع الخاص الصغيرة على الاندماج لإيجاد كيانات كبيرة قادرة على زيادة معدلات احتفاظها وزيادة استثماراتها بالسوق وتشجيع قيام شركات تأمين مساهمة برأسمال مصري الاحتفاظ بقيم الاستثمارات وعوائدها لتلك الشركات بالسوق المحلي.

من جانبه أثار خيري سليم رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية للرقابة على التأمين عددا من التعليقات المهمة في معرض مناقشته لصاحب الرسالة أشار إلى أهمية الدور الذي يلعبه التامين في الاقتصاد القومي من ناحية توفير الحماية التأمينية للمجتمع وحماية الاقتصاد القومي من الأضرار التي قد تصيب الممتلكات أو الأشخاص أنفسهم.. كما أن التأمين يعتبر انعكاسا للنمو الاقتصادي في أي دولة.. فيما يتعلق بالسوق فإنه يتمتع بسمات خاصة وتوجد شركات القطاع العام والشركات المشتركة بالإضافة إلى شركات القطاع الخاص المصري والأجنبي، وهي سمة لا تتوافر في كثير من الأسواق بالنسبة للدول النامية.

تطرق سليم للقوانين المنظمة لإنشاء شركات تامين أو إعادة تامين في السوق وأشار إلى ما حدده القانون بخصوص الحد الأدنى لإنشاء أية شركة تامين أو إعادة تامين وهو 30 مليون جنيه وبافتراض أن ذلك سيؤدي إلى دخول شركات ضعيفة.. فإن الحد الأدنى يختلف عن رأس المال المطلوب الذي يتحدد وفقا لدراسات الجدوى المقدمة من الشركة التي ترغب في دخول السوق وحجم الأقساط المتوقع أن تكتتب فيه كذلك فروع التأمين التي ستعمل فيها، وما يثبت ذلك أن رأسمال إحدى الشركات بالسوق مؤخرا 45 مليون جنيه.

ضوابط

وبالنسبة للعوامل الواجب توافرها في معيدي التأمين.. أشار سليم إلى أن هناك من القواعد والإجراءات التي تلزم شركات التأمين بالسوق بعدم التعامل مع أي معيد تأمين بالخارج، إلا إذا كان مسجلا بقوائم معيدي التامين بالهيئة المصرية للرقابة على التأمين، كما أنه لا يمكن اعتماد تسجيل أي معيد تامين بسجلات الهيئة إلا إذا كان معتمدا من كبرى المؤسسات المالية الدولية المختصة في هذا الصدد التي لا يقل رأسمالها عن خمسين مليون دولار مؤكدا أنه ليس هناك خوف فيما يتعلق بتوافر حد الأمان المطلوب لمعيدي التأمين.

وفيما يتعلق بتحرير التعريفات وهو ما يعني تحرير أسعار التأمين.. أوضح أنه بالرغم من قيامنا بتحرير أسعار التأمين منذ فترة فإنه لم يحدث انهيار للسوق كما حدث بالسوق التركي على سبيل المثال، ذلك للتنسيق الكامل بين جميع الهيئات العاملة في السوق والتعاون بين الهيئة المصرية للرقابة على التأمين والاتحاد المصري للتامين والشركات العاملة بالسوق رغم ما يقال عن بعض الممارسات التنافسية الضارة القليلة.. وما يثبت ذلك تحقيق جميع الشركات أرباح خلال الفترة الماضية.

وعن المخاوف من دخول شركات أجنبية إلى السوق أكد خيري سليم أنه ليس هناك مجال لهذا التخوف لأن كل شركة تنشأ في السوق المصري شركة مساهمة مصرية حتى لو كانت هناك مساهمة للمستثمر الأجنبي.. ومن جهة أخرى فإن وجود قوانين ومؤسسات للرقابة والإشراف كفيل بحماية السوق من أية تجاوزات.. والقوانين تنص على استثمار أموال التأمين في مصر.

وتطرق لرؤوس أموال شركات التأمين في السوق المصري ومدى كفايتها أوضح أن شركات التأمين في السوق تتمتع الآن بكفاية رأس المال بل إن القدرة المالية لتلك الشركات تسمح باستيعاب مثلي قدرتها الحالية من أعمال.

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	عاطف فهيم
الموضوع الفرعى :	قطاع تجارة الخدمات: التأمين	رقم العـــــدد :	٢٨٧١
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٧/٤

فتح الباب

حول التخوف من قدوم شركات إعادة تامين عالمية للعمل بالسوق المصرى.. أكد أنه لا مجال لهذا التخوف أيضا، وقمنا بفتح الباب فى هذا المجال وسمحنا بإنشاء شركات إعادة بنسبة 100٪ رأسمال أجنبي لكن لم يأت أحد حتى الآن.

فيما يتعلق باندماج الشركات الصغيرة شجع الشركات الصغيرة بالسوق على الاندماج لإيجاد كيانات كبيرة تكون قادرة على المنافسة.

على نفس الجانب فصل د. سامى عفيفى أستاذ الاقتصاد الدولى بجامعة حلوان ومستشار رئيس هيئة الإستثمار للشئون الاقتصادية بين برنامج الإصلاح الاقتصادى المصرى والإجراءات المتبعة لتحرير قطاع التأمين فى مصر وبين الاتفاقية الدولية لتحرير التجارة فى الخدمات وأكد أنه لا توجد علاقة بينهما على الإطلاق لأن الاتفاقية الأخيرة ستطبق بالنسبة لمصر ولعدد كبير من الدول النامية اعتبارا من أول يناير عام 2005.

وأشار إلى أن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية منحت مجموعة الدول التى يقل متوسط نصيب الفرد فيها من الدخل القومى عن 1000 دولار سنويا فترة انتقالية 10 سنوات كما أن الاتفاقية لا تشترط خصخصة القطاع لأنها تنص فقط على قاعدة المعاملة الوطنية.. وبموجب تلك القاعدة عند تطبيقها يتطلب الأمر اتباع نفس النهج والمعاملة حيال الشركات الأجنبية لتختفي مظاهر التفرقة والتمييز بين الشركات الوطنية والأجنبية العاملة فى قطاع التأمين من حيث التراخيص والموافقات والمزايا التى تقدمها الحكومة لشركات التأمين الوطنية الأمر الذى يتطلب فتح سوق التأمين وتحريره وعدم تقييده لتعمل فيه شركات التأمين الوطنية والدولية، ويختفى من القاموس مصطلح «الأجنبية» ويحل محلها «الشركات العاملة فى قطاع التأمين» بغض النظر عن شكل الملكية مصرية أم مملوكة لأجانب

الكفاءة الاقتصادية

أكد أن الخصخصة مرتبطة بقضية الكفاءة الاقتصادية التى تقوم على إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية من الأنشطة الأقل كفاءة إلى الأنشطة الأكثر كفاءة، ويتطلب ذلك التخلى عن سياسات تسعير سياسات التأمين، والمنافسة بينها لتقديم سلة تأمينية أكثر تعبيرا عن واقع النشاط الاقتصادى تقضى بموجبها على ظاهرة التسعير العشوائى للأخطار التأمينية التى لا تفرق بين طبيعة الأخطار التى تتعرض لها الأصول والممتلكات.

وأشار إلى أن شركات التأمين وجدت نفسها مضطرة إلى الدخول فى منافسة بينها لاجتذاب العملاء فبدأت تتطاحن فى الأسواق وتنتهج أساليب تأمينية أطلق عليها الأساليب «غير الشريفة» فالاقتصاد لا يعرف الأساليب «الشريفة» و«غير الشريفة».. وإنما يعرف الأساليب «الكفء» و«الأكثر كفاءة» و«الأقل كفاءة» فيعقد مقارنة بينها، ويصيغ النظم التى تحول الأنشطة الأقل كفاءة إلى أنشطة أكثر كفاءة.. والدعوة إلى إقامة نظام اقتصادى يجنح فى اتجاهاته لتحفيز الملكية الخاصة للوحدات الاقتصادية ومن بينها شركات التأمين لأنه يؤمن أن القطاع الخاص أكثر كفاءة من القطاع العام.

ويرى عفيفى أن الحكومة ستنتهج كما فعلت فى شركات القطاع العام الخاضعة للقانون 203 لسنة 91 سياسة التدرج فى خصخصة شركات التأمين لتمر بالمراحل التالية تقييم أصول وخصوم شركات التأمين للوصول إلى القيمة الاسمية والقيمة السوقية الابتدائية التى تطرح على أساسها شركات التأمين للبيع وتحديد شريحة أولية «عادة 10 ٪» من أسهم كل شركة من شركات التأمين يأتى دورها فى برنامج الخصخصة وطرحه بالتدرج فى بورصتى الأوراق المالية، كما قد يكون من المناسب طرح بعض من هذه الأسهم فى البورصات الدولية والتوسع التدرجى فى زيادة مساهمة القطاع الخاص فى ملكية شركات التأمين ومراقبة اتجاهات القيم السوقية للأسهم فى البورصة للوصول إلى القيمة السوقية العادلة التى على أساسها يتم التصرف فى النسب الباقية من رؤوس أموال شركات التأمين ويتم اتخاذ القرار المناسب ببيع النسب المتبقية من رؤوس أموال فى شكل أسهم عن طريق البورصة أو لمستثمر أو لمجموعة من المستثمرين الرئيسيين.

نوعية السياسات

حول المخاوف من دخول رؤوس الأموال الأجنبية وانسحابها بصورة فجائية مما قد يؤثر سلبا على الاقتصاد الوطنى.. أوضح د. عفيفى أن رأس المال يسعى فى المقام الأول لتحقيق ربحية فى إطار سياسات اقتصادية فيها الإفصاح والشفافية من ناحية، وتوفر له الأمان من ناحية أخرى.. فإذا اختفت هذه العناصر أى هذه السياسات فلابد وأن يهرب رأس المال سواء كان وطنيا أو أجنبيا.

هنا تصبح القضية الرئيسية كفاءة السياسات «الماكرو اقتصادية» فى جذب الاستثمارات وتهيئة الاقتصاد للانطلاق بمعدلات للتنمية توفر احتياجات النمو الاقتصادى التلقائى.. فهروب رؤوس الأموال سواء وطنية أو أجنبية نتيجة للسياسات «غير الكفء» وليس سببا للأزمات الاقتصادية.. فالخوف الحقيقى عدم القدرة على انتهاج السياسات الاقتصادية الأكثر كفاءة.

عن حقوق حملة الأسهم والوثائق أكد عفيفى أنه لا مجال للخوف على تلك الحقوق لأن نظام الاقتصاد الحديث تنتهج الدولة من خلاله الرقابة غير المباشرة على مكونات النشاط الاقتصادى، ووضع الضوابط الصارمة التى تكفل عناصر الإفصاح والشفافية وغياب الصور الاحتكارية وعدم اتباع ممارسات غير مشروعة وإنشاء المؤسسات الكفيلة برقابة الأداء ومتابعة التطورات فى الأسواق وحماية حقوق المساهمين وحملة الوثائق والتدخل بما يحمى هذه الحقوق..

ضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	عاطف فهيم
ضوع الفرعي :	قطاع تجارة الخدمات: التأمين	رقم العـــــدد :	٢٨٧١
ـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٧/٤

أوضح عفيفي أن قطاع التامين في مصر بإمكانه أن يكون «قاطرة» تقود حركة التنمية بما يقدمه من خدمات لتغطية الأخطار التي قد تتعرض لها وحدات النشاط الاقتصادي، وبما يوفره من أموال يتم توظيفها داخل الاقتصاد لكن القطاع ظل مغلقا ومنعزلا عن الأحداث والتطورات العالمية، ولم يأخذ بأسباب الرقي والتقدم التي عرفتها شركات التامين في العقود الثلاثة الماضية، ولم يكن وعاء جاذبا لعمليات إعادة التامين التي تعرفها الكثير من أسواق التامين في العالم.. أشار إلى أنه كان من الأحرى أن تسعى الشركة المصرية لإعادة التامين لجذب عمليات إعادة التامين داخل السوق المصرى وتشكل أحد بنود سد العجز في ميزان المدفوعات المصرى.. لكنها لم تحقق شيئا من ذلك أمام ضمان المشرع حصة ثابتة لها تحقق من ورائها أرباحا دون أن تبذل جهدا.. فالقضية الأخطر أن شركات التامين تخلفت كثيرا في نظمها وكوادرها وفنونها وأوعيتها التامينية عن المستويات العالمية وهو أمر يعد وحده كافيا للإسراع بخصخصة هذه الشركات.

صناعة منفتحة

اتفق أنور ذكرى عضو المجلس الأعلى للتامين في مصر ورئيس مجلس إدارة الشرق للتامين في نفس الرأى مؤكدا أنه لاخوف مطلقا على سوق التامين المصرى من السير في اتجاه العولمة خاصة أن صناعة التامين المحلية منفتحة على العالم الخارجي ومرتبطة به ارتباطا وثيقا لا يقبل التجزئة.

فالتغطيات التامينية المعمول بها في الخارج يتضح ذلك من خلال شروط الاتفاقيات والشروط العمومية لوثائق التامين المختلفة.

غير أن ذلك لا يمنع أن هناك من التغطيات التامينية العالمية التي لا يحظى السوق المصرى بنصيب منها أرجع ذلك إما لعدم وجود خبرة سابقة أو معدلات خسائر معلومة مسبقا، أو لمجرد التخوف من الأقدام عليها تحسبا لنتائج غير مرضية ارتبطت بتجارب سلبية في الماضي، أو لعدم توافر الأعداد الكبيرة المقبلة على التعامل فيها.. وكلها أمور لا تجعل من المستحيل على السوق المصرى التعامل معها بعد علاج تلك المعوقات.

وأشار ذكرى إلى أنه تظل مشكلة المواجهة والجرأة للاتجاه نحو التميز والجودة التي ينبغي أن تأخذ مكانها من الاهتمام لضمان الاتجاه الصحيح نحو «العولمة»، وهو ما يحتم على شركات التامين المصرية أن تراعي عددا من العناصر المهمة على رأسها توفير تغطيات تامينية جديدة متطورة على المستوى العالمي، والارتقاء بمستوى الخدمة التامينية وإنشاء كيانات كبيرة قادرة على مواجهة الشركات العملاقة وخفض التكلفة سواء على مستوى المنتج النهائي أو على مستوى عناصر التكلفة في كل مرحلة.

فيما يتعلق بالخصخصة أوضح أنه عام 1995 وبعد تعديل القانون «10 لسنة 81»، ومع التحول في سياسة الدولة على إثر انضمام مصر لاتفاقية تحرير التجارة في الخدمات الجاتس تقرر إلزام شركات تامين القطاع العام ببيع مساهماتها في شركات تامين القطاع الخاص القائمة وحرمانها من المنافسة في شركات تزاول نفس النشاط.

وبالفعل انسحبت الشرق للتامين من مساهمتها في شركتي «الدلتا» للتامين و«المهندس للتامين» تنفيذا لمواد القانون.. وفي ظل ذلك التعديل الجديد في السياسة الاقتصادية في مصر تاسست شركات تامين قطاع خاص بنسبة 100٪ «الفرعونية للتامين» و«المستثمرون المتحدون للتامين» وغيرهما من الشركات التي تم لها الترخيص بعد ذلك بمزاولة المهنة.. أما شركتا التامين المصرح لهما بالتامين في المناطق الحرة «العربية الدولية للتامين» و«المصرية الأمريكية للتامين» وانسحبت مصر للتامين من الأولى وكانت تعتبر المؤسس الرئيسي لها وتستعد الشرق لبيع حصتها في الأمريكية.

أكد ذكرى أن الخصخصة لا تشكل رعبا لنا ولا تثير فزعنا أو قلقنا لأن الخصخصة ليست غريبة على شركات التامين المصرية وكان السوق المصرى يعج بشركات التامين المصرية والأجنبية حتى بدايات التاميم والفترة من عام 1961 حتى عام 1981 ليست بالفترة الطويلة في عمر الشعوب لأن عرف الشعب المصرى خلالها ما يسمى بالقطاع العام في صناعة التامين ثم اتجه بعد ذلك لتعديل مساره والعودة للخصخصة.

قطاع تجارة الخدمات

الاتصالات

المجلات

قطاع تجارة الخدمات : الاتصالات

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	تحرير الاتصالات بالقانون الموحد	عصام رفعت	الاهرام الاقتصادى"مجلة"	١٦٤٤	٢٠٠٠/٧/١٠	٤٠

ضوع الرئيسى :	اتجاهات	اسم كاتب المقال :	عصام رفعت
ضوع الفرعى :	قطاع تجارة الخدمات:الاتصالات	رقم العـــــدد :	١٦٤٤
ـــــدر :	الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٧/١٠

الدكتور أحمد نظيف:

تحرير الإتصالات بالقانون الموحد

منع الاحتكار وحماية استثمارات الشركة المصرية للاتصالات

مليار جنيه للشبكة الفقرية فى ثلاث سنوات

صندوق لدعم الخدمات بالمناطق النائية

الموضوع الرئيسى : الجات
الموضوع الفرعى : قطاع تجارة الخدمات:الاتصالات
المصدر : الاهرام الاقتصادى
اسم كاتب المقال : عصام رفعت
رقم العدد : ١٦٤٤
تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٧/١٠

فرضت التطورات المتلاحقة فى شبكات الاتصالات وصناعة البرمجيات والمعلومات استحداث وزارة للاتصالات والمعلومات لتنظيم هذا القطاع الحيوى.. ولكن مع وجود مجموعة من القوانين التى تنظم قطاع الاتصالات، فماهى الحاجة لإصدار قانون جديد موحد فى هذا المجال؟؟ وكيف سيحقق هذا القانون - الذى سيعرض على مجلس الشعب فى دورته الجديدة - المرونة المطلوبة فى ادارة هذا القطاع الحيوى الذى تشارك فيه الاستثمارات الخاصة بمليارات الجنيهات؟ وماهو دور الشركة المصرية للاتصالات فى ظل منع الاحتكار؟ وكيف يستفيد مستخدمو الاتصالات والمعلومات فى مصر من الخدمات التى سيوفرها المشروع القومى لتطوير شبكة الاتصالات؟

وكيف ستتم تنمية واعداد الكوادر العاملة فى هذا القطاع؟ وماهى خطة وزارة الاتصالات والمعلومات للنهوض بصناعة المعلومات وتسويق البرمجيات خارج مصر حتى تعود لمصر ريادتها فى مجال الاتصالات؟ وماهى مشروعات الوزارة لتحويل المجتمع المصرى إلى مجتمع المعلومات؟

هذه الأسئلة طرحناها على الدكتور احمد نظيف وزير الاتصالات والمعلومات.. فماذا قال؟

الضرورة والقانون الموحد

ماهى الحاجة لإصدار قانون موحد للاتصالات فى الوقت الراهن؟

●● القانون الموحد للاتصالات هو اطار تشريعى جديد لصناعة الاتصالات فى مصر، حيث ان هذه الصناعة تنظم شئونها الآن مجموعة من القوانين القديمة بالاضافة لعدد من القرارات الجمهورية وقد ظهرت ضرورة ملحة مع تطور هذه الصناعة ان يتم اعداد قانون جديد موحد للاتصالات يحقق الآتى:

- توحيد القرارات والقوانين السابقة فى اطار تشريعى موحد يزيل اى تعارض بينها ويعتبر هو الاساس لعمل هذه الصناعة وتطويرها وتحريرها.
- وضع اسس وقواعد لإنشاء صناعة وليدة وجديدة فى مصر هى صناعة تشغيل وادارة شبكات الاتصالات من خلال شركات مصرية مع وضع الضوابط اللازمة لعمل الشركات.
- تفعيل دور جهاز تنظيم مرفق الاتصالات فى مصر فى الاشراف على قطاع الاتصالات وذلك من خلال توفير هيكل ادارى مرن يمكنه من الاستعانة بالكفاءات الفنية المطلوبة والاحتفاظ بها وتنميتها وذلك لاداء المهمة الكبيرة فى منح التراخيص للشركات المصرية لادارة وتشغيل شبكات الاتصالات وضمان الاشراف على ربط هذه الشبكات ببعضها البعض بالاضافة لادارة الطيف الترددى فى مصر وهو مورد طبيعى مهم يجب ان يدار على أسس اقتصادية وبناء على المعايير الدولية لذلك.
- حماية الاستثمارات الخاصة بالشركة المصرية للاتصالات فى مجال شبكة التليفونات مع تطوير هذه الشبكة لتصبح الشبكة الفقرية فائقة السرعة لنقل الصوت والصورة والبيانات.
- تحرير خدمات الاتصالات التى يتم تقديمها للمستخدم النهائى فى مجال نقل المعلومات والصوت والصورة بالاضافة للخدمات الجديدة مثل خدمات الشبكة الذكية والخدمات المتكاملة وذلك لضمان وصولها للمستخدم النهائى.
- حماية المستخدم النهائى بالحفاظ على حقوقه فى الحصول على خدمة متميزة بأسعار معقولة وطبقا للمعدلات المتعارف عليها مع توفير حق المستخدم فى الحفاظ على اسراره.
- منع الاحتكار وتشجيع التنافس فى مجال خدمات الاتصالات لرفع مستوى كفاءة الخدمة وإعادة الدور الريادى لمصر على المستوى الإقليمى.
- إنشاء صندوق جديد بجهاز تنظيم مرفق الاتصالات يتم تمويله من حصيلة التراخيص التى تسددها شركات تقديم خدمات الاتصالات وذلك لدعم الخدمة فى المناطق النائية وتخفيف الاعباء المالية على الشركة المصرية للاتصالات.

التحول الكبير

ما هي ملامح المشروع القومي

الموضوع الرئيسي : الجات

الموضوع الفرعي : قطاع تجارة الخدمات:الاتصالات

المصدر : الاهرام الاقتصادى

اسم كاتب المقال : عصام رفعت

رقم العدد : ١٦٤٤

تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٧/١٠

لتطوير شبكة الاتصالات فى مصر؟

●● تمر صناعة الاتصالات فى العالم كله بمرحلة تحول كبيرة فى مجال تكنولوجيا الشبكات هذا التحول يلقى علينا فى مصر بتبعات كبيرة فى الاستجابة لهذه المتغيرات بإعادة تخطيط شبكة الاتصالات والمعلومات. ويعتبر التلاحم بين شبكات التليفونات وشبكات نقل المعلومات هى السمة الاساسية لهذا التحول الذى يتضح جليا فى النمو المستمر لشبكة الانترنت على مستوى العالم ويمكن تبسيط هذا التحول فى الخدمات التى تقدم للمواطن العادى من خلال اعتبار اننا بدانا بخدمات الإنترنت باستخدام شبكة التليفون بينما التحول يفرض ان يتم تحميل خدمات التليفونات على شبكة الانترنت فى خلال السنوات المقبلة.

وفى ضوء هذا التحول الكبير كان لزاما علينا ان نعيد النظر فى تخطيط الاتصالات فى مصر باعداد المشروع القومى لتطوير شبكة الاتصالات فى مصر الذى يمكن تلخيص ملامحه الاساسية فى:

١ ـ تعظيم الاستفادة من الاستثمارات الكبيرة التى تمت فى السنوات السابقة فى تطوير شبكة التراسل على مستوى الجمهورية والذى تم من خلاله انشاء شبكات الالياف الضوئية بحيث اصبحت تغطى اغلب مدن الجمهورية.

ب ـ إنشاء شبكة جديدة فائقة السرعة بتكنولوجيا جديد تعتبر هى الشبكة الفقرية لنقل الخدمات المتكاملة من صوت وصورة وبيانات والتى يتوقع أن يتم فيها استثمار اكثر من مليار دولار على ثلاث سنوات وتبدأ فى القاهرة الكبرى والاسكندرية وتمتد فى مراحل لاحقة لغيرها من المحافظات . ويقترح ان تقوم الشركة المصرية للاتصالات بدور ريادى فى تنفيذ هذه الشبكة الجديدة اعتبارا من النصف الثانى من العام الحالى وذلك للاستفادة من الخبرات السابقة فى الشركة المصرية للاتصالات فى هذا المجال

جـ ـ العمل على مشاركة عدد كبير من الشركات العالمية فى تخطيط وتنفيذ هذه الشبكة لتستخدم لتوفير خدمات البنية الاساسية للشركات الخاصة لتقديم خدمات الاتصالات للمستخدم النهائى. ويمكن تبسيط دور هذه الشبكة الفقرية الفائقة السرعة بانها العمود الفقرى الذى يربط شبكات الاتصالات الخاصة بعضها البعض وشبكات الاتصالات الاقليمية والدولية.

د ـ يرتكز المشروع القومى لتطوير شبكة الاتصالات فى مصر على القانون الموحد الجديد للاتصالات فى تنظيم العلاقة بين ادارة الشبكة الفقرية الفائقة السرعة والشركات الخاصة لتقديم خدمات الاتصالات للمستخدم النهائى.

ملامح التغيير

كيف يتم تطوير خدمات الاتصال حاليا ؟ وكيف يستفيد منها المواطن العادى ورجل الأعمال من المستثمر والسائح الذى يستخدم هذه الخدمات؟

●● فى ضوء ما ذكر فى السؤال السابق من حتمية التغيير فى مجال تخطيط الشبكات المتكاملة فإن التطور الاكبر يحدث فى خدمات الاتصالات المتكاملة للمستخدم النهائى. وفى هذا الصدد فإنه يمكن تلخيص ملامح هذا التطور فى أن الخدمات تتجه نحو مزيد من التكامل والاعتماد على الخدمات المحمولة بالاضافة لخفض التعريفة لخدمات الاتصالات.

وينعكس هذا التطور فى خدمات الاتصالات فى مصر فى النقاط التالية:

١ ـ خفض اسعار خدمات الاتصالات الدولية بنسبة تتراوح بين ٢٥٪ فى المكالمات التليفونية و ٥٠٪ فى دوائر نقل المعلومات لشبكة الانترنت بحيث اصبحت مصر ولاول مرة قريبة من معدلات الاسعار العالمية بل وارخص منها فى بعض الحالات وينعكس ذلك على امكان توفير هذه الخدمات للمستخدم النهائى.

٢ ـ ترويج الخدمات الجديدة مثل خدمات الشبكة بنظام الكود ٩٠٠ والكود ٨٠٠ وقد بدات بالفعل الشركة المصرية للاتصالات فى تقديم خدماتها بالتعاون مع شركات تقديم خدمة الانترنت فى مصر وهى تضيف خدمات جديدة للسائحين ورجال الأعمال للاتصال بشبكة الانترنت بدون كلمة السر الخاصة بهم بالاضافة لامكانية إجراء مكالمات يسندها متلقى المكالمة من شركات تقديم الخدمات المختلفة للجمهور.

٣ـ تخفيض أسعار الخدمات المتكاملة المعروفة بنظام ISDN وترويج خدماتها بحيث تصبح فى متناول المواطن العادى وهى توفر امكانية إضافة خط تليفونى جديد يستخدم للمكالمات التليفونية والفاكس والانترنت دون الحاجة لتغيير الشبكة الارضية والتى تربط المستخدم النهائى ويعتبر هذا النوع من الخدمات مناسبا لبعض المنازل والمنشآت الصغيرة وذلك لتوفير التكاليف وإضافة خدمات جديدة.

٤ـ التخطيط لإدخال خدمات الاتصالات غير المتماثلة المعروفة بنظام ADSL والتى سوف تتيح للمستخدم النهائى فى المنزل توفير عدد إضافى من خطوط التليفونات والانترنت بالاضافة لنقل الفيديو بسرعات كبيرة تصل إلى ٨ ميجا بت/ ثانية وهى تتجاوز الاف الاضعاف للسعة الحالية لشبكة التليفونات مع تسعير هذه الخدمات باسعار معقولة للمواطنين. ولاشك ايضا أن الاسعار المذكورة للخدمات الجديدة تعكس الاحمال الكبيرة المتوقعة على شبكات الاتصالات مما يعطى اهمية كبيرة لانشاء الشبكة الفقرية الفائقة السرعة.

الموضوع الرئيسي : الجات
اسم كاتب المقال : عصام رفعت
الموضوع الفرعي : قطاع تجارة الخدمات:الاتصالات
رقم العـــــدد : ١٦٤٤
المصـــــدر : الاهرام الاقتصادى
تاريخ الصـدور : ٢٠٠٠/٧/١٠

دور الشركة المصرية

ومـا هو دور الشـركـة المصـرية للاتصالات فى المرحلة المقبلة؟

●● لاشك أن الشركة المصرية للاتصالات لها دور كبير فى خطة تطوير خدمات وشبكات الاتصالات فى مصر وهى تعتبر الشركة الأم لخدمات الاتصالات فى مصر والمنوط بها إنشاء الشبكة الفقرية الفائقة السرعة على مستوى الجمهورية وهو تفعيل لدور الشركة مع تحرير لخدمات الاتصالات وخلق منافسة فى تقديم الخدمات الجيدة للمستخدم النهائى.

وسوف تشترك الشركة المصرية للاتصالات أيضا فى توفير الخدمات الجديدة للمستخدم النهائى بكفاءة عالية وأسعار معقولة مما يفتح المجال لها فى اقتحام عـالم الخـدمـات المتكاملة بقوة مع نقل كل الخـبـرات اللازمة لها فى هذا المجال.

وقد تم الاعلان اخيرا عن أن الشركة المصرية للاتصالات سوف تحصل على رخصة ثالثة لخدمات التليفون المحمول بعد انتهاء المهلة الممنوحة للشركتين الحاليتين حيث أن صناعة خدمات الاتصالات المحمولة المتكاملة هى صناعة المستقبل ولا يصح أن تحرم الشركة الام من المشاركة فى صياغة مستقبل الاتصالات فى مصر.

ويصاحب عملية طرح الاسهم تطوير لخدمات الشركة وتفعيل لدورها من خلال قيامها بالدور الاستراتيجى فى إنشاء الشبكة الفقرية الفائقة السرعة. وينتظر أن يحدد مجلس الوزراء نسبة الاسهم التى سوف يتم طرحها للاكتتاب العام فى مصر.

تأهيل الكوادر

كيف تتم التنمية البشرية وإعداد الكوادر المؤهلة فى قطاع الاتصالات؟

●● يتم وضع خطة طموح بالتعاون مع المعهد القومى للاتصالات لتأهيل وإعادة تأهيل الكوادر الفنية العاملة فى قطاع الاتصالات، كما سيتم عمل برامج تدريبية رفيعة المستوى مع بعض الشركات العالمية لتدريب مهندسى الاتصالات على التكنولوجيات الجديدة حتى يمكن توظيفهم فى تلك الشركات لتفادى استخدام الخبرات الأجنبية.

كما سيتم دعم الكليات المتخصصة ودعم المناهج التعليمية لهذا التخصص عن طريق اتفاقيات دعم القوى البشرية مع بعض الشركات العالمية والجهات المانحة بالاضافة إلى إعداد برامج تدريبية مكثفة مع معاهد التدريب المتخصصة فى هذا المجال.

اما عن برامج التدريب التى ستقوم بها الوزارة بالتعاون مع الشركات العالمية فى هذا المجال سواء فى الاتصالات أو فى تكنولوجيا المعلومات فستتبنى الوزارة بعض البرامج التدريبية لاعداد المتخصصين فى هذه المجالات، على أن يتم ذلك فى إطار دعم بعض البرامج والمناهج الجامعية أو فى إطار منح دراسية للتدريب بمقار تلك الشركات فى الخارج.

صادرات البرمجيات

ومـا هى خطة الوزارة للنهوض بصناعة المعلومات وتسويق البرمجيات فى الخارج؟

.وما دور القطاع الخاص فى تنفيذها؟

●● سيتم ذلك من خلال هيئة صادرات البرمجيات التى تنوى الوزارة إنشاءها للنهوض بصناعة المعلومات وتسويق البرمجيات فى الخارج، حيث سيتم إنشاء شركة لتنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات فى مصر. ويكون احد الاقسام التجارية بهذه الشركة متخصصا فى تسويق ما ينتج فى مصر فى مجال البرمجيات. وستكون هذه الشركة مؤسسة بمساهمة حكومية فى حدود ٢٠٪ وتكون مساهمة شركات القطاع الخاص فى حدود ٨٠٪.

وسوف تضم هذه «الشركة» عدة انشطة متنوعة من شأنها دعم صناعة المعلومات فى مصر مثل انشطة اعتماد الشركات واعتماد التجارة الالكترونية وتنمية المناطق والحضانات التكنولوجية وتنمية الصادرات وتنمية القوى البشرية.

وبالإضافة إلى المساهمة فى رأس المال فسوف يتولى القطاع الخاص إدارة وتشغيل الشركة والتنسيق مع الجهات الحكومية فى كل ما يخص نشاط الشركة. وسوف تقوم الوزارة بالإشراف على تأسيس الشركة ومراعاة وضع الأهداف وفقا للأولويات موضع التنفيذ، كما تقوم بدعم أنشطة الشركة عن طريق تيسير عملها وحصولها على الموافقات المختلفة، كما ستقوم الوزارة بتمثيل نسبة المساهمة الحكومية فى رأس المال داخل مجلس الادارة.

وهناك بعض المشاريع التى تتبناها الوزارة لدخول مصر عصر التجارة الالكترونية فسوف تشمل الشركة المزمع إنشاؤها جهازا لتنظيم واعتماد العمليات التجارية التى تتم من خلال شبكات نقل المعلومات (التجارة الالكترونية). اما المشاريع التى ستدعمها الوزارة فى هذا المجال فهى مشاريع تدريبية ومشاريع من شأنها تنمية الطلب المحلى فى السوق المصرية لأعمال التجارة الالكترونية ومشاريع تثقيفية لتنمية الوعى العام بأهمية هذا المجال ومشاريع لميكنة الجهات الحكومية التى يتداخل عملها مع التجارة الالكترونية كالجمارك والضرائب وتطوير الهيئة القومية للبريد.

اما عن مدى حجم مشاركة القطاع الخاص فى هذه

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	عصام رفعت
الموضوع الفرعي :	قطاع تجارة الخدمات:الاتصالات	رقم العـــــدد :	١٦٤٤
المصـــــدر :	الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٧/١٠

المشاريع، فبالنسبة للمشاريع التدريبية فستتم بمعرفة القطاع الخاص وبدعم من الحكومة. وبالنسبة لمشاريع تنمية الطلب المحلي ، فكلها تتم بمعرفة القطاع الخاص وبمعاونة الحكومة فى تنظيمها وتذليل العقبات التى تعترضها. وتبقى مشاريع التوعية التى تقع أساسا على عاتق الوزارة.

وتبقى بعد ذلك مجموعة من المشاريع النموذجية لتطبيقات التجارة الالكترونية، حيث يمكن للحكومة أن تبدأ بتبنى بعضها مثل: الفواتير الالكترونية لبعض الخدمات العامة أو عمليات تتبع البريد السريع من خلال الانترنت وغير ذلك.

مجتمع المعلومات

ما هى المشروعات التى تقوم بها الوزارة لتحويل المجتمع المصرى إلى مجتمع المعلومات؟

●● لقد وضعت الوزارة من أجل تحقيق هذا الهدف حيث انها شملت عدة مشروعات تم تحديدها كالآتى:

اولا: مشروعات تنمية صناعة الاتصالات والمعلومات:

- مشروع تنمية صادرات البرمجيات المصرية
- مشروع إنشاء مناطق وحضانات لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.
- مشروع تشجيع الشراكة مع الشركات العالمية.
- مشروع تهيئة المناخ التشريعى لنمو صناعة الاتصالات والمعلومات
- مشروع تهيئة مناخ الاستثمار
- مشروع تطوير البحوث التطبيقية للاتصالات والمعلومات.

ثانيا: مشروعات التنمية البشرية:

- مشروع التدريب المتخصص للخريجين
- مشروع إنشاء مراكز تدريب الشباب على تكنولوجيا المعلومات.
- مشروع إنشاء نوادى طفل القرن الـ ٢١
- مشروع إنشاء المراكز المجتمعية لخدمات المعلومات والاتصالات.
- مشروع تدريب الشباب بالخارج على التكنولوجيا المتقدمة.
- مشروع تدريب العاملين بالحكومة على تكنولوجيا المعلومات.
- مشروع تطوير محتوى التعليم الجامعى لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.

ثالثا: مشروعات تنمية البنية الأساسية للاتصالات:

- المشروع المتكامل لتطوير شبكة الاتصالات
- مشروع تطوير اداء جهاز تنظيم مرفق الاتصالات
- مشروع الإطار المتكامل لخدمات وتعريفة الاتصالات

رابعا: مشروعات تنمية البنية المعلوماتية وزيادة الطلب المحلى

ومنها مشروعات قومية تشرف الوزارة على تنفيذها ، وهى:

- مشروع الرقم القومى. - مشروع السجل العينى.
- مشروع شبكة معلومات الخدمات الحكومية. - مشروع التجارة الالكترونية. - مشروع إنشاء وحدة الدعم الفنى ومتابعة المشروعات القومية. - مشروع تطوير الهيئة القومية للبريد. - مشروع إنشاء المركز القومى لتوثيق التراث الحضارى والطبيعى.

كما أن هناك مشروعات قطاعية تتابع الوزارة تنفيذها مع الوزارات المختلفة ، وهى:

- **مع وزارة التربية والتعليم وتتمثل فى:**

التوسع فى إدخال الحاسبات والانترنت فى المدارس

- تدريب المدرسين على تكنولوجيا المعلومات .
- تطوير برمجيات التعليم .

- **مع وزارة الداخلية وتشمل:**
  - تطوير مكاتب السجل المدنى.
  - تطوير اقسام الشرطة.
- **وزارة الصحة:**
  - شبكة المعلومات الصحية للمواطنين.
  - تطوير نظم معلومات المستشفيات.
- **وزارة العدل:**
  - تطوير المحاكم.
  - تطوير مكاتب التوثيق بالشهر العقارى.
- **وزارة السياحة:**
  - الشبكة القومية للمعلومات والخدمات السياحية.
- **وزارة التنمية المحلية:**
  - مشروع التنمية المحلية بالمعلومات فى المحافظات.
- **وزارة المالية:**
  - مشروع نظام معلومات الضريبة العامة على الدخل.
  - مشروع نظام معلومات ضريبة المبيعات.

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	عصام رفعت
الموضوع الفرعي :	قطاع تجارة الخدمات:الاتصالات	رقم العـــــدد :	١٦٤٤
المصـــــــدر :	الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٧/١٠

- **وزارة التعليم العالى والبحث العلمى:**
- تطوير شبكة الجامعات المصرية.
- تطوير شبكة مراكز ومعاهد البحوث.

كما أن هناك برامج لتوفير الحاسبات للطلبة فى الجامعات وذلك من خلال التعاون مع بعض شركات القطاع الخاص، حيث تم عمل برنامج متكامل لتوفير الحاسبات للطلبة فى الجامعات بأسعار شبه رمزية وبتسهيلات كبيرة فى السداد، وهذا بالاضافة إلى ما تم بحثه نحو توفير اشتراكات مخفضة للطلبة على شبكة الانترنت.

وفى إطار جهودنا لتدريب الشباب على تكنولوجيا المعلومات فإنه يجرى الآن إعداد ثلاثة برامج تدريبية طموح للشباب بثلاثة مستويات مختلفة :

- برنامج لتدريب المتخصصين من خريجى الجامعات.
- برنامج لتدريب الطلبة اثناء الدراسة على الوسائل التعليمية بتكنولوجيا المعلومات.
- برنامج لتدريب القطاع العريض من الشباب والأطفال فى مراكز الشباب والنوادى والمدارس.

وسيتم توفير البرمجيات بأسعار رخيصة للطلاب فى المدارس والجامعات، وقد تم بالفعل توقيع اتفاقيتين مع اثنتين من كبرى الشركات العالمية الموردة للبرمجيات لتوفيرها للطلبة سواء مجانا أو بأسعار رمزية. وسيتم توقيع مثل هذه الاتفاقيات بين وزارة التعليم العالى وشركات عالمية أخرى تحت رعاية الوزارة.

أما عن فتح مراكز مجتمعية بالمحافظات لتقديم خدمات الانترنت والاتصالات والمعلومات للمواطنين فإن هذه المراكز بالمحافظات من شأنها تقديم الثقافة المعلوماتية من خلال توفير خدمات الانترنت والاتصالات والمعلومات لكل المواطنين بجميع المحافظات. والخطة تشمل إقامة خمسين مركزا فى المرحلة الأولى بالمحافظات.

وبالنسبة لدور القطاعين الخاص والحكومى والشركات العالمية فى كل هذه المحاور، فإن القطاع الخاص يمثل القوة الفاعلة التى تنفذ المشاريع وفقا لحوافز السوق الطبيعية ، وقدرة هذا القطاع على التنفيذ والانتشار أكبر من قدرة القطاع الحكومى.

اما الحكومة فهى الجهة التى تضع الإطار التنظيمى وتشرف على حسن الاداء والالتزام بالأهداف القومية ، ثم يأتى دور الشركات العالمية المتعاونة مع القطاع الخاص المصرى من خلال تحالفات عالمية مختلفة وبدافع الدخول إلى أسواق المنطقة العربية وكوسيلة لفتح أسواق لمنتجاتنا بالدول الأجنبية.

الملكية الفكرية

الجات

قطاع الملكية الفكرية

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	حماية الملكية الفكرية	ميلاد حنا	الاهرام	٤١٤٩٧	٢٠٠٠/٧/١٨	٤٦
٢	قبل مناقشة مجلس الشعب "التربس" مع من وضد من ؟	عبد العزيز جيزة	الاهرام الاقتصادى	١٦٦١	٢٠٠٠/١١/٦	٤٨

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	ميلاد حنا
الموضوع الفرعى :	قطاع الملكية الفكرية	رقم العـــــدد :	٤١٤٩٧
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٧/١٨

حماية الملكية الفكرية

غادر القاهرة اليوم بعد زيارة مهمة خاطفة د. كامل العثيب إدريس المدير التنفيذى للمنظمة العالمية للملكية الفكرية «وايبو» WIPO حيث التقى بالدكتور عصمت عبد المجيد، ثم بالمسئولين فى وزارات: الخارجية والثقافة والبحث العلمى والتجارة، وكانت الذروة لقاء خاصا مع الرئيس فى برج العرب. [illegible] وغير مصر - يقترب من تنفيذ اتفاقيات «الجات» لندخل حقبة جديدة فى مقدمتها «المشاركة» مع الاتحاد الأوروبى، ثم التعاون الاقتصادى [illegible]

والتجارى مع أمريكا، ثم إفريقيا وغيرها، وهى أمور تناقشها الصحف وأهل الفكر مؤيدين أحيانا ومعارضين أحيانا أخرى.

وما [illegible] نظرى هو أن قضية «الملكية الفكرية» وهى حلقة رئيسية أرقى فى هذا «النظام العالمى الجديد» لم تأخذ أهمية تذكر فى الطرح للرأى العام، ولذا رغبت فى إلقاء أضواء على هذا الموضوع المهم بمناسبة هذه الزيارة المهمة لمناقشة قواعد ومفاهيم [illegible]

يشكل الثبات للنظام الرأسمالى الذى ساد ونما خلال القرنين الـ ١٩ و ٢٠ أنه يرتكز على ثلاثة عوامل هى: رأس المال الذى يحدد [illegible] ووسائل الإنتاج [illegible] أصوله أكانت أرضا زراعية أو معدات صناعية أو تجارية [illegible] أو بنوكا [illegible] ثم عاملها الثالث هو العنصر البشرى المتمثل فى رجال الإدارة العليا تعاونها القوى العاملة التى تسهم فى الإنتاج [illegible] تماما فى عصر «المعلوماتية»، وحيث صارت شركة «مايكروسوفت» MICROSOFT أكبر شركة فى العالم تملك رأس المال وتضم منتجاتها حصيلة لإبداعات فكرية وبرمجيات للكمبيوتر، وهكذا برزت قضية «الملكية الفكرية» من المواقع الخلفية لاهتمامات البشر لتصبح فى موقع متقدم، لتبرز تقدم البشرية ليس رأس المال على أهميته ولا الصواريخ عابرة القارات، وإنما الإبداعات الفكرية، ومن ثم تميز البشر بالمحافظة على نتاج عقولهم.

فى هذا الإطار تمت صياغة اتفاقية إنشاء «المنظمة العالمية للملكية الفكرية» فى استكهولم فى ١٤ يولية ١٩٦٧، والتى تنص ديباجتها على «رغبة الأطراف المتعاقدة لدعم الملكية الفكرية فى جميع أنحاء العالم بهدف تشجيع النشاط الابتكارى، ثم بهدف تطوير ورفع كفاءة إدارة الاتحادات المنشأة فى مجالات حماية الملكية الصناعية وحماية المصنفات الأدبية والفنية مع الاحترام الكامل لاستقلال كل اتحاد منها»!!

وتفصل المادة (٢) من الاتفاقية الرئيسية للملكية الفكرية:

- □ للمصنفات الأدبية والفنية والعلمية
- □ منجزات الفنانين القائمين بالأداء وبرامج الإذاعة والتليفزيون.
- □ الاختراعات فى جميع مجالات الاجتهاد الإنسانى.
- □ الاكتشافات العلمية.
- □ الرسوم والنماذج الصناعية.
- □ العلامات التجارية وعلامات الخدمة والأسماء والسمات التجارية
- □ الحماية ضد المنافسة غير المشروعة

●●●

وربما كان من المناسب فى هذا المقام أن أتيح للقارئ فى سطور قليلة الخلفية التاريخية - فى العصور الحديثة - والتى فرضت على الحياة الاعتراف بـ «الملكية الفكرية» فمعظم المبدعين عبر التاريخ، بمن فيهم بيتهوفن وباخ وفان جوخ كانوا معدمين وعاش بعضهم على سخاء الملوك.

كانت البداية فى العصور الحديثة عندما ازدهرت الطباعة وراجت تجارة «الكتب»، أى صار ممكنا انفصال الفكر عن صاحبه بل وانتشاره بالتجوال بين البلدان دون عوائق عن طريق تداول وبيع الكتاب، فرغب المؤلفون فى حماية نتاج أفكارهم، فأصدرت ملكة انجلترا «آن» فى ١٠ أبريل عام ١٧١٠ قانونا يعطى المؤلف حق الحماية لطبع مؤلفه لمدة ٢١ عاما من تاريخ صدور القانون، أما بالنسبة للكتب الجديدة (التى لم يسبق نشرها) فالحماية اقتصرت على ١٤ سنة، قابلة للتجديد مرة واحدة إذا ظل مؤلفها على قيد الحياة، وخلال القرن الثامن عشر امتدت ثقافة «حماية حق المؤلف» إلى دول أوروبية أخرى، ثم اتسع مداها ليشمل مجالات أخرى مثل فنانى النحت وغيرهم. وكانت البداية فى أمريكا عندما أصدرت ولاية ماساشوستش «جامعة هارفرد» أول قانون لحماية الملكية «الذهنية» عام ١٧٨٩ حيث نص فى الديباجة على «أن أخص وأصدق ملكية للإنسان هى تلك الناتجة عن عصارة ذهنه».

الموضوع الرئيسي : الجات
اسم كاتب المقال : ميلاد حنا
الموضوع الفرعي : قطاع الملكية الفكرية
رقم العـــــدد : ٤١٤٩٧
المصــــــدر : الاهرام
تاريخ الصــدور : ٢٠٠٠/٧/١٨

[illegible]

د. ميلاد حنا

ويستمر الاهتمام بحقوق الملكية الفكرية ينمو ويتوسع خلال القرن التاسع عشر في معظم بلدان أوروبا، كما اتسع مداه ليغطي مجالات لم تكن معروفة من قبيل تشمل النشاط الصناعي وبجواره الابداع الفكري والفني، وفي أواخر القرن الـ ١٩ تبلور كل ذلك في اتفاقيتين هما: (١) اتفاقية «باريس» وقد وقعت في ٢٠ مارس عام ١٨٨٣ لحماية الملكية الفكرية في مجال الصناعة، وتشمل: براءات الاختراع، والعلامات الصناعية والتجارية والاسم التجاري وبيانات المصدر... الخ، فكانت بالفعل نقطة تحول [illegible] «اقليمية القوانين» [illegible]

هذا وقد انضمت مصر إلى هذه الاتفاقية عام ١٩٥١ [illegible] مرات عديدة كان أهمها عام ١٩٧٥ من خلال تنظيمات الأمم المتحدة [illegible] حتى صارت مع التعديلات المتلاحقة «دولية عالمية». (٢) اتفاقية «برن» في سويسرا وقد وقعت في ٩ سبتمبر عام ١٨٨٦ وهي الخاصة بكل ما يتعلق بحماية الملكية الفكرية في مجال الفن والأدب ثم الفنون التطبيقية وقد تم تعديلها وأشكالها لتشمل ليس فقط حقوق التأليف للكتب والصحف وللوسائط وما إليها، وإنما لتعطي حماية المصنفات المسرحية أو الموسيقية والسينما والعمارة والنحت والطباعة على الحجر وغيرها كثير [illegible] وقد انضمت مصر إلى هذه الاتفاقية عام ١٩٧٧ [illegible]

●●●

[illegible] وليس لي من مبرر [illegible] بعض مأثرات وتنبيهات في مجال الملكية الفكرية، فهو [illegible] للمتخصصين وقد لمست ذلك عندما شاركت في المؤتمر الذي عقد في القاهرة من ١٨ إلى ٢٠ أبريل عام [illegible] بدعوة من المنظمة العالمية للملكية الفكرية «وايبو» وبالتعاون مع وزارتي الخارجية والثقافة. ومن خلال هذا المؤتمر حصلت على هذا المجلد الوثائقي المهم الذي أعدته الخارجية المصرية بعنوان «جمهورية مصر العربية وحماية حقوق الملكية الفكرية» فكان خير معين لي على إعداد هذا المقال، وكم أتمنى أن توفر وزارة الخارجية هذا المؤلف للجميع بيعه للجمهور [illegible]

إن مادة «القانون الدولي» والتي تدرس في كليات الحقوق بها شخصيات عامة كثيرة في مقدمتهم د.عائشة راتب ود.مفيد شهاب ود.هشام صادق، وأتصور أن نشر المادة القانونية لحماية الملكية الفكرية فيما لو تقرر تدريسها في كليات الحقوق ولو في مناهج الدراسات العليا سوف تسهم في إيجاد ثقافة قانونية تشريعية تمكن رجال القضاء من الفصل في المنازعات في هذا المجال فعدد القضايا والمنازعات يتزايد مع التوسع في نشاط التجارة والصناعة في عصر المعلوماتية والعولمة فقد شكا لي الاستاذ الفريد فرج من أن المحاكم المصرية لاتصغي بقدر كاف للمطالبة بحقوق الملكية الفكرية، قدر إصغائها وتفهمها لحقوق الملكيات في مجال المال والإرث والأرض الزراعية وما إليها.

فالدستور المصري (الذي تمت صياغته عام ١٩٧١ وتعديله عام ١٩٨١) لم يشر في المادة ٢٩ منه إلا إلى ثلاثة أنواع من الملكية (العامة والتعاونية والخاصة) ويفصل في المادة ٣٢ أن «الملكية الخاصة تتمثل في رأس المال غير المستغل».

ثم يؤكد في المادة ٣٤ أن «الملكية الخاصة مصونة ولايجوز فرض حراستها» ويعني كل ذلك أن المناخ الثقافي السائد في مصر خلال حقبتي السبعينيات والثمانينيات كان واعيا لحقوق ملكية المسائل المادية.

أما نتاج العقل والوجدان وابداعاته فإنه لايترعرع بنص دستوري وإنما بإطلاق الحرية على أنواعها كما أن للملكية الفكرية ليست مستغلة «بكسر الغين» ولكننا نسعى لأن تكون «مستغلة» بفتح الغين». فقد كان التركيز في النصوص على ملكية «الحقوق» وليس على ملكية أو نتاج «العقول»!

ولولا أن الدستور قد نص في المادة ١٥١ منه على حق رئيس الجمهورية في أن يبرم المعاهدات ويكون لها قوة القانون بعد ابرامها منقول لولا تلك لما أمكن لمصر أن توقع على جميع الاتفاقيات والبروتوكولات الخاصة بالملكية الفكرية وهو كم هائل في حاجة لأن يقدم، ليس للمتخصصين فحسب، وإنما للجميع ذلك أن مبادئ ومقومات الملكية الفكرية لن تحميها [illegible] نصوص قانونية فحسب، وإنما إحساس ثقافي عام يشيع ويسود في المجتمع، وإلا لما انتشرت فكرة «الغش» و«القرصنة» البحوث والمقالات العلمية حتى بين «قلة» من أساتذة الجامعات [illegible]

●●●

وأتصور أن بعض القراء سوف يتساءلون: ماهي العلاقة بين الملكية الفكرية واتفاقياتها المختلفة و[illegible] تحسين ميزان المدفوعات أو زيادة الصادرات أو اتفاقيات الجات وغيرها؟ فالواقع هو أن النظام العالمي الجديد أو العولمة ليس مجرد «غزو ثقافي» من الغرب لدول العالم النامي - كما يتصور البعض أو نوع من الاستعمار الجديد، ولكنه شبكة متكاملة متناغمة من تنظيمات مترابطة تحكم اقتصاديات العالم بقواعد حتمية، تتطور تدريجيا لتراعي اقتصاديات وثقافة دول العالم المختلفة، ومن هنا كانت أهمية طرحها للحوار العام [illegible]

كانت البداية هي جولة المفاوضات التجارية متعددة الأطراف التي جرت في دولة أورجواي «في أمريكا اللاتينية» من عام ١٩٨٦ حتى عام ١٩٩٤، وقد انتهت هذه المفاوضات المضنية إلى صياغة ٢٨ اتفاقية تندرج تحت ٣ مجموعات أساسية هي: التجارة في السلع ثم قضايا التجارة في بعض القطاعات مثل السلع الزراعية ثم المنسوجات والملابس لحساسية وأهمية هذه السلع تحديدا لمعظم دول العالم، أخيرا التجارة في مجال الخدمات على أنواعها.

ثم كان الربط بين مجمل هذه الاتفاقيات من جانب وحقوق الملكية الفكرية من جانب آخر في أجزاء والنصوص المرتبطة بالتجارة بالذات، وقد قسمت هذه الاتفاقية دول العالم إلى ثلاث مجموعات

١ - الدول المتقدمة وقد التزمت بتطبيق اتفاقية TRIPS من أول يناير عام ١٩٩٦.

٢ - الدول النامية وقد أعطيت فترة سماح أربع سنوات انتهت في أول يناير عام ٢٠٠٠ ويجوز الحصول على فترة سماح اضافية تنتهي في أول يناير عام ٢٠٠٥.

٣ - الدول الأقل نموا وقد منحت فترة سماح تنتهي في أول يناير عام ٢٠٠٦ ويجوز تمديد هذه المدة بقرار من مجلس «تريبس».

وهكذا يتضح أن العالم القديم والذي كان يسيطر عليه فكرة عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى يمر بمرحلة تآكل مستمرة وأننا [illegible] مقبلون على عالم مختلف جديد، وعلينا أن نستفيد من مميزاته ونتجنب مساوئه وسيطرته بقدر ماتسمح به ظروفنا المجتمعية لأن المعلومات الاقتصادية والسياسية والتي كانت من خصوصيات الحكومات الوطنية المستقلة، لم تعد كذلك ويعيش العالم حقبة تزايد «الشفافية».

وصارت الكواليس مخترقة وأسرار الدولة معروفة إلى أجهزة عالمية كثيرة [illegible]

●●●

والجانب الذي أراه مفيدا لنا في مصر هو أننا نحن أكثر الدول انتاجا في المجال الثقافي قديما وحديثا فمصر بوثائقها التاريخية الأربع: الفرعونية - اليونانية الرومانية - القبطية - الإسلامية لديها كنوز عظيمة من الآثار والتراث، وكنا بسذاجة نكتفي بعوائد السياحة لزوار تلك الكنوز من الآثار ولدينا أن نفكر بمعقول عصر «المعلوماتية»، أي بأن نصدر تراثنا الثقافي القديم في مختلف صوره والتي تتغير وترتقي يوما بعد يوم «الفيديو - الديسكات المضغوطة - والانترنت وغيرها لتباع لملايين المبهورين بتراثنا الفرعوني بالذات، وقد اتفق معي الأصدقاء د.جاب الله علي جاب الله ود.زاهي حواس على وجود شبكة تربط هذه الملايين المبهورة بمصر الفرعونية ويطلقون على أنفسهم توصيف «الولاء بمصر»، نعم جمهور المستهلكين لهذا المنتج الثقافي المصري، وقد قدرهم د.زاهي حواس بأنهم قد يصلون إلى ٣٠ مليونا في أمريكا وربما [illegible] مليونا في أوروبا بخلاف اليابان وسيزداد عددهم مع رقي المنتج الثقافي المصري، فهو سوق هائلة لم نعطها أي اهتمام [illegible]

أما في العصور الحديثة فإن مصر - كانت وستظل لسنوات طويلة مقبلة - هي في مقدمة المنتجين للثقافة في البلدان العربية ممثلة في الكتاب والفيلم والمسرح والأغنية والفنون التشكيلية وغيرها، وما من محطة تليفزيون عربية إلا وتعيش على الانتاج المصري والذي له تاريخه وتراثه منذ مطلع القرن العشرين وأشك [illegible] كثيرا في أن مصر كدولة أو المبدعين المصريين أو ورثتهم يحصلون على الحقوق المقررة دوليا للملكية الفكرية، وهي كنوز مخفاة تشرق في وضح النهار وطوال الليالي لتسلية كل ملايين المشاهدين والقراء ومحبي الثقافة [illegible] دعنا نحول وزارتي الثقافة والإعلام من وزارات خدمات مستهلكة إلى هيئات تنمي الدخل القومي من خلال كنوز الآثار والتراث وليكن شعارنا هو «تصدير الثقافة لمصر كمصدر لإصلاح الميزان التجاري» [illegible]

●●●

ومن منطلق شخصي فقد سعدت كثيرا بزيارة الدكتور كامل الطيب إدريس ومساعده د.الفاتح أحمد حسن، ليس فقط لأنهما من السودان الشقيق والذي تربطني بها مشاعر وطن ثان، وإنما أيضا لأنهما قد أسعدا شعوب بلادنا العربية بمواقعهما لقيادة هذه المنظمة الدولية المهمة والتي سيكون لها دور متنام في صياغة العلاقات الدولية في المرحلة المقبلة وسوف يراعون مصالح الدول النامية في قراراتهما، ثم زاد تقديري لمتابعتهما واهتمامهما بلم الشمل وبناء جسور الثقة بين زعماء وتيارات السودان شمالا وجنوبا وكانت البداية لكسر جمود الواقع السوداني عندما قام د.ادريس بترتيب اللقاء بين الصادق المهدي مع د.الترابي، ولذا كان الاجتماع بعد عام في جنيف وأتطلع إلى أن يلعب د.ادريس دورا أكبر في الأشهر القليلة المقبلة بمواقف أكثر حسما وسرعة فأحوال السودان واقتصادها يتدهور وباقي دول العالم تجري وتتنافس لترقية أحوال شعوبها

كما عرفت أن د.إدريس المدافعين عن دعم العلاقات بين مصر والسودان لذلك سعدنا بموافقته - بل وترحيبه - بأن يكون عضوا في أسرة وادي النيل وكذلك عضو في مجلس أمناء جامعة وادي النيل المرتقبة والتي ستنشأ في مدينة برج العرب على الساحل الشمالي لمصر خدمة لكل شعوب حوض النيل

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	عبد العزيز جيزة
الموضوع الفرعي :	قطاع الملكية الفكرية	رقم العـــدد :	١٦٦١
المصـــدر :	الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/١١/٦

قبل مناقشته بمجلس الشعب :

«التربس» مع من وضد من

كشفت ندوة «حماية حقوق الملكية الفكرية فى إطار القانون الجديد - الواقع والمستقبل» ان هناك نصوصا فى مشروع القانون الجديد تحتاج إلى اعادة نظر خاصة الاحكام المعنية بحماية الاصناف النباتية مع ضرورة وجود دوائر متخصصة فى المحاكم للبت فى منازعات الملكية الفكرية وتطوير الاجهزة الادارية المعنية بتطبيق القانون اكدت ان تطبيق القانون بعد مناقشته واجراء التعديلات المطلوبة عليه يساعد كثيرا فى جذب الاستثمارات المحلية والاجنبية وان الاسراع فى اصداره خاصة ان مجلس الوزراء اقره خلال اكتوبر الجارى وينتظر مجلس الشعب المقبل لمناقشته - يحقق لمصر التزاما بتعهداتها الدولية فى إطار اتفاقية التربس.

الندوة عقدتها مصر للمعلومات والتكنولوجيا وحضرها وزيرا الاتصالات والمعلومات والتموين والتجارة الداخلية ورأستها الدكتورة فينيس كامل جودة وزيرة البحث العلمي السابقة ورئيس مجلس ادارة مصر للمعلومات ولفيف من خبراء القانون وبراءات الاختراع الذين ناقشوا على مدى يوم كامل الاثار السلبية والايجابية والتعديلات المطلوب إضافتها ليخرج القانون كاملا وافيا ومساهما فى جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	عبد العزيز جيزة
الموضوع الفرعي :	قطاع الملكية الفكرية	رقم العـــــدد :	١٦٦١
المصـــــــدر :	الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/١١/٦

كيف نحمي الفكر؟

فى البداية اوضح الدكتور نظيف وزير الاتصالات والمعلومات اننا فى مصر نخطط لنهضة حقيقية تكنولوجية نادى بها الرئيس مبارك منذ عام تقريبا هذه النهضة تعتمد اساسا على الفكر واكد ان صناعة الفكر وفى مقدمتها صناعة المعلومات لاتستطيع ان تنمو دون توفير الحماية المناسبة لها لانه من السهل حماية المنتجات المادية وذلك من خلال القوانين المدنية. ولكن كيف نحمى الفكر؟ الحماية للفكر لها جوانب كثيرة منها

١- جانب التشريعات وقد خضعت لكثير من التعديلات واخرها ماتم اقراره بمجلس الوزراء فى هذا الشهر من قوانين تمنع بوضوح الاستيلاء على فكرسواء بواسطة افراد او مؤسسات . هذا القانون مهم جدا لنمو هذا الصناعة خاصة اننا فى عالم مفتوح وايضا المستثمر فى هذه الصناعة اول مايسأل عنه : هل يوجد قانون لحماية الملكية الفكرية ام لا ؟

٢ ـ جانب التطبيق ورغم ان هناك اختلافا فى الأراء مابين من يرى ان تطبيق مثل هذا القانون يؤدى إلى حرمان الكثيرين من غير القادرين على الحصول على هذه البرامج واخر تتمثل رؤيته فى ان التطبيق اساس لحماية الفكر الذى ينتج داخل البلد إلا اننا نحدد موقفنا تبعا لخطة الدولة التى تهدف ان نكون مصدرين وان الميزان التجارى للبرمجيات ليس فى صالحنا حاليا لاننا ننتج اقل مما نستهلك .

٣ ـ جانب التوعية بضرورة واهمية الملكية الفكرية على مستوى الرأى العام من خلال ندوات ومؤتمرات ومختلف وسائل الاعلام والتوعية .

مطلوب قوانين اخرى مكملة

وقال د. نظيف اننا نهدف إلى ان تكون البرمجيات فى متناول محدوى الدخل وذلك من خلال توقيعنا لاتفاقيات مع شركات البرمجيات العالمية من اجل توفير هذه الخدمة البرمجيات بأسعار معقولة مثلما حدث لطلبة الجامعات.

اشـار الي ان هناك تحديات تفـرضـها هذه التكنولوجيات وهى تحديات عالمية منها كيف يمكن تعويض منتج هذه الملكية الفكرية عن هذا الانتاج فى هذا الاطار الجديد؟.

ايضا عمليات القرصنة وكونية العالم الصغيرة هل كل هذا اصبح فى حاجة إلى ان يكون القانون دوليا خاصة ان لكل دولة قانونها الخاص بها الذى قد يختلف عما هو موجود بالدولة الاخرى، وهذه قضية مثارة الآن خاصة ان المصالح متعارضة مثلما فى امريكا والاتحاد الاوروبى.

اكد د. نظيف ان هذه التحديات تفرض علينا المتابعة لكل مايجرى فى العالم باستمرار والا يقتصر دورنا عند اصدار قانون لان هناك العديد من القوانين المكملة له التى يجب ان تظهر ومن اهمها القوانين التى تحكم التعاملات التى تتم على الشبكات العالمية حاليا انناحريصون فى مصر على متابعة كل ذلك.

القانون يساهم فى تشجيع الاستثمارات

اشار الدكتور حسن خضر وزير التموين والتجارة الداخلية إلى ان مشروع القانون الجديد اكد على مجموعة من المعانى الجديدة واخذ فى الاعتبارات المتغيرات الدولية واضاف نقاطا لم تكن موجودة بالقوانين السابقة ويحقق لمصر التزامها بتعهداتها الدولية فى إطار اتفاقية التريس وان هذا القانون تم اقراره من مجلس الوزراء ويناقشه مجلس الشعب الجديد فى دورته المقبلة.

وقال إن استراتيجية وزارة التموين فى هذا المجال تعتمد على اربعة محاور هى: -

ـ التعاون مع الوزارات ذات الصلة بمجال حماية حقوق الملكية الفكرية وهى الاتصالات والمعلومات والصناعة والثقافة والبحث العلمى والصحة والزراعة

ـ تاهيل المسئولين الحكوميين العاملين فى ادارات ذات الصلة بهذا المجال مثل التسجيل التجارى سلطات الجمارك مباحث التموين، المصنفات الفنية ، الغش التجارى ،الاغراق باعتبارها جهات التطبيق العملى لهذا القانون وذلك من خلال مشروع وكالة التنمية الأمريكية الخاصة بالتاهيل والتدريب و تنظيم حملات التوعية ونشر الثقافة الخاصة بالجوانب الإيجابية فى حماية الملكية الفكرية التى تعود بالنفع على الافراد وحصولهم على السلع الرئيسية بالاسعار الرسمية وتمكنهم من التمييز بين المنتج المقلد والاصلى وفى هذا تقوم الوزارة بتنشيط دور الجمعيات الأهلية غير الحكومية لحماية المستهلك لتؤدى دورها

ـ تنظيم المؤتمرات والندوات المستخدمة فى هذه الملكية خاصة فى المراحل التعليميةوهي المجال الخصب لترويج البرامج المنسوخة والمقلدة.

اكد الدكتورحسن خضر ايضا ان التطبيق لهذا القانون بعد مناقشته واقراره من مجلس الشعب سوف يساهم كثيرا فى جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية لانه يحمى للمستثمرين كل منتجاتهم السلعية من التقليد او خلافه.

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	عبد العزيز جيزة
الموضوع الفرعي :	قطاع الملكية الفكرية	رقم العـــــــدد :	١٦٦١
المصـــــــدر :	الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/١١/٦

التشريع المصرى والتشريعات الأخرى

اكدت الدكتورة فينيس كامل جودة وزيرة البحث العلمي السابقة ان الملكية الفكرية هى حجر الزاوية فى اى حضارة لانها الفكر الذى يستند إليه الانسان فى مجالات الآداب والفنون والعلوم وهو ايضا الدافع إلى التقدم والتطور فى شتى مناحى الحياة مشيرة إلى ان المشرع المصرى كان سباقا إلى حماية حقوق المؤلف طبقا لمبادئ القانون الطبيعى وقواعد العدالة منذ القرن الماضى كما اصدر سلسلة من القوانين شملت كل عناصر الملكية الفكرية من حقوق مؤلف ـ علاقات تجارية ـ براءات اختراع ـ رسوم ونماذج صناعية ـ واسماء تجارية وهى قوانين يرجع بعضها إلى ١٩٣٩ ولكن مع انضمام مصر لمنظمة التجارة العالمية كان عليها تحديث هذه القوانين وقد عكفت الوزارات المعنية بتطبيق هذه القوانين على مراجعتها وقامت وزارة العدل بصياغتها بعد ذلك فى قانون موحد خاصة وان الملكية الصناعية وحماية حقوقها وعواقب ذلك على الانتاج والتوزيع والاستيراد والتصدير، كل ذلك ادركه اهل التشريع والمسئولين عن الخدمات والانتاج فى مصر.

واشارت د. فينيس إلى ان التشريعات المستخدمة جاءت لتعطى جوانب من الملكية لم تكن مألوفة من قبل فى مصر او غيرها وانما فرضتها التطورات التكنولوجيا الحديثة خلال العقود الماضية كما فرضتها الضرورات العلمية التى صاحبت نشوء السوق الكونية وتحرير التجارة فى كل السلع والخدمات التى يجرى تداولها داخل المجتمعات وفيما بينهما.

العنصر البشرى

واوضح الدكتور على السيد المصيلحى مستشار وزير الاتصالات والمعلومات ان التقدم الحالى فى كل الجوانب المتعلقة بالدوائر المتكاملة وبرامج الكمبيوتر جعل هذا المجال قطاعا اقتصاديا فى حد ذاته اضافة إلى تأثيره فى جميع المجالات والقطاعات الاخرى مما يفرض اهمية الدخول باسرع وقت على الخريطة الجديدة للعالم حتى يمكننا مضاعفة الدخل القومى فى المستقبل.

واشار الي ان دعامات هذه القطاع تشمل. العنصر البشرى القادر على ايجاد التصميمات الجديدة او كتابة البرمجيات اللازمة فى المجالات المختلفة ـ العنصر المادى وحجمه المطلوب بهذه الصناعة اقل من الصناعات الاخرى ـ الآلات والمعدات وتعتمد على الحسابات المتقدمة والبرامجة اللازمة لتصميم والاختبار وعمل الرسومات التنفيذية ـ والدعامة الاخيرة هى المناخ العام ويتضمن السياسات الاقتصادية والقوانين التى تحمى الملكية وحق الاستغلال وحماية الابداع.

وقال د. المصيلحى إن الصورة الحالية فى الدوائر المتكاملة تتمثل فى جهود فردية فى مجالات محددة ـ جهود عالمية للاستفادة من الطاقة البشرية الفنية فى مصر تعمل بناء على احتياجات السوق الأوروبية او الأمريكية ـ غياب التنسيق مع الجامعات داخل منظومة متكاملة ـ غياب الاعداد المخطط والمدروس لاحتياجات السوقين المحلى والعالمى.

اما صورة برامج الكمبيوتر الحالية فتتضمن وجود العديد من الشركات الصغيرة العاملة فى هذا المجال ـ غياب المعايير القياسية وقياس الجودة ـ عدم الخروج إلى الاسواق العربية / الأوروبية /لعالمية ـ دخول شركات اجنبية للاستفادة من الطاقة البشرية لتنفيذ مشروعات للسوق الأوروبى والعالمى معا ـ غياب التنسيق مع الجامعات لاعداد مهندسي نظم وبرامج مع غياب معرفة حاجة السوق العالمية ـ اهتمام الشركات ببيع الاجهزة وتوزيع حزم البرامج الجاهزة فقط

تقسيم المؤسسات العاملة

طالب الدكتور المصيلحى ان يكون هناك اهتمام كبير خلال المرحلة المقبلة وذلك بانشاء مراكز لتصميم الدوائر على احدث المستويات وبالمشاركة مع الشركات العالمية ـ بناء قاعدة من المهندسين والفنيين القادرين على التعامل مع التقنيات الحديثة ـ اصدار القوانين اللازمة لحماية التصميمات الخاصة بالدوائر المتكاملة. التعاون مع الجامعات لوضع المناهج العلمية لتخريج مهندسين على درجة عالية من الكفاءة.

وفى برامج الكمبيوتر لا بد من انشاء بنك لتلقى الافكار والمشروعات وحمايتها ومحاولة تقديم الدعم فى مجال دراسات الجدوى ـ انشاء مراكز للمراجعة واعطاء التقييم الفنى لجميع المؤسسات العاملة فى البرامج والنظم واتاحة هذه المعلومات عن طريق الانترنت. انشاء المؤسسات المالية لدعم الشركات الصغيرة فى النظم والبرامج ـ فتح قنوات اتصال مع العالم المتقدم فى هذا المجال من خلال انشاء شركات فى أوروبا وأمريكا بالتعاون مع شركات هناك ـ وضع السياسات المالية والجمركية اللازمة لتنمية هذه الصناعة ـ انشاء اتحاد يضم الشركات العاملة فى المجال وله صلاحيات تؤكد على اصول المهنة والمحاسبة وتنظيم الاستفادة من الطاقات الحالية.

انتقادات للقانون الجديد

وانتقد احمد الشايب بجمعية المخترعين والمبتكرين المصرية مشروع قانون براءات الاختراع لما فيه من مواد معينة واورد عدة امثلة منها ان نص المادة ٣ التى تقول «كما تمنح البراءة استقلالا عن كل تعديل او تحسين» الواقع ان مكان هذه المادة بعد المادة ١٧ من مشروع القانون بعد ان نكون قد عرفنا البراءة الاصلية.

واشار الي ان مشروع القانون الجديد لم يذكر من سيقوم بطبع براءة الاختراع والتى عادة مايقوم بها

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	عبد العزيز جيزة
الموضوع الفرعي :	قطاع الملكية الفكرية	رقم العـــدد :	١٦٦١
المصــــدر :	الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/١١/٦

مكاتب براءات الاختراع . ايضا لم يذكر المشروع شيئا عن جريدة براءات الاختراع ورسالتها علما بأنه منوه عنها فى اتفاقية باريس المادة ١٢ فقرة ٢ والمنصوص فيها بضرورة ان يذكر مالك البراءة اسم الاختراع وعنوان المخترع مع بيان وصف مختصر عن الاختراع ورسم احد اشكاله اذا تطلب الامر.

وطالب الشايب ان يذكر اعفاء رخص استغلال براءات الاختراع من الضرائب مع اعفاء ضريبة الانتاج للمنتج الجديد المرخص له باستغلال البراءة من الضرائب المدة المسموح بها فى المشاريع الاستثمارية.

اختصار هذه الخطوات

اكدت هدى سراج الدين رئيس الجمعية المصرية لحماية الملكية الصناعية أن تعديل القانون لايكفى بل يجب الاهتمام بجميع المراحل الاخرى لحماية حقوق الملكية الصناعية للوصول إلى حماى حقيقية والوفاء بالتزامات مصر الدولية .

وطالبت بضرورة تطوير الجهاز الادارى والمساعدة من وزارتى الداخلية والعدل فى تنفيذ الاحكام الصادرة ضد المتعدين على ملكية الآخرين فكريا - اختصار الخطوات المطلوبة وهى ٨ خطوات فى تنفيذ التنازل عن علامة تجارية مع اهمية دراسة الموضوع المعروض حتى لايرفض بعد كل هذه الخطوات وان تكون هناك معايير محددة للرفض والقبول مع ضرورة دراسة ماهو موجود بالدول الاخرى.

وطرحت هدى سراج الدين خطوات تحسين الاداء الادارى وهى : دراسة اللائحة التنفيذية بدقة قبل صدورها - مراجعة التعليمات الادارية على ضوء ما جاء فى معاهدة قانون العلاقات (TLT) للقضاء على البيروقراطية - الاستعانة بشبكة معلومات حديثة لتيسير عملية البحث والتدوين من خلال الحاسب الآلى مع الربط بين الادارات المختلفة - رفع كفاءة الفاحصين من خلال عقد دورات تدريبية بالتعاون مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) - الاستفادة من المساعدات الفنية الممنوحة للدول النامية فى اطار مشروع الشراكة المصرية الاوروبية.

وطالبت بعدة اجراءات لضمان حصول صاحب الحق على حقه ومنها : تحضير مذكرة تفسيرية مستفيضة للقانون لمعاونة المحامين والقضاء - انشاء دوائر متخصصة للبت بسرعة فى قضايا الملكية الصناعية - تفعيل دور الجمارك المصرية من خلال نقطة الاتصال وتبادل المعلومات التى انشأتها وزارة الاقتصاد بهدف تيسير تطبيق اتفاقية التربس - وضع اليات لتطبيق الاجراءات التحفظية المنصوص عليها فى القانون الجديد - الاستعانة بخبراء فى الملكية الصناعية للقضاء على التراكمات فى المحاكم .

القرصنة فى مصر

اوضح الدكتور سمير مكارى استاذ الاقتصاد بالجامعة الأمريكية أثر القرصنة فى البرمجيات على الاقتصاد المصرى مؤكدا انه ليس ضئيلا اذا اخذ فى الاعتبار الاثر غير المباشر بالاضافة إلى الأثر المباشر .

وقال إن معامل القيمة المضافة ٩ و٠ اى ان كل جنيه من الناتج من البرمجيات يحقق قيمة مضافة قدرها ٩٠ قرشا وهى مرتفعة للغاية فى حين ان معامل القيمة المضافة فى القطاع الصناعى عموما لاتتجاوز ٠,٦ واشار ان للبرمجيات اثر غير مباشر على القيمة المضافة ومن خلال اثر قطاعات الاقتصاد القومى التى تستخدمها فقد قدرت فى دراسة بحوالى ٠,٧٨ وعلى ذلك فقد تم تقدير معامل القيمة المضافة مباشر وغير مباشرة بحوالى ١,٦٨ اى ان كل جنيه من الناتج من البرمجيات يحقق قيمة مضافة ١,٦٨ جنيه.

واضاف ان عدد الوظائف المباشرة فى قطاع البرمجيات يقدر بـ ١٠ الاف موظف ولكنه يساهم فى خلق وظائف غير مباشرة تصل إلى ٩ وظائف للفرد اى الاجمالى ٩٠ الف موظف . مشيرا إلى ان حصيلة الضرائب من اعمال البرمجيات قدرت بحوالى ١٥٦ مليون جنيه سنويا موزعة على رسوم جمركية ١٦ مليونا - ضرائب مبيعات ٥٩ مليونا - ضرائب ارباح وخسائر ١٨ مليونا - ضرائب كسب عمل ٦٣ مليونا ، ويقدر الاثر غير المباشر لهذه الضرائب عن الانشطة التى تستخدم البرمجيات باكثر من ضعف الأثر المباشر .

واشار د. سمير إلى ان نسبة القرصنة فى البرمجيات بمصر من اعلى النسب عالميا حيث قدرت بـ ٨٥ ٪ فى حين متوسط العالم لايتجاوز ٤٠٪ موضحا انه لوتم خفضها بمصر إلى المستوى العالمى - حسب دراسة اجزيت - ستصل حصيلة الضرائب من الاثر المباشر ٩٠ مليون جنيه وغير المباشر ١٨٠ مليونا اى باجمالى ٢٧٠ مليون جنيه .

مواجهة التحديات

وطالب الدكتور فوزى عبد القادر نائب رئيس اكاديمية البحث العلمى بالتركيز على تطوير اجهزة حماية الملكية الفكرية وهذا يتطلب تطوير وتنمية التكنولوجيات خاصة المتقدمة منها مما يؤدى إلى دعم الصناعات القائمة وتنميتها وتطويرها لتصبح المنتجات المصرية قادرة على المنافسة عالميا.

وحدد الدكتور فوزى محاور خمسة لخطة العمل المستقبلية وهى - نقل التكنولوجيا بين الدول المتقدمة ثم محاولة استيعابها وتطويرها وبما يتلاءم مع الظروف المحلية - تطوير التشريعات المصرية التى تحمى حقوق الملكية الفكرية وكذلك التشريعات المرتبطة - تطوير اسلوب ونظم العمل والادارة فى المرافق المسئولة عن حماية الملكية الفكرية - انفاذ الاحكام بوقف التعدى على حقوق هذه الملكية - العمل على تبنى سياسات تدعم الابداع والابتكارات الوطنية.

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	عبد العزيز جيزة
الموضوع الفرعي :	قطاع الملكية الفكرية	رقم العـــــدد :	١٦٦١
المصـــــــدر :	الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/١١/٦

واكد د. فوزى على ضرورة مواجهة تحديات القرن القادم وان التحدى الحقيقى الذى يواجه مصر حاليا هو الدخول بها إلى حضارة التكنولوجيا المتقدمة التى اصبحت عاملا حاسما فى تقدم الأمم والشعوب ـ ايضا لابد من تطوير اجهزة حماية الملكية الفكرية خاصة واننا فى سوق مفتوحة وسياسات منافسة حتى يمكن احداث ثغرات اقتصادية وتنموية تؤدى إلى تنمية الموارد والارتقاء بمستوى المعيشة.

مطلوب هذه التعديلات

اشارت الدكتورة سميحة القليوبى استاذة القانون بجامعة القاهرة إلى الجديد فى مشروع القانون الذى اقره مجلس الوزراء وسيناقشه مجلس الشعب فقالت :

إنه توسع فى مفهوم العلاقة التجارية ـ استبعد العلاقات الخاصة بحاسة الشم او الصوت ـ اشترط ادراك العلاقة بالبصر ـ تقنين ماجرى عليه العمل فى شأن العلاقات التى تميز منتجات عمل صناعى او استغلال زراعى او غابات ـ الحق فى طلب تسجيل العلامة التجارية دون التقيد بمدة الخمس سنوات إذا كان تسجيلها بسوء نية ـ تقنين ما تقضى به اتفاقية التربس فى حماية العلاقة المشهورة عالميا ولولم تسجل بمصر ـ اجازة تسجيل العلامة الجماعية لتمييز منتج تقوم به مجموعة من الافراد ـ اجازة تسجيل علامات المراقبة للمنتجات او فحصها وقيود التصرف فى هذه العلامات ـ تقرير حق الاسبقية للعلامات المسجلة فى الدول الاعضاء بمنظمة التجارة العالمية خلال ٦ اشهر من تاريخ تقديم الطلب ـ زيادة العقوبة الجنائية عند الاعتداء على ملكية العلامات التجارية المسجلة ـ جواز نقل ملكية العلامة التجارية او رهنها او الحجز عليها استقلالا عن المحل التجارى او مشروع الاستغلال استجابة لما ينادى به الفقه وايضا يجرى العمل به فى التشريعات المعاصرة او فى شأن الرسومات والنماذج الصناعية فقد اخذ القانون الجديد بضرورة كون الرسم والنموذج جديدا اسوة ببراءة الاختراع ـ الاخذ بمعيار الجدة المطلقة اسوة ببراءة الاختراع ايضا ـ اعتبار مدة التسجيل للرسم او النموذج الصناعى عشر سنوات ـ تنظيم نقل ملكية الرسم او النموذج او رهنه او تقرير حق انتفاع عليه ـ زيادة الجزء الجنائى فى حالة الاعتداء على ملكية الرسم او النموذج المسجل ـ جواز تقرير ترخيص اجبارى فى شأن استعمال الرسم او النموذج

بضوابط محددة .

اكد الدكتور حسام لطفى استاذ بحقوق بنى سويف على ان الملكية الفكرية هى حجر الزاوية فى التنمية المستدامة لما تسهم به فى تطوير البشر موضحا ان المشروع الجديد اكد حماية حقوق المؤلفين واستحدث حماية لاصحاب الحقوق المجاورة حددها بخمسين سنة بالنسبة لمنتجى التسجيلات الصوتية وفنانى الاداء وعشرين سنة فقط بالنسبة لهيئات الإذاعة ولايجوز الاعتداء على اى من هذه الحقوق والا انعقدت المسئولية الجنائية والمدنية للمعتدى دون اخلال بحق صاحب الحقوق فى اللجوء إلى القضاء.

مطلوب حيازة التكنولوجيا

اكد الدكتور بهاء فايز بالمركز القومى للبحوث ان التنافسية فى عصرنا الحاضر باتت تعتمد على حيازة التكنولوجيا المتقدمة ومنظومات الادارة الحديثة ومنها ادارة العمليات الانتاجية ايضا الاستثمار فى البحث العلمى والتطوير التكنولوجى الموجه لاختراق الاسواق او كسب اكبر شريحة منها .

واشار إلى ان التطورات الجديدة اوجدت معايير جديدة من المزايا التنافسية التى حلت مكان المزايا النسبية التقليدية بهدف اجتذاب الاستثمارات الاجنبية وتشجيع القطاع الخاص على اقتحام مجالات الانتاج والخدمات.

وقال إن السيطرة التكنولوجية هى الهدف العظيم للدول النامية ذات الطموح وهذا يستلزم التطوير المنهجى واستقدام احدث التكنولوجيات وتشجيع الاستثمارات خاصة ان التكنولوجيا فى تطور دائم ومستمر.

وفى نهاية الندوة اكد المشاركون :

ضرورة مراعاة التوازن بين الحقوق والواجبات لجميع الاطراف المتعاملة فى الملكية الفكرية ـ التحضير الجيد لمناقشة مشروع القانون الجديد بمجلس الشعب ـ مراجعة الادوات التشريعية والترتيبات المؤسسية المعنية بالبحث العلمى والتطوير التكنولوجى بمصر ـ النظرة الشاملة فى احكام الكتاب الرابع الخاص بحماية الاصناف بهدف دعمها بالنصوص التى تراعى مصالح المربى مصريا ,او اجنبيا بجانب مصالح المزارع ـ اعادة دراسة المواد الخاصة بالعلامة التجارية ـ الرهن ـ الحجز على براءة الاختراع ونزع ملكيتها ـ ضرورة زيادة الاهتمام الإعلامى بحقوق الملكية الفكرية ـ الاستثمار فى مجال المعلوماتية وزيادة الانفاق على البحث العلمى والصحة والتعليم لما لذلك من مردود اقتصادى.

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	عبد العزيز جيزة
الموضوع الفرعي :	قطاع الملكية الفكرية	رقم العـــــدد :	١٦٦١
المصـــــــدر :	الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/١١/٦



رغم الموافقة على اتفاقية حماية الملكية الفكرية وهي ما تعرف بالتربس منذ عدة سنوات إلا أن الحديث عن الاتفاقية ما زال يحمل وجهات نظر متباينة .. وجهة النظر الأولى وهي في الغالب الوجهة الرسمية تؤيد الاتفاقية وتعتبرها طوق النجاة للحد من السرقات العلمية والادبية اما الوجه الثانية وهي المعارضة للاتفاقية حيث تنظر إليها على أنها اداة لتحجيم دور الدول النامية ومنعها من التقدم.

وفي ندوة «حماية الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا في ظل اتفاقية التجارة العالمية w.t.o» التي نظمتها أكاديمية البحث العلمي لمناقشة رؤية في حماية الملكية الفكرية ككل أعدها الدكتور سامي عفيفي رئيس مركز البحوث ودراسات التنمية التكنولوجية بجامعة حلوان لم يختلف الحال كثيرا حيث تركزت المناقشات حول جدوى الاتفاقية والفائدة التي تقدمها للدول النامية والاضرار الناجمة عنها.

فى البداية أكد د. محمد يسرى رئيس اكاديمية البحث العلمى ان حماية الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا فى ظل اتفاقية التجارة العالمية من الموضوعات المهمة التى تستحق الدراسة حيث تحتل قضايا حماية الملكية الفكرية موقعا متميزا فى الوقت الحالى فى صور اهتمامات جميع دول العالم وتبرز براءة الاختراع باعتبارها الاداة الرئيسية لحماية حقوق الملكية الفكرية لأنها وسيلة فعالة لتنمية وتشجيع التوسع الصناعى والعمل على تنمية القدرات التكنولوجية وتشجيع تدفق رأس المال الأجنبى والتكنولوجيا موضحا ان القرصنة تعد احد اخطر جرائم العصر مهددة اقتصاد البلاد وخطط التنمية والتقدم فى العالم لذلك اصبح على البلدان الموقعة على اتفاقية حقوق الملكية الفكرية او مايعرف بالتربس الالتزام الكامل بها لأن عدم الالتزام يؤدى إلى آثار سلبية على اقتصاد الدولة غير الملتزمة ويعزلها عن النظام الدولى وقد يؤثر عليها سلبا من خلال العقوبات الاقتصادية والسياسية التى يمكن التعرض لها لذلك فإن حماية الملكية الفكرية فى مصر هى حماية لثروة مصر الابتكارية والفنية لما لهذا من اثر إيجابى على الاسهام فى دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

واوضح د. سلطان ابو على رئيس مجلس بحوث العلوم الاقتصادية باكاديمية البحث العلمى والتكنولجيا ان البلدان النامية تعانى فجوة كبيرة فى المعرفة تتسع يوما بعد يوم بين الدول النامية والبلدان المتقدمة ولتضييق هذه الفجوة يستلزم زيادة الانفاق على البحوث والتطوير حيث ان البلدان المتقدمة يصل متوسط دخل الفرد فى عام ١٩٩١ إلى ١٦ الف دولار فى السنة ويصل حجم الانفاق على البحوث والتطوير إلى ٢١٨ دولارا لكل مليون نسمة مقابل دولار واحد فقط تنفق على البحوث والتطوير لكل مليون نسمة فى الدول ذات الدخل المنخفض والذى يصل متوسط دخل الفرد بها إلى ٣٢٨ دولارا لذلك هناك حاجة ماسة لتضييق الفجوة المعرفية من خلال اكتساب المعرفة وتنمية البحوث والتطوير ذاتيا او من الخارج بواسطة نظام التجارة المفتوحة أو الاستثمار الأجنبى او اتفاقات استخدام الرخص وايضا من الممكن تضييق الفجوة المعرفية من خلال إمتصاص المعرفة بالقضاء على الأمية وتعميم التعليم الاساسى وزيادة فرص التعليم المستمر طوال حياة الفرد وزيادة التعليم الجامعى خاصة فى مجالات العلوم والهندسة وكذلك نشر المعرفة بزيادة المنافسة وزيادة قدرات القطاع الخاص والرقابة الملائمة هذا بخلاف مواجهة مشاكل المعلومات وتضييق الفجوة فى توزيع المعرفة بين الفقراء والاغنياء من خلال تفعيل المعلومات الخاصة بالدولة وحل مشكلات المعلومات التى تلحق الضرر بالفقراء.

أشار د. سامى عفيفى حاتم استاذ الاقتصاد الدولى ورئيس مركز بحوث ودراسات التنمية التكنولوجية بجامعة حلوان إلى ان نقل التكنولوجيا فى ابسط معانيه يتمثل فى نقل المعرفة من مكان إلى آخر وغالبا مايكون من الدول المتقدمة إلى الدول

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	عبد العزيز جيزة
الموضوع الفرعي :	قطاع الملكية الفكرية	رقم العـــــدد :	١٦٦١
المصـــــــدر :	الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/١١/٦

النامية من خلال وسائل رسمية وتتمثل فى الاتفاقيات بين الدول على النقل إما فى صورة مباشرة من خلال نقل معلومات معينة او تصميمات او فى صورة غير مباشرة من خلال راس المال الأجنبى الخاص الذى يأخذ شكل الاستثمار الأجنبى الخاص المباشر سواء مشروعات مشتركة ثنائية أو متعددة الجنسيات او فى صورة قروض ومساعدات اقتصادية بينما تتمثل الوسائل غير الرسمية فى المعرفة المكتسبة من المؤتمرات العلمية فى الخارج والتدريب داخل المؤسسات العلمية واللقاءات الاجتماعية .

أكد ان الموقف بالنسبة للدول النامية ومن بينها مصر بخصوص اتفاقية حماية الملكية الفكرية أصبح امرا واقعا لابد من التعامل معه وليس هناك مجالا للحديث عن امكانية تمديد الفترات الانتقالية ومن الاجدى ان نعمل للتعايش مع هذه الاتفاقية والالتفاف حول بنودها وبحث الثغرات التى تعظم من الاستفادة حتى يمكن الوصول فى يوم من الايام ان يكون لنا دورمؤثر فى الملكية الفكرية لذلك فالمطلوب بذل كل الجهد فى سبيل خلق قاعدة تكنولوجية مناسبة لاستيعاب التكنولوجيا المنقولة وتطويرها بما يلائم احتياجاتنا ويعتمد ذلك على تنشئة الاجيال الشابة الصغيرة على حب العلم ومحاولة توجيه فكر رجال الاعمال لتبنى الافكار الممتازة من العناصر الفذة ومحاولة تطبيقها وربط فكر العناصر المتنوعة بمشكل الصناعات المختلفة وفق تخصصاتهم وتناسبهم مع تلك المشاكل والإستفادة من العقول الفذة فى الخارج والداخل ومن قدراتهم الخلاقة من خلال إيجاد منتدى علمى سنوى يجمعهم فى جميع التخصصات ومنها العلوم الاساسية والطب والعلوم الهندسية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية مع دفع البحث العلمى واعطائه اولوية كبيرة وايضا المشاركة الفعالة فى جميع المنتديات العلمية المتخصصة فى هذا الشأن لمعرفة الجديد وطرح القضايا التى تهم الاقتصاد المصرى ودعم البند المخصص من موازنة الدولة للانفاق على البحث العلمى بحيث يراعى فيه احتياجاته الاساسية المختلفة والاتجاه للمشاركة فى التحالفات الاستراتيجية فى مجال البحث العلمى والتكنولوجيا.

وأوضح د. سامى عفيفى ان هناك بنودا فى اتفاقية حماية الملكية الفكرية من الممكن ان نستغلها للتفاوض حولها والاستفادة منها فالبنسبة لبراءات الاختراع يمكن الاستفادة من البراءة على اساس الاغراض البحثية والتعليمية

الموضوع الرئيسي : الجات
اسم كاتب المقال : عبد العزيز جيزة
الموضوع الفرعي : قطاع الملكية الفكرية
رقم العدد : ١٦٦١
المصدر : الاهرام الاقتصادى
تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/١١/٦

او استيراد المنتج من مكان آخر فيما يعرف بالواردات المتوازنة حيث الاسعار اقل وبالنسبة لمجال حقوق المؤلف حيث تسمح الاستثناءات بالاستخدام الشخصي للسلع المنتهكة والتي لاتستعمل على مستوى تجارى ولم تحظر الاتفاقية الاستفادة من الهندسة العكسية لبرامج الكمبيوتر واشباه الموصلات ولم تنص الاتفاقية على ماهو الاختراع ؟ ولكنها نصت على شروطه ومن الممكن الاستفادة من تطبيق هذه المادة على المشتقات من الاحياء الدقيقة اى التى تم معالجتها جينيا وليس كهيئتها الموجودة بالطبيعة وتصنف الأحياء الدقيقة على انها اكتشاف وليس براءة اختراع كما ان مراجعة المادة المتعلقة بحماية اشكال الحياة والقائمة حاليا بمنظمة التجارة العالمية تعط الفرصة للدول النامية ومنها مصر فى التعاون لتستثنى الاشكال الحياتية من براءات الاختراع.

أكد المهندس محمد عبد الوهاب وزير الصناعة السابق انه ليس امامنا إلا المشاركة في النظام العالمى ولكمن بشرط ان نكون مشاركين وليس كمتابعين وان نقل التكنولوجيا يتم من خلال الشراء او الاستثمار الاجنبى المباشر ولكن بشكل عام فإن شراء التكنولوجيا هى الوسيلة المثلى للنقل من الاستثمار الأجنبى المباشر لأن الاستثمار الأجنبى هو اساس نقل التكنولوجيا فى الدول المتقدمة عنها فى الدول النامية مشيرا إلى ان تعظيم القدرة الذاتية ليس دعوة إلى الانعزالية وبدون هذا التعظيم سيظل دورنا فى المجتمع الدولى من خلال التابعين وليس المشاركين خاصة ان القيود التى وضعت فى اتفاقية حماية الملكية الفكرية هي قيود علي الدول النامية وهيب تعد تحجيم لامكانية التقدم فى الدول النامية لذلك يجب اشراك مراكز البحوث والجامعات المصرية فى الاتفاقيات التى تتم بخصوص نقل التكنولوجيا لأن ذلك يساعد كثيرا على تعظيم القدرة الذاتية واستيعاب التكنولوجيا.

اشار محمد مأمون عبد الفتاح وزير مفوض تجارى سابق إلى ان اتفاقية حماية الملكية الفكرية ليس لها دور فى نقل التكنولوجيا لان الاتفاقية لاتنص صراحة على كيفية نقل التكنولوجيا ولكنها تتحدث عن حماية التكنولوجيا لصالح الدول المتقدمة.

اوضحت د. فينيس كامل جودة وزيرة البحث العلمى السابقة ان هناك فجوة كبيرة فى التكنولوجيا وتتسع يوما بعد يوم وإن لم نسارع ونسعى إلى تضييق هذه الفجوة من خلال توجيهات محددة والاستعانة بتجارب دول شرق اسيا وبصفة خاصة التجربة الاندونيسية حيث بدأت بالشراء للاشياء التى تحتاجها ثم قامت من خلال خبرائها باستيعاب المنتجات التى اشترتها وطورتها.

أوضح د. عادل عباس وكيل أول وزارة البحث العلمى أن القطاع الخاص فى مصر يستسهل نقل تكنولوجيا تسليم مفتاح وليس لديه الجراءة ان يقوم بالصرف على عمل تكنولوجيا وطنية وان استيراد التكنولوجيا عامل مهم جدا ومن المفروض ان يشارك الجميع فى عملية الاستيراد مثل الحكومة والقطاع الخاص وان يتم الاستيراد من خلال معاهد ومراكز البحوث حتى نتمكن من استيعاب التكنولوجيا المنقولة ثم موطنها

قطاع الملكية الفكرية

براءات الاختراع

الجات

قطاع الملكية الفكرية: براءات الاختراع

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	مشروع قانون حماية الملكية الفكرية	الجريدة	العالم اليوم	٢٩٩١	٢٠٠٠/١١/٢١	٥٦
٢	الحماية الفكرية بالقانون	سحر زهران	الاهرام	٤١٦٣٥	٢٠٠٠/١٢/٣	٦١

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	الجريدة
الموضوع الفرعي :	قطاع الملكية الفكرية: براءات الاختراع	رقم العـــــدد :	٢٩٩١
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/١١/٢١

«العالم اليوم» تنفرد بنشر

مشروع قانون حماية الملكية الفكرية

مدة براءة الاختراع عشرون سنة وتمنع الغير من استغلال الاختراع بأى طريقة

الحبس 3 شهور على الأقل غرامة لاتجاوز مائة ألف جنيه لمن يقلد اختراعا منحت براءة عنه

حصلت «العالم اليوم» على مشروع قانون حماية الملكية الفكرية وتتضمن اهم مواد القانون منح براءة لكل اختراع قابل للتطبيق الصناعي على الا يتم منح البراءة للإختراعات التى من شان استغلالها المساس بالامن القومي او الاخلال بالنظام العام والاداب او الاضرار الجسيم بالبيئة.. كما يتضمن المشروع التى تتفرد بنشره العالم اليوم ان من حق اى شخص طبيعى او اجنبى من المنتمى لدول الاعضاء فى منظمة التجارة العالمية الحق فى التقدم بطلب براءة اختراع فى مصر واذا امكن اكثر من شخص من الوصول لنفس الاختراع فيثبت الحق للأسبق منهم.

وكما انه اذا تمكن اكثر من شخص الوصول الى نفس الاختراع فيثبت الحق للاسبق فى تقديم طلب البراءة وينص القانون على انه اذا توصل عامل او موظف الى اختراع فى نطاق عمله فانه لا يجوز له استغلاله او التصرف فيه قبل اخطار صاحب العمل والاخير له الحق فى شراء البراءة او استغلال الاختراع او ابداء عدم رغبته فى أيهما.. ويحدد المشروع مدى البراءة بعشرين عاما وتخول لمالكها الحق فى منع الغير من استغلالها. كما ينص مشروع القانون على تمتع المعلومات غير المفصح عنها بالحماية وتلتزم الجهات المختصة التى تتلقى تلك المعلومات بحمايتها من الافشاء والاستخدام التجارى غير المصنف حتى زوال تلك السرية. وهذا هو نص القانون.

الباب الأول براءات الإختراع ونماذج المنفعة

مادة (1):

تمنح براءة اختراع طبقا لاحكام هذا القانون عن كل اختراع قابل للتطبيق الصناعى يكون جديدا، ويمثل خطوة ابداعية، سواء كان الاختراع متعلقا بمنتجات صناعية جديدة او بطرق او وسائل صناعية مستحدثة او بتطبيق جديد لطرق او وسائل صناعية معروفة.

كما تمنح البراءة استقلالا عن كل تعديل او تحسين او اضافات ترد على اختراع سبق ان منحت عنه براءة، ويكون منحها لصاحب التعديل او التحسين او الاضافة وفقا لاحكام هذا القانون.

ويشمل مفهوم الصناعة فى هذا الشان المنتجات الكيميائية المتعلقة بالاغذية والمنتجات الكيميائية الصيدلية، والكائنات الدقيقة، والعمليات الميكروبيولوجية الدقيقة وغير البيولوجية لانتاج النباتات والحيوانات، والعمليات البيولوجية لانتاج النباتات.

مادة (2):

لا تمنح براءة إختراع لما يلي:

(1) الاختراعات التى يكون من شان استغلالها المساس بالامن القومي او الاخلال بالنظام العام او الاداب او الاضرار الجسيم بالبيئة او الاضرار بحياة او صحة الانسان او الحيوان او النبات.

(2) الاكتشافات والنظريات العلمية والطرق الرياضية والبرامج والمخططات.

(3) طرق تشخيص وعلاج وجراحة الإنسان والحيوان.

(4) النباتات والحيوانات ايا كانت درجة ندرتها او غرابتها وكذلك الطرق التى تكون فى اساسها بيولوجية لانتاج الحيوانات.

(5) الاعضاء والانسجة والخلايا الحية والحمض النووى والجينوم.

مادة (3):

لا يعتبر الاختراع جديدا كله او جزءا منه في الحالتين الآتيتين:

(1) اذا كان قد سبق طلب اصدار براءة لختراع او صدرت براءة عنه او عن جزء منه في مصر او في الخارج قبل تاريخ تقديم طلب البراءة.

(2) اذا كان قد سبق استعمال الاختراع في مصر او في الخارج بصفة علنية او كان قد افصح عن وصفه على نحو يمكن ذوى الخبرة من استغلاله قبل تقديم طلب البراءة.

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	الجريدة
الموضوع الفرعي :	قطاع الملكية الفكرية: براءات الاختراع	رقم العـــــدد :	٢٩٩١
المصـــــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/١١/٢١

مادة (4):

مع عـــدم الاخــلال باحكام الاتفاقيات الدولية النافذة في مصر يكون لكل شخص طبيعي او اعتباري من المصريين او من الاجانب الذين ينتمون الى دولة عضو في منظمة التجارة العالمية او تعامل مصر معاملة المثل الحق في التقدم بطلب براءة اختراع لمكتب براءات الاختراع في مصر.

مادة (5):

يعد بمكتب براءات الاختراع سجل خاص معتمد تقيد فيه طلبات براءات الاختراع ونماذج المنفعة وجميع البيانات المتعلقة بكل منها وباستغلالها والتصرفات التي ترد عليها وفقا لاحكام هذا القانون ولوائحه وقراراته التنفيذية.

مادة (6):

يثبت الحق في البراءة للمخترع او لمن آلت اليه حقوقه.

واذا كان الاختراع نتيجة عمل مشترك بين عدة اشخاص ثبت حقهم فيه بالتساوي فيما بينهم ما لم يتفقوا على غير ذلك.

اما اذا كان قد توصل الى ذات الاختراع اكثر من شخص يستقل كل منهم عن الاخر يثبت الحق للاسبق الى تقديم طلب البراءة.

مادة (7):

اذا تعاقد شخص مع اخر للتوصل الى اختراع معين فتكون جميع الحقوق المالية المترتبة على الاختراع للشخص الاول ما لم يتفق على غير ذلك.

واذا توصل العامل او الموظف الى اختراعه في نطاق علاقة العمل واثنائها او كان ما توصل اليه يدخل ضمن نشاط المنشأة فيكون الحق في البراءة للعامل او الموظف. ولا يجوز له استغلالها او التصرف فيها قبل اخطار صاحب العمل كتابة لاستعمال حقه في الخيار بين شراء البراءة او استغلال الاختراع او ابداء عدم رغبته في ايهما، ويلتزم صاحب العمل باخطار العامل بخياره كتابة، وذلك خلال ثلاثة اشهر من تاريخ حصول اخطار العامل له بوجوب الاختيار.

مادة (10):

مدة براءة الاختراع عشرون سنة تبدأ من تاريخ تقديم طلب البراءة في مصر.

مادة (11):

تخول البراءة مالكها الحق في منع الغير من استغلال الاختراع بأية طريقة.

مادة (18):

يفحص مكتب براءات الاختراع طلب البراءة ومرفقاته للتحقق من ان الاختراع جديد ويمثل خطوة ابداعية وقابل للتطبيق الصناعي طبقا لاحكام المواد (1)، (2)، (3)، 11

فاذا توافرت في الاختراع الشروط المشار اليها، وروعيت في طلب البراءة الاحكام المنصوص عليها في المادتين (13)، (14) قام مكتب براءات الاختراع بالاعلان عن قبول الطلب في جريدة براءات الاختراع بالطريقة التي تحددها اللائحة التنفيذية ويجوز لكل ذي شأن ان يعترض كتابة على السير في اجراءات اصدار البراءة باخطار يوجه الى مكتب براءات الاختراع متضمنا اسباب الاعتراض وذلك خلال ستين يوما من تاريخ الاعلان عن قبول الطلب في جريدة براءات الاختراع، ووفقا للاوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية.

ولا يقبل الاخطار بالاعتراض الا بعد اداء رسم تحدده اللائحة التنفيذية بما لا يقل عن مائة جنيه ولا يجاوز الف جنيه.

مادة (19):

اذا تبين لمكتب براءات الاختراع ان الاختراع يتعلق بشئون الدفاع او الانتاج الحربي او الامن العام او له قيمة عسكرية او امنية وجب عليه قبل الاعلان عن قبول طلب البراءة ان يرسل الى وزارة الدفاع او وزارة الانتاج الحربي او وزارة الداخلية على حسب الاحوال، خلال عشرة ايام من تاريخ الانتهاء من الفحص صورة من الطلب ومرفقاته ومع اخطار الطالب بذلك خلال سبعة ايام من تاريخ الارسال، ولوزير الدفاع او وزير الانتاج الحربي او وزير الداخلية ان يعترض على الاعلان عن قبول طلب البراءة، وذلك خلال تسعين يوما من تاريخ الارسال.

مادة (21):

لا يتم الاعلان عن قبول طلب البراءة الا بعد انقضاء سنة تبدأ من تاريخ تقديمه ويظل سريا خلال تلك الفترة.

مادة (22):

يجوز للجميع بعد الاعلان عن قبول الطلب الاطلاع عليه وعلى مستنداته وما دون عنه في سجل براءات الاختراع، كما يجوز لاي منهم الحصول على صورة مما تقدم وذلك مقابل رسم تحدده اللائحة التنفيذية بما لا يجاوز الف جنيه، وفقا للاوضاع والاجراءات التي تقررها هذه اللائحة.

مادة (23):

يجوز نقل ملكية البراءة كلها او بعضها بعوض او بغير عوض، كما يجوز رهنها او تقرير حق الانتفاع عليها.

مادة (24):

يجوز للدائن ان يوقع الحجز على براءة الاختراع الخاصة بمدينه وفقا لقواعد الحجز على المنقول تحت يد المدين ولدى الغير. ولا يلتزم مكتب البراءات بالاحكام المتعلقة باقرار المحجوز لديه بما في الذمة قبل المحجوز عليه.

ويجب على الدائن ان يعلن الحجز ومحضر مرسى المزاد لمكتب البراءات للتأشير بهما في السجل ولا يكون ايهما حجة على الغير الا من تاريخ ذلك التأشير.

وينشر عن الحجز بالطريقة التي تحددها اللائحة التنفيذية.

مادة (25):

يجوز لمكتب براءات الاختراع ان يمنح تراخيص اجبارية باستغلال الاختراع على النحو التالي:

اولاً: اذا رأى الوزير المختص - بحسب الاحوال - ان استغلال الاختراع يحقق ما يلي:

(1) اغراض المنفعة العامة غير التجارية:

ويعتبر من هذا القبيل اغراض المحافظة على الامن القومي، والصحة والغذاء، وسلامة البيئة.

(2) مواجهة حالات الطوارئ او ظروف الضرورة القصوى.

ويصدر الترخيص الاجباري لمواجهة الحالات الواردة في البندين (1) و(2) دون الحاجة لتفاوض مسبق مع صاحب البراءة، او لانقضاء فترة من الزمن على التفاوض معه، و او لعرض شروط معقولة للحصول على موافقته بالاستغلال. (3) دعم الجهود الوطنية في القطاعات ذات الاهمية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، وذلك دون اخلال غير معقول بحقوق مالك البراءة ومع مراعاة المصالح المشروعة للغير.

ثانياً: اذا طلب وزير الصحة في اية حالة من حالات عجز كمية الادوية المحمية بالبراءة عن سد احتياجات البلاد، او انخفاض جودتها، او الارتفاع غير العادي في اسعارها، او اذا تعلق الاختراع بادوية الحالات الحرجة او الامراض المستعصية او المتوطنة او بمنتجات الوقاية من هذه الامراض، وسواء تعلق الاختراع بالادوية، او بطريقة انتاجها، او بالمواد الخام الاساسية التي تدخل في انتاجها، او بطريقة تحضير المواد الخام اللازمة لانتاجها.

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	الجريدة
الموضوع الفرعى :	قطاع الملكية الفكرية: براءات الاختراع	رقم العـــــدد :	٢٩٩١
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/١١/٢١

ويجب فى جميع هذه الحالات اخطار صاحب البراءة بقرار الترخيص الاجبارى بصورة فورية.

ثالثا: اذا رفض صاحب البراءة الترخيص للغير باستغلال الاختراع - ايا كان الغرض من الاستغلال - رغم عرض شروط مناسبة عليه، وانقضاء فترة تفاوض معقولة.

ويتعين على طالب الترخيص الاجبارى فى هذه الحالة ان يثبت انه قد بذل محاولات جدية للحصول على الترخيص الاختيارى من صاحب البراءة.

رابعا: اذا لم يقم صاحب البراءة باستغلالها فى مصر، بمعرفته او بموافقته او استغلت فيها استغلالا غير كاف، رغم مضى اربع سنوات من تاريخ تقديم طلب البراءة او ثلاث سنوات من تاريخ منحها ايهما اطول، وكذلك اذا اوقف صاحب البراءة استغلال الاختراع بدون عذر قهرى لمدة تزيد على سنة.

ويكون الاستغلال بانتاج المنتج موضوع الحماية فى مصر، او باستخدام طريقة الصنع المحمية ببراءة الاختراع فيها.

ومع ذلك، اذا رأى مكتب براءات الاختراع، رغم فوات اى من المدتين المشار اليهما، ان عدم استغلال الاختراع يرجع الى اسباب قانونية او فنية او اقتصادية خارجة عن ارادة صاحب البراءة، جاز ان يمنحه مهلة اخرى كافية لاستغلال الاختراع.

خامسا: اذا ثبت - بعد اتخاذ الاجراءات القضائية او الادارية واجبة الاتباع من السلطة المختصة طبقا للقوانين واللوائح المعمول بها - تعسف صاحب البراءة او قيامه بممارسة حقوقه التى يستمدها من البراءة على نحو مضاد للتنافس.

ويعتبر من الافعال المضادة للتنافس مايلى:

(1) المبالغة فى اسعار بيع المنتجات المشمولة بالحماية، او التمييز بين العملاء فيما يتعلق باسعار وشروط بيعها.

(2) عدم توفير المنتج المشمول بالحماية فى السوق، او طرحه بشروط مجحفة.

(3) وقف انتاج السلعة المشمولة بالحماية او انتاجها بكمية لا تحقق التناسب بين الطاقة الانتاجية وبين احتياجات السوق.

(4) القيام باعمال او تصرفات تؤثر سلباً على حرية المنافسة، وفقاً للضوابط القانونية المقررة.

ويعد فى حكم الافعال المضادة للتنافس فى تطبيق احكام هذه المادة استعمال الحقوق التى يخولها القانون لصاحب البراءة على نحو يؤثر سلباً على نقل التكنولوجيا.

مادة (26):

يراعى عند اصدار الترخيص الاجبارى ما يلى:

(1) ان يبت فى طلب اصدار الترخيص الاجبارى، وفقا لظروف كل حالة على حدة. وان يستهدف اساساً توفير احتياجات السوق المحلية.

(2) ان يكون لصاحب البراءة حق التظلم من القرار الصادر بمنح الترخيص الاجبارى للغير امام اللجنة المنصوص عليه فى المادة (37) وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ اخطاره بصدور الترخيص ووفقاً للاوضاع والاجراءات التى تحددها اللائحة التنفيذية.

(3) ان يكون لمن يطلب الحصول على الترخيص الاجبارى، او لمن يصدر لصالحه، منشأة عاملة فى مصر، ان يكون قادراً على استغلال الاختراع بصفة جدية.

(4) ان يلتزم المرخص له ترخيصا اجبارياً باستخدام الاختراع فى النطاق وبالشروط وخلال المدة التى يحددها قرار منح الترخيص.

فاذا انتهت مدة الترخيص دون تحقيق الغرض من هذا الاستخدام جاز لمكتب براءات الاختراع تجديد المدة.

(5) الا يقتصر استخدام الترخيص الاجبارى على طالبه، فيجوز لمكتب براءات الاختراع منحه لغيره.

(6) الا يجوز للمرخص له ترخيصا اجباريا ان يتنازل عنه للغير الا مع المشروع او مع الجزء المتعلق باستخدام الاختراع.

(7) ان يكون لصاحب البراءة الحق فى الحصول على تعويض عادل مقابل استغلال اختراعه، وتراعى فى تقدير هذا التعويض القيمة الاقتصادية للاختراع، وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون ضوابط واجراءات تقدير هذا التعويض وكيفية الحصول عليه.

ويكون لصاحب البراءة التظلم من قرار تقدير قيمة التعويض امام اللجنة المنصوص عليها فى المادة (37)، وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ اخطاره بالقرار ووفقاً للاوضاع والاجراءات التى تحددها اللائحة التنفيذية.

(8) ان ينقضى الترخيص الاجبارى بانتهاء مدته. ومع ذلك يقرر مكتب براءات الاختراع الغاء الترخيص الاجبارى قبل نهاية مدته اذا زالت الاسباب التى ادت الى منحه ولم يكن مرجحاً قيام هذه الاسباب مرة اخرى، وتتبع فى ذلك الاجراءات التى تنص عليها اللائحة التنفيذية.

(9) ان يكون لصاحب الاختراع الحق فى ان يطلب انهاء الترخيص الاجبارى، قبل نهاية المدة المحددة له، وذلك اذا زالت الاسباب التى ادت الى الحصول عليه ولم يعد مرجحاً قيامها مرة اخرى.

(10) ان تراعى المصالح المشروعة للمرخص له عند انهاء الترخيص الاجبارى قبل نهاية مدته.

(11) ان يكون لمكتب براءات الاختراع تعديل شروط الترخيص او الغاؤه وذلك من تلقاء نفسه او بناء على طلب كل ذى شأن، وذلك اذا لم يقم المرخص له باستخدام الترخيص خلال سنتين من تاريخ منحه، او اذا اخل بالتزاماته المنصوص عليها فى الترخيص.

مادة (27):

يجوز بقرار من الوزير المختص نزع ملكية براءة الاختراع لاسباب تتعلق بالدفاع الوطنى، وكذلك فى حالات الضرورة التى يقدرها من الحالات التى تجيز اصدار الترخيص الاجبارى والمنصوص عليها فى المادة (25).

مادة (28):

تنقضى الحقوق المترتبة على براءة الاختراع بما يسقطها فى الملك العام فى الاحوال الآتية:

(1) انقضاء مدة الحماية وفقاً لنص المادة (10).

(2) تخلى صاحب براءة الاختراع عن حقوقه عليها دون الاخلال بحقوق الغير.

(3) صدور حكم بات ببطلان براءة الاختراع.

(4) الامتناع لمدة تسعة شهور من تاريخ الاستحقاق عن دفع الرسوم السنوية او الغرامة التأخيرية ومقدارها 7٪ من هذه الرسوم، وذلك وفقاً للقواعد التى تحددها اللائحة التنفيذية.

(5) عدم استغلال الاختراع فى مصر فى السنتين التاليتين لمنح الترخيص الاجبارى وذلك بناء على طلب يتقدم به كل ذى شأن الى مكتب براءات الاختراع.

(6) تعسف صاحب براءة الاختراع فى استعمال حقوقه فى الحالات التى لا يكون الترخيص الاجبارى فيها كافيا لتدارك ذلك التعسف.

ويعلن عن البراءة التى انقضت حقوق اصحابها عليها وفقا للاحكام السابقة بالنشر فى جريدة براءات الاختراع بالطريقة التى تحددها اللائحة التنفيذية.

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	الجريدة
الموضوع الفرعي :	قطاع الملكية الفكرية: براءات الاختراع	رقم العـــــدد :	٢٩٩١
المصـــــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/١١/٢١

مادة (33):

مع عـدم الاخـلال باحكام المادة (11)، يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة اشهر وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تجاوز مائة الف جنيه او بإحدى هاتين العقوبتين:

(1) كل من قلد بهـدف التـداول التـجارى موضـوع اختـراع او نموذج منفـعة منحت بـراءة عنه وفقـا لاحكام هذا القانون.

(2) كل من باع او عرض لـلبيع او للتـداول او اسـتورد او حاز بقـصـد الاتجار منتجات مقلدة مـع علمه بذلك مـتى كـانت براءة الاخـتـراع او براءة نموذج المنفـعـة صـادرة ونافـذة في مصر.

(3) كل من وضع بغـيـر حق على المنتـجـات او الاعلانات او الـعلامـات التجاريـة او ادوات التعبئة او غـير ذلك بيانـات تؤدى الى الاعتـقاد بحصـوله على براءة اخـتـراع او براءة نموذج منفعة.

وفى حالة العـود تكون العـقـوبة الحبس مدة لا تقل عن سـتـة اشهـر والغرامة التى لا تقـل عن خمسين الف جنيه ولا تجاوز مائة الف جنيه.

وفى جميع الاحوال تقضى المحكمة بمصادرة الاشيـاء المقلدة محل الجريمة والادوات التى اسـتـخـدمت فى التقليـد وينشـر الحكم الصـادر بالادانة فى جريدة يومية واحدة او اكـثر على نفقة المحكوم عليه.

مادة (34):

يجوز لصاحب براءة الاختراع ان يطلب من رئيس المحكمة المختـصـة بحسب الاحوال اصـدار امر باجـراء تحفظـى بشان المنتـجات او البـضائع المدعى بتـقليـدها للمنتج الصـادر عنه البراءة وفقاً للوصف الـتفصيلي الذى تم الافـصـاح عنه فـى وثـيـقـة براءة الاختـراع، ويصدر الامـر بالاجراءات التحفظية اللازمـة لحفظ هذه المنتجات والبـضـائع على الـنحو الذى يضـمن بقاءها بحالتها.

ويجوز ان يصدر الامر المشار اليه قبل رفع الدعوى ويسقط بعدم رفعها خلال ثمانية ايام من تاريخ الصدور.

الباب الثاني
التصميمات التخطيطية للدوائر المتكاملة

مادة (46):

يقصد بالدائرة المتكاملة فى تطبيق احكام هذا القانون كل منتج فى هيئته النهائية او فى هيئته الوسيطة يتضمن عناصـر ـ احـدها على الاقل عنصـرا نشطاً ـ مـثبتـة على قطعـة من مادة، وتشكل مع بعض الوصـلات او كلهـا كيانا متكاملاً يستهدف تحقيق وظيفة الكترونية محددة.

كما يقـصد بالتصميم التخطيطى كل ترتيب ثلاثى الابعـاد معـد لدائرة متكاملة بغرض التصنيع.

مادة (47):

يتمـتع بالحماية طبـقا لاحكام هذا القانون التـصميم التـخطيطى الجديد للدوائر المتكاملة.

ويعد التـصميم التـخطيطى جديدا مـتى كـان نتاج جـهـد فكرى بذله صـاحبـه، ولم يكن من بين المعـارف العـامـة الشـائعة لـدى ارباب الفن الصناعى المعنى.

ومع ذلك يعـتـبـر التـصـمـيم التـخطيطى جـديدا اذا كـان اقـتـران عناصرها واتصـالها ببعضـها هو فى ذاته جديدا على الرغم من ان العناصر التى يتكون منهـا قـد تقع ضـمن المعـارف العامـة الشائعة لدى ارباب الفن الصناعى المعنى.

مادة (48):

لا يتمـتع بالحمـاية اى مفـهوم او طريقـة او نظام فنى او مـعلومـات مـشـفـرة يمكن ان يشـتـمل عليـهـا التصميم التخطيطى للدائرة المتكاملة.

مادة (49):

تكون مـدة حمـاية التـصمـيمـات التـخطيطيـة للـدوائر المتكاملة عـشـر سنوات تـحـسب اعـتـبـارا من تاريخ تقديم طلب تسجيلها فى مصر، او من تاريخ اول استـغلال تجـارى لها فى مصـر او فى الخـارج اى التـاريخين اسـبق. وتنقـضـى مـدة حـمـايـة التصـمـيمات التـخطيطية فى جـميع الاحوال بمرور خمس عشرة سنة من تاريخ اعداد التصميم.

مادة (51):

لا يجـوز بغـير تـصريح كـتـابى مسبق من صاحب الحق فى التصميم التـخطيطى المحمى قـيام اى شـخص طبـيـعى او اعتـبـارى باى عـمل من الاعمال التالية:

(1) نسخ التـصـمـيم التـخطيطى بكامله او اى جزء جـديد منه سواء تم النسخ بادماجـه فى دائرة متكاملة او باى طريق اخر.

مادة (54):

يعـاقب على كل مـخالفـة لاحكام المادة (51) بالحـبس مـدة لا تقل عن ثلاثة اشهر وبغرامة لا تقل عن عشرة الاف جنيه ولا تزيد على خمسين الف جنيه او باحدى هاتين العقوبتين.

وفى حالة العـود تكون العـقـوبة الحـبس الذى لا تقل مـدته عن سـتـة اشـهـر والغـرامـة التـى لا تقل عن خمسين الف جنيـه ولا تزيد على مائة الف جنيه.

الباب الثالث
المعلومات غير المفصح عنها

مادة (56):

تتمـتع بالحماية طبـقاً لاحكام هذا القانون المعلومـات غير المفـصح عنها، وتشمل ما يلى:

(1) المعلـومـات التى تـتـصـف بالسـرية. وتتحـقق السرية اذا كـانت المعلومات فى مجموعها او فى التكوين الذى يضم مفرداتها ليست معروفة او غير متداولة بشكل عام لدى المشتغلين بالفن الـصناعى الذى تقع المعلومـات فى نطاقه.

(2) المعلومات التى تستمد قـيمتها التجارية من كونها سرية.

(3) المعلومـات التى تعـتـمـد فى سـريتـهـا على مـا يتـخـذه حـائزها القانـونى من اجراءات فـعالة للحـفاظ عليها.

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	الجريدة
الموضوع الفرعي :	قطاع الملكية الفكرية: براءات الاختراع	رقم العـــــدد :	٢٩٩١
المصـــــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/١١/٢١

مادة (57):

تمتد الحماية التى تقررها احكام هذا القانون الى المعلومات غير المفصح عنها التى كانت ثمرة جهود كبيرة والتى تقدم الى الجهات المختصة بناء على طلبها للسماح بتسويق المنتجات الكيميائية الصيدلية او الزراعية، التى تستخدم كيانات كيميائية جديدة، لازمة للاختبارات الواجب اجراؤها للسماح بالتسويق.

وتلتزم الجهات المختصة التى تتلقى هذه المعلومات بحمايتها من الافشاء والاستخدام التجارى غير المنصف وذلك من تاريخ تقديم المعلومات اليها وحتى زوال صفة السرية عنها.

ولا يعتبر تعديا على حقوق صاحب هذه المعلومات ما تقوم به الجهات المختصة من الكشف عنه لضرورة تقتضيها حماية الجمهور، او من استخدام معلومات الاختبار ذاتها عند اختبار او تقييم منتجات اخرى مشابهة.

مادة (59):

تعد الافعال الآتية، على الاخص، مناقضة للممارسات التجارية الشريفة، وينطوى ارتكابها على منافسة غير مشروعة:

(1) رشوة العاملين فى الجهة التى تحوز المعلومات بغرض الحصول عليها.

(2) افشاء المعلومات من جانب العاملين اذا كانت تلك المعلومات قد وصلت الى علمهم بحكم وظيفتهم.

(3) قيام احد المتعاقدين فى عقود سرية المعلومات، بإفشاء ما وصل الى علمه منها.

(4) الحصول على المعلومات من اماكن حفظها باية طريقة من الطرق غير المشروعة كالسرقة او غيرها.

(5) الحصول على المعلومات باية وسيلة من وسائل التجسس.

(6) الحصول على المعلومات باستعمال الطرق الاحتيالية.

(7) استخدام الغير للمعلومات التى وردت اليه نتيجة الحصول عليها بأى من الافعال السابقة مع علمه بسريتها وبانها متحصلة عن اى من هذه الافعال.

ويعتبر تعدياً على المعلومات غير المفصح عنها ما يترتب على الافعال المشار اليها من كشف المعلومات، او حيازتها، او استخدامها بمعرفة الغير الذى لم يرخص له الحائز القانونى بذلك.

مادة (60):

لا تعد من قبيل الافعال المتناقضة مع الممارسات التجارية الشريفة الافعال الآتية:

(1) الحصول على المعلومات من المصادر العامة المتاحة كالمكتبات ومنها مكتبات براءات الاختراع والسجلات الحكومية المفتوحة والبحوث والدراسات والتقارير المنشورة.

(2) الحصول على المعلومات نتيجة بذل الجهود الذاتية والمستقلة التى تستهدف استخراج المعلومات من خلال الفحص والاختبار والتحليل للسلعة المتداولة فى السوق والتى تتجسد فيها المعلومات غير المفصح عنه.

(3) الحصول على المعلومات نتيجة جهود البحث العلمى والابتكار والاختراع والتطوير والتعديل والتحسين التى يبذلها المجتهدون مستقلين عن صاحب المعلومات غير المفصح عنها.

(4) حيازة واستعمال المعلومات المعروفة والمتاحة والتى يجرى تداولها فيما بين المشتغلين بالفن الصناعى الذى تقع المعلومات فى نطاقه.

مادة (61):

يجوز لصاحب المعلومات غير المفصح عنها، ان يتقدم الى مكتب براءات الاختراع بطلب لايداعها لديه، وفى هذه الحالة تنطبق على المكتب المذكور - فى حدود مهمته - الاحكام الخاصة بالحائز القانونى المنصوص عليها فى المادة (58).

ويكون تقديم الطلب وايداع المعلومات وفقاً للاحكام والقواعد التى تحددها اللائحة التنفيذية، ويستحق على الطلب رسم تحدده اللائحة بما لايجاوز مائتى جنيه عن كل سنة.

وتحدد اللائحة التنفيذية مدة الايداع واجراءات تجديدها وما يتخذ فى شأن انذار صاحب المعلومات بسحبها بعد انتهاء مدة ايداعها واجراءات اتلافها فى حالة عدم حصول السحب.

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	سحر زهران
الموضوع الفرعى :	قطاع الملكية الفكرية	رقم العـــــدد :	٤١٦٣٥
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/١٢/٣

الحماية الفكرية بالقانون!

القانون الجديد يرفع طاقة الانتاج والبرامج فى شركات الكمبيوتر

تطبيق القانون يسهم فى استيعاب استثمارات جديدة بالمليارات

الاتجاه لتصدير الفكر والإبداع المصرى والاندماج فى السوق العالمية

انتهت مصر من اعداد مشروع قانون متكامل عن حماية الملكية الفكرية، الذى سيجعل مصر بحكم ماتتميز به من اهمية خاصة حيث موقعها الجغرافى تستقطب استثمارات كبيرة وتحظى بنصيب الأسد فى المنطقة العربية فى مجال التجارة الالكترونية.

.. القانون اعتمده مجلس الوزراء تمهيدا لمناقشته فى أول دورة لمجلس الشعب الجديد «تحقيقات الأهرام».. انفردت بتفاصيل مسودة مشروع قانون حماية الملكية الفكرية الذى يضم ١٩٩ مادة مقسمة إلى عدة أبواب الأول.. براءة الاختراع والنماذج والدوائر المتكاملة والمعلومات غير المفصح عنها والباب الثانى العلامات والبيانات التجارية والمؤشرات الجغرافية والنماذج الصناعية ثم حقوق المؤلف والحقوق المجاورة وأخيرا الاصناف النباتية وتكشف تفاصيل نص مشروع قانون حماية الملكية الفكرية الجديد عن الجدية المطلقة للاختراع الذى يشترط عدم وجود سبق للنشر عنه او خلال خمسين سنة تسبق تقديم الطلب وحماية براءة الاختراع لمدة٢٠ سنة من تاريخ التقدم بالطلب بدلا من ١٥ عاما وللمرة الأولى يحمى القانون المنتج الكيميائى الصيدلى، وأصبحت مدة الحماية للطريقة المستخدمة فى التوصيل إلى منتج كيميائى صيدلى ٢٠ عاما بدلا من نصف المدة فى القانون الحالى وقد توسع المشروع فى التراخيص الاجبارية لمواجهة أغراض المنفعة العامة غير التجارية والأمن القومى والصحة والغذاء وسلامة البيئة وحالات الطوارئ، وظروف الضرورة القصوى وحمل لأول مرة مدة حماية سبع سنوات غير قابلة للتجديد لنماذج المنفعة العامة، البراءات الصغيرة) بالاضافة إلى مجال الدوائر المتكاملة التى تقرر حمايتها لمدة عشر سنوات من تاريخ تقديم طلب تسجيلها فى مصر واستغلالها فى الداخل والخارج وبحد أقصى ١٥سنة من تاريخ إعداد التصميم والمعلومات غير المفصح عنها والتى تعطى حماية دائمة مادام لم يفصح عنها تظل محمية، وللمرة الأولى أيضا سوف تطبق فكرة الخزائن الحديدية التى توضع فيها المعلومات بظرف مغلق من خلال مواصفات قياسية معينة بحيث لاتتعرض للفتح إلا من خلال أمر قضائى من طلب المودع ويتطلب ذلك تطوير مكاتب البراءات بحيث تنفذ هذه الطرق لمن يشاء وبرسوم إيداع رمزية.

.. كما يضم القانون جانب العلامات التجارية وتناقش جزئيتها المواد من ٩٧ إلى ١٠٠ لوضع اربعة نظم لعقد التراخيص لاستغلال العلامة والرسومات والنماذج الصناعية ويشترط فيها الجدية للمرة الأولى وتحمى لمدة اقصاها خمسة عشر عاما وقد رفع مشروع القانون مدة حماية حق المؤلف إلى سبعين عاما بدلا من خمسين عاما وتضم لها حماية فنانى الأداء ومنتجى التسجيلات الصوتية ومن جانب اخر تمنح هيئات الاذاعة حماية برامجها عشرين عاما وكذلك حماية الفولكلور لمصلحة وزارة الثقافة على ان يخصص عائده لتشجيع النشء ودعم الفلكلور واعتبار وزارة الثقافة مالكة للحقوق الأدبية فى حالة وفاة المؤلف وعدم وجود وريث حتى لا تستباح مصنفاته والمحافظة على حقوقه، كما يمنع القانون عمل نسخة للمرة الأولى من أى مصنف ولو للاستخدام الشخصى من المصنفات المكتوبة أو النوتة الموسيقية وقوائم البيانات إلا إذا كان النسخ لجزء غير جوهرى وضم القانون حماية النبات بحيث يكون لصنف نباتى جديد وتكون مدة الحماية عشرين عاما للمحاصيل الحقلية والنباتية وخمسة وعشرين عاما للاشجار والأعشاب.

.. وتاكيدا على مصداقية تنفيذ قانون حماية الملكية الفكرية.. وكيفية الاستفادة منه ومدى أهمية وجود القانون والعائد من حماية الملكية الفكرية.. عقد العديد من المؤتمرات والورش التدريبية التى جمعت بين العديد من المسئولين والمهتمين والعاملين على تنفيذ القانون ومناقشة بعض بنود القانون.

وتحت رعاية كل من نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة والعدل والخارجية والبحث العلمى والاتصالات والمعلومات والتموين والتجارة الداخلية وقطاع الأعمال العام.. عقد مؤتمر حماية الملكية الفكرية فى القانون المصرى الجديد.. بين الواقع والمستقبل.

يؤكد الدكتور أحمد نظيف وزير الاتصالات والمعلومات ان مصر وضعت خطة لتكون مصدرة للفكر الذى اصبح اكبر صناعة فى العالم حيث تخطت حجم استثمارات صناعة الفكر (تريليون دولار أمريكى) وتطلب ذلك توفير المناخ المناسب لنمو هذه الصناعة من خلال الحماية التى تتمثل فى قانون حماية الملكية الفكرية الجديد..

الموضوع الرئيسي : الجات
اسم كاتب المقال : سحر زهران
الموضوع الفرعي : قطاع الملكية الفكرية
رقم العـــــدد : ٤١٦٣٥
المصـــــدر : الاهرام
تاريخ الصـدور : ٣.١٢.٢٠٠٠

طفرة اقتصادية

ويقول ان القانون الجديد وضع بحيث يجعل مصر تتوافق مع اتفاقية التريبس وتشجيع الاستثمارات في تجارة التكنولوجيا المتقدمة ونظيفة في مصر سيحقق عملية جذب وتشجيع للمستثمرين في استثمارات صناعة الفكر مما يؤدي إلى وجود طفرة اقتصادية وإيجاد فرص عمل للشباب وفتح قنوات كبيرة وجديدة للتصدير.

ويضيف وزير الاتصالات والمعلومات أن نجاح تطبيق قانون الملكية الفكرية يتطلب تنفيذ عدة أسس تضمن تحقيق الفائدة والأمان للفكر في مصر حيث أهمية توفير اليات للتطبيق وزيادة الوعي بأهمية الملكية الفكرية على مستوى العالم واتاحة الانتاج الفكري لجموع المستخدمين بأسعار في متناول أيديهم ووجود وسائل توفير البرامج لغير القادرين للحصول على منتجات الفكر وكذلك طلاب الجامعات.

خسارة كبيرة

ويوضح أن مصر في ظل غياب الحماية الفكرية تتعرض للخسارة الكبيرة في مجال البرمجيات والفكر والابداع وستتوافر من خلال قانون الملكية الفكرية الجديد الحماية لكل مبدع وصانع فكر بحيث يحصل كل المبدعين على حقوقهم مشيرا إلى أن قانون الملكية الفكرية الجديد يشتمل على الجنبة الصارمة في تطبيق العقوبات.

ويقول الدكتور حسن خضر - وزير التموين والتجارة الداخلية إن تطبيق الدول النامية لقوانين حقوق الملكية الفكرية سيكون بمثابة خطوة نحو التقدم وتطبيق مصر لقانون الملكية الفكرية الجديد سيحقق العائد الكبير من سرعة الاندماج في النظام العالمي وارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية.

ويضيف أن مصر قد التزمت بالاتفاقيات الدولية في مجال حقوق الملكية الفكرية وعملت على الاستفادة من (منظمة الويبو) التي انشئت لترعى حقوق المبدعين واصحاب الملكية الفكرية في العالم منذ ١٩٨٣ وتتولى الوزارة أيضا حماية عناصر الملكية الصناعية التي هي أحد الجوانب الرئيسية لحماية حقوق الملكية الفكرية في مصر وذلك من خلال تسجيلها بمصلحة التسجيل التجاري التابعة للوزارة وملاحقة المقلدين والمعتدين لواسطة أجهزة الغش التجاري وذلك في إطار من التعاون مع الجهات المعنية. ولقد أكد المشروع الجديد حماية حقوق الملكية الفكرية بشكل يحقق الحماية الكاملة لحقوق الملكية الفكرية كما يحقق التزام مصر بتعهداتها الدولية في اطار اتفاقية التريبس.

ويوضح وزير التموين والتجارة الداخلية أن القانون الجديد للملكية الفكرية الية مهمة من اليات تحقيق التنمية الاقتصادية والتكنولوجية والثقافية وإحداث تطور كبير في شتى مجالات الأنشطة مشيرا إلى أن الحماية لحقوق الملكية الفكرية في إطار اتفاقية التريبس تضع فلسفة حمائية يعلق عليها البعض بأنها تساعد الدول المتقدمة ذات التكنولوجيا المتطورة والنظم التجارية الحديثة بدرجة أكبر مما تساعد الدول النامية المستوردة للتكنولوجيا التي تعاني مشاكل هيكلية

(القانون.. وجوانب جديدة)

وتشير الدكتورة فينيس كامل - أمين عام المؤتمر إلى أن إحداث تشريع جديد للملكية الفكرية سيغطي جوانب جديدة لم تكن مألوفة من قبل في مصر وقد فرضتها التطورات التكنولوجية الحديثة خلال العقود القليلة الماضية وتحرير التجارة العالمية في ظل التشريعات التي تحميها يحمل رسالة للارتقاء إلى مستوى الأحداث المعاصرة تشارك في جهود الابداع وقد توصل المسئولون والعاملون في مجال الملكية الفكرية إلى أهمية توفير عدة محاور تضمن الاستفادة من القانون الجديد للملكية الفكرية وضمان تحقيق نجاحه وهو تأكيد ضرورة التوازن بين الحقوق والالتزامات لجميع الأطراف المتعاملة في مجال الملكية الفكرية وابراز الجوانب الاقتصادية للملكية الفكرية باعتبارها أداة للنقل الايجابي للتكنولوجيا وإيجاد القدرة على توليدها وزيادة الضرائب والرسوم وكذلك التطور المستمر للأجهزة المعنية بتطبيق قانون المعنيين بحقوق الملكية الفكرية مما يؤدي لتزايد قدرتها على التعامل مع أحكامه وفقا للمعايير الحمائية الدولية ودراسة توحيد الجهات المعنية بادارة حقوق الملكية الفكرية في إطار ادارة واحدة ذات صلاحيات واسعة مما يحقق التكامل المطلوب بين هذه الحقوق وترشيد الاستفادة القصوى من برامج المساعدات الدولية بالاضافة إلى تشجيع الأنشطة غير الحكومية التي تعني بقضايا الملكية الفكرية لتقديم دراسات ووحدات نظر تخدم وتدعم الأداء الرسمي في حماية حقوق الملكية الفكرية ودعم الآليات الوطنية لتنفيذ القانون مثل الجمارك وإجراءات التقاضي والتدريب المستمر لرجال الشرطة والقضاء والعاملين في ادارة حقوق الملكية الفكرية

ويقول الدكتور فؤاد جمال - مدير مركز دراسات الملكية الفكرية بمركز المعلومات بمجلس الوزراء - إن مصر أولت اهتماما بالجانب الثقافي لقضية الملكية الفكرية باعتبارها تمثل قضية ثقافية ذات أبعاد اجتماعية تتأثر بوعي الأفراد وهيئات المجتمع بمدى أهمية حقوق الملكية الفكرية، وقد اصبحت شبكة الانترنت تمثل تهديدا حقيقيا لحقوق المؤلف مما تحويه من تضخم بالمعلومات في مختلف المجالات ولابد من توفير عدة عناصر لمواجهة مشكلة صعوبة حماية حق المؤلف على الانترنت وتشمل مد الحماية المقررة بموجب المعاهدات الدولية والقوانين الحالية إلى كل صور النسخ الرقمي ولو تم بطريقة مؤقتة عن طريق النقل إلى ذاكرة

- الوصول العشوائي للحاسب المتصل بالشبكة ومنح أصحاب
- حقوق المؤلف صلاحية التحكم في عملية نقل أعمالهم بالصيغة الرقمية وذلك بالنظر إلى عملية النقل الالكتروني باعتبارها نوعا من توزيع نسخ المنتج على الجمهور بالاضافة إلى اسلوب
- حماية حقوق النشر على الشبكة بضم وضع المعلومات الخاصة

بأجهزة حماية حقوق النشر على جميع النسخ الالكترونية مما يمكن الناشرين من اقتفاء أثر النسخ الرقمية وتسجيل مكانها على الشبكة وكذلك انشاء هيئة للادارة الجماعية لحقوق المؤلف تختص بتنظيم هذه الحقوق على شبكة الانترنت بوجه خاص ووضع نظام دولي موحد لاستخدام أسماء الدومين كوسيلة لمنع الاعتداء على الأسماء والعلامات.

وعن براءة الاختراع والمعلومات غير المفصح عنها في قانون حماية الملكية الفكرية - يقول الدكتور محمد بهاء الدين فايز - الاستاذ بالمركز القومي للبحوث.. إنه بعد الانتهاء من وضع قانون جديد لحماية الملكية الفكرية يتوافق مع اتفاقية التريبس يجب أن يستخرج كل المسئولين والممارسين في مؤسسات البحث والتطوير والانتاج والخدمات مايخدم حقوق أصحاب الملكية والمجتمع.

ويضيف أن السيطرة التكنولوجية هي الهدف العظيم في الوقت الحالي لكل المجتمعات النامية ذات الطموح والأمل في أن تلحق بالمجتمعات السابقة أو أن تتعامل معها بدرجة من الندية.. ولاتتكامل مقومات السيطرة التكنولوجية إلا بالمشاركة التي تقدمها مؤسسة البحث والتطوير الوطنية حتى تتم عملية التعلم الصحيح وبفضل هذه المشاركة يصبح المجتمع مؤهلا للتعامل مع التكنولوجيا الحديثة بقدر مرتفع من الجدارة ومهيأ للتطوير، بالاضافة إلى أهمية ممارسة مؤسسة البحث والتطوير أنشطة هندسية عكسية حتى يتحقق بلوغ السيطرة التكنولوجية.

وعن جانب البراءات والابتكارات وقضية التنمية التكنولوجية يوضح الدكتور فوزي عبدالقادر - نائب رئيس اكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا - أنه في ضوء المتغيرات الدولية الحالية والمستقبلية وتطبق الاتفاقيات الدولية للتجارة الحرة والتعريفة الجمركية واتفاقية الجوانب المتعلقة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية فان التركيز على تطوير أجهزة حماية الملكية الفكرية يمثل أولوية قصوى في السوق المفتوحة والسياسات المنافسة والتي تتطلب تنمية وتطوير التكنولوجيات خاصة المتقدمة منها مما يؤدي إلى دعم الصناعات القائمة وتطويرها وتنميتها حتى يصبح المنتج المصري قادرا على المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية.

ويقول إن مواجهة مناخ الرعاية الدولية الجديدة يتطلب العمل على عدة محاور أهمها نقل التكنولوجيا بين الدول المتقدمة ثم محاولة استيعابها وتطويعها بما يتلاءم مع الظروف المحلية وتطوير التشريعات المصرية التي تحمي حقوق الملكية الفكرية وكذلك التشريعات المرتبطة بها بالاضافة إلى تطوير أسلوب ونظم العمل والادارة في المرافق المسئولة عن حماية الملكية الفكرية وانفاذ الأحكام الخاصة بوقف التصدي على حقوق الملكية الفكرية والعمل على تبني سياسات تدعم الابداعات والابتكارات الوطنية.

وتشير الدكتورة سميحة القليوبي - أستاذ القانون التجاري والبحري - إلى أن القانون الجديد للملكية الفكرية قد أضاف الجديد في شأن العلامات التجارية والرسومات والنماذج الصناعية حيث قام بتعريف العلامات التجارية وتقنين مايجري عليه العمل في شأن العلامات التي تميز منتجات عمل صناعي أو استغلال زراعي واشترط كون العلامات التجارية مما يدركه البصر واستبعاد العلامات الخاصة بحاسة الشم أو الصوت وأضاف المشروع الحق في طلب بطلان تسجيل العلامة التجارية دون القيد بمدة الخمس سنوات إذا كان تسجيل العلامة سوء نية وإجازة تسجيل العلامة الجماعية لتميز منتجا تقوم به مجموعة من الاشخاص بالاضافة إلى الأخذ بضرورة كونه جديدا أسوة ببراءة الاختراع واعتبار مدة التسجيل للرسم أو النموذج عشر سنوات وجواز تقرير ترخيص إجباري في شأن استعمال الرسم أو النموذج الصناعي بضوابط محددة وزيادة الجزء الجنائي في حالة الاعتداء على ملكية الرسم أو النموذج الصناعي المسجل


Bibliotheca Alexandrina
0286510